

الفضائل الأخلاق

في أحكام الخلال والأعمال والأموال

الفقيه الزباني

أشهد الله العظيم أن سيدنا محمدًا خير الأنبياء وأفضلهم
وأجمعهم وأحبهم إليهم وأكرمهم عندنا وعندكم

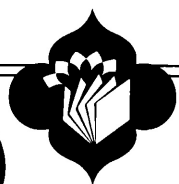


منہ نحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأصلوة والسلام على خير خلقه
محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين

سرشناسه: زنجانی، احمد، ۱۲۶۹ - ۱۳۵۲
عنوان و نام پدیدآور: إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال؛
السيد أحمد الزنجاني
مشخصات نشر: قم: انتشارات مركز فقهی امام محمد باقر (ع)؛ وابسته به دفتر
حضرت آیت الله شبیری زنجانی، ۱۳۹۷
مشخصات ظاهری: ۲۰۴ ص
فروست: مؤلفات السید احمد الزنجانی (ع)؛ ۳
شابک: : ۹۷۸-۶۲۲-۹۹۱۴۸-۰۰۹ : ۳۵۰۰۰ ریال
وضعیت فهرست نویسی: فیا
یادداشت: عربی
یادداشت: کتابنامه: ص. ۱۹۵ - ۲۰۴؛ همچنین به صورت زیرنویس
موضوع: مصادره اموال (فقه)
موضوع: Confiscations (Islamic law)
موضوع: سلب مالکیت (فقه)
موضوع: Eminent domain (Islamic law)
رده بندی کنگره: ۱۳۹۷/BP۱۹۸ ۶/م
رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۷۹
شماره کتابشناسی ملی: ۵۲۷۳۴۱۱



إيضاح الأحوال في أحكام المخالات الطارئة على الأموال



الفقيه الزباني

مجلد

رسالة العلامة الطنطاوي في إحياء الأحكام الشرعية على الأموال



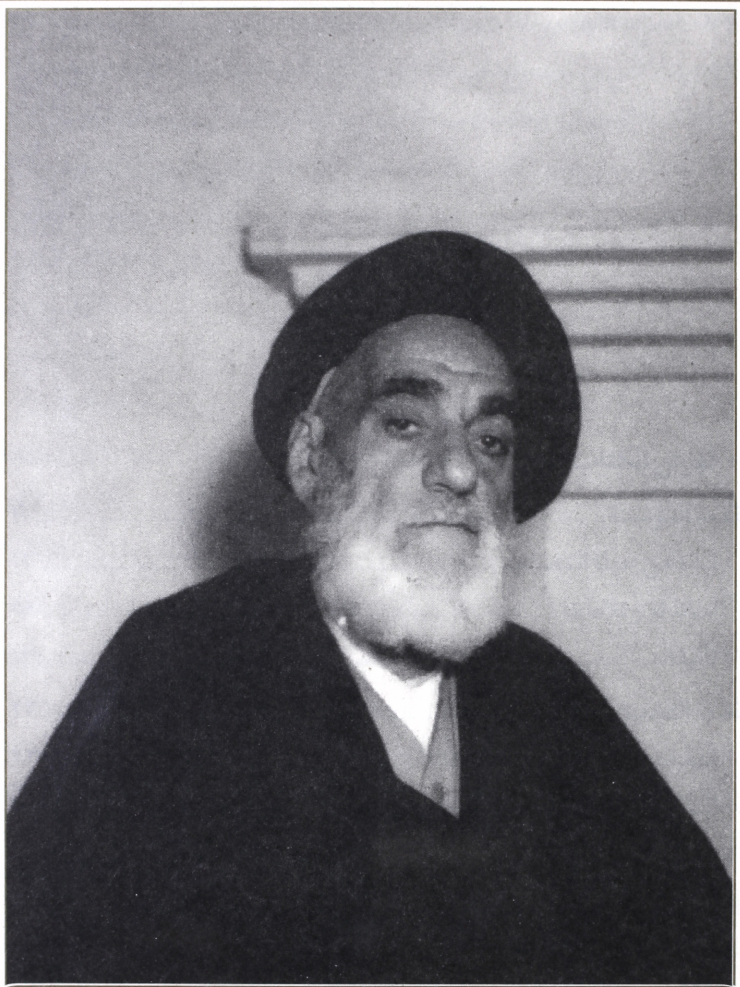
إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

السيد أحمد الزنجاني

• الناشر: مؤسسة الامام الباقر عليه السلام الفقهية
• الطبعة الأولى: ١٤٤٠ ق
• الكمية: ٣٠٠ نسخة
• السعر: ٣٥٠,٠٠٠ ريال

لجنة تحقيق وإيجاز هذا الكتاب
إدارة المؤسسة: الشيخ ميثم الجواهري | إدارة قسم الإحياء:
محمد رضا معيني | تقويم النص و تخريج المصادر: الشيخ
مصطفى الغبيبي، بمساعدة الشيخ رضا بورصدي | المراجعة:
الشيخ حميد رضا الخراساني، محمد أمين كبير | تحرير
النص: حيدر الوائلي | التصنيف الفني: حسن مختاري
| الكتابة الحاسوبية: محمد علي مفيد، حسين كهساري

عنوان المؤسسة: قم، شارع معلم، معلم ٢١، زقاق ٤، مأزق ١، رقم ٥٧
الهاتف: ٣٧٧٤٣٨٦٩ - ٣٧٧٤٣٧١٩ (٠٢٥)
الرمز البريدي: ٣١٧١٥٧٩٩٣١٨



٢٩
 رمضان المبارك
 ١٣٩٣

 السيد أحمد الحسيني النجفي

 ٤
 صفر المظفر
 ١٣٠٨

فهرس الكتاب

١١	مقدمة المؤسسة
١٣	نبذة من حياة المصنّف
١٥	أساتذته وتلامذته
١٦	تأليفاته
٢٣	مقدمة التحقيق
٢٣	التعرف على الكتاب
٢٤	النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

٣١	المقدمة
٣٤	الحالة الأولى: امتناع صاحبه من أداء دين الغير
٣٥	جواز المقاصة حتّى في فرض التمكن من الإثبات عند الحاكم
٣٧	الحالة الثانية: كونه ضالّة ومفقوداً
٣٧	المقام الأول: في الضالّة

إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

- ٣٧..... وجدان الشاة في الفلاة
- ٣٩..... وجدان الشاة في العمران
- ٤٠..... وجدان البعير في الماء والكلاء
- ٤١..... وجدان البعير في غير الماء والكلاء
- ٤٢..... المقام الثاني: في اللقطة
- ٤٣..... حكم اللقطة في غير الحرم
- ٤٤..... ضمان الملتقط لما دون الدرهم لوجاء صاحبه
- ٤٥..... حكم اللقطة اذا كانت اكثر من الدرهم
- ٤٩..... حكم لقطة الحرم
- ٥٤..... الحالة الثالثة: كون صاحبه مفقوداً
- ٥٤..... المقام الأول: إن لم يعلم له وارث
- ٦١..... المقام الثاني: إذا علم وارثه
- ٦٦..... الحالة الرابعة: كون صاحبه مجهولاً
- ٧١..... الحالة الخامسة: كونه مودعاً من الظالم
- ٧٧..... إيداع الغاصب مال الغير ممتزجاً بماله مع العلم بمقدار المغصوب
- ٧٨..... إيداع الغاصب مال الغير ممتزجاً بماله مع الجهل بالقدر
- ٨٠..... الحالة السادسة: كونه حراماً مختلطاً بالحلال
- ٨٠..... المقام الأول: اختلاط الحلال بالحرام مع الجهل بالقدر
- ٨٢..... المقام الثاني: اختلاط الحلال بالحرام مع العلم بالقدر والجهل بصاحبه
- ٨٥..... مصرف خمس المال المختلط بالحرام
- الحالة السابعة: كونه وديعة و مات المودع مع علم المستودع بأن عليه حجة الإسلام و
أن الورثة لا يؤذونها: ٨٩.....
- ٩٣..... إلحاق سائر الحقوق المالية بالحج
- ٩٥..... الحالة الثامنة: عروض الشكل أو النقش الفاسد عليه
- ٩٧..... بيان ما يندرج في الحالة الثامنة

- ١٥٢.....الحالة التاسعة: عروض الاضطرار على التصرف فيه
- ١٥٢.....دوران الأمرين التصرف في مال الغير وأكل الميتة
- ١٥٧.....تنمة: الحبس في ملك الغير
- ١٥٩.....الحالة العاشرة: كونه من الأراضي المتسعة والأنهار الكبيرة
- ١١٧.....الحالة الحادية عشر: كون صاحبه من أصحاب البيوت التي تضمنتها الآية
- ١٢٥.....وهنا مسائل:
- ١٢٥.....الأولى: عدم الفرق بين ما يخشى فساده وعدمه
- ١٢٢.....الثانية: جواز شرب الماء
- ١٢٢.....الثالثة: عدم اختصاص الأكل بالتمر والمأدوم
- ١٢٣.....الرابعة: عدم جواز غير الأكل من الشراء والحمل للأكل
- ١٢٣.....الخامسة: شمول الآية للأولاد والأجداد والجذات
- ١٢٤.....السادسة: عدم التعدي إلى الأقارب الرضاعية
- ١٢٤.....السابعة: المراد من «ما ملكتم مفاتحه»
- ١٢٤.....الحالة الثانية عشر: كونه مالاً للولد
- ١٢٤.....المقام الأول: جواز أخذ مال الولد
- ١٣١.....المقام الثاني: جواز أخذ مال الولد لحجة الإسلام
- ١٣٣.....المقام الثالث: جواز وطىء جارية الولد
- ١٣٨.....الحالة الثالثة عشر: كونه مالاً للزوج
- ١٤٢.....الحالة الرابعة عشر: كونه ثمرة للنخل أو الشجر
- ١٥٠.....الشروط المعتمدة في جواز الأكل
- ١٥٠.....الأول: كون المرور اتفاقياً
- ١٥١.....الثاني: أن لا يُفْسِد
- ١٥٢.....الثالث: أن لا يحمل منها شيئاً
- ١٥٢.....الرابع والخامس: عدم العلم أو الظن بالكراهة
- ١٥٣.....تنبيهات

إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

- الأول: عدم تعدي الحكم من الثمار ١٥٣
- الثاني: عدم جواز الأكل بمقدار فاحش ١٥٣
- الثالث: اختصاص الجواز بالثمرة التي بلغت حد الأكل ١٥٤
- الحالة الخامسة عشر: كونها مملوكة لامرأة ١٥٥
- الحالة السادسة عشر: كونه مملوكاً ومات مورثه ١٦٥
- الحالة السابعة عشر: كونه مشتركاً وباع الشريك حصته ١٦٦
- المطلب الأول: في محل الشفعة ١٦٦
- المطلب الثاني: في الشفيع ١٧٥
- المطلب الثالث: في كيفية الأخذ ١٧٣
- الأولى: ثبوت الشفعة بالعقد ١٧٣
- الثانية: عدم ثبوت الشفعة فيما إذا كان الثمن قيمياً ١٧٤
- الثالثة: بطلان الشفعة بترك المطالبة ١٧٦
- الرابعة: عدم بطلان الشفعة بالإقالة ١٧٨
- الحالة الثامنة عشر: كونه ملكاً للمفلس ١٧٩
- وهنا فروع: ١٨٢
- الأول: وجدان عين بعض المبيع ١٨٢
- الثاني: الزيادات المتصلة والمنفصلة للعين ١٨٣
- الثالث: الرجوع بالأرش لو وجد العين معيباً ١٨٤
- الرابع: تقديم الشفعة على رجوع صاحب العين ١٨٦
- الحالة التاسعة عشر: كونه ملكاً للكافر الحربي ١٨٧
- الحالة المتممة للعشرين: كونه مملوكاً للذمي فأسلم ١٨٩
- الحالة الحادية والعشرون: كونه متعلقاً للخيار ١٩١
- الحالة الثانية والعشرون: كونه مملوكاً مشتركاً ١٩٣
- فالأقوال في المسألة ١٩٤
- المصادر والمنابع ١٩٨

مقدمة المؤسسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على افضل خلقه اجمعين رسول الله
الصادق الامين وآله الميامين لاسيما مولانا صاحب الزمان واللعن الدائم على
اعدائهم اجمعين.

اما بعد؛

قد امتلأت أوراق التاريخ من العلماء الداعين إلى الله والدالين عليه والدّائين
عن دينه والمنقذين لضعفاء عباد الله من شباك إبليس ومردته، فهم الذين احترسوا
من حلال محمد ﷺ وحرامه إلى يومنا هذا وأرشدوا الناس إلى الطريق الصواب
لعبادة رب الأرباب.

ومن الفقهاء المعاصرين والعلماء العاملين هو آية الله العظمى السيّد أحمد
الزنجاني رحمه الله، ولكن من المأسوف عليه أن كتبه وآثاره العلمية لم يطبع منها إلا القليل
واشتهر هو ببعض آثاره غير العلمية.

وقد تصدّى مؤسسة الإمام محمد الباقر عليه السلام الفقهية لتحقيق جميع تراث آية الله

فألمنا أن يصير هذا الكتاب مقبولا عند أهل النظر والصواب ونرجو من جميع الأساتذة العظام أن يرشدونا إلى أخطائنا فإنه نِعَم ما قيل من أن «الإتقان لا نهاية له والأغلاط تصحّح مع الزمن».

1. *Chlorophyll a* (Chl a) and *Chlorophyll b* (Chl b) are the two main photosynthetic pigments in green plants. They are responsible for capturing light energy and converting it into chemical energy through the process of photosynthesis. Chl a is the primary pigment, while Chl b acts as an accessory pigment, transferring energy to Chl a.

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

1. *Handwritten text in Urdu script, likely a signature or name.*
 2. *Handwritten text in Urdu script, likely a date or reference number.*
 3. *Handwritten text in Urdu script, likely a name or title.*

The following table shows the results of the regression analysis for the dependent variable "Number of children in the household" (N = 1,000). The model includes the following independent variables: Age, Gender, Education, Income, and Marital Status. The R-squared value is 0.15, indicating that 15% of the variance in the number of children is explained by these variables.

نبذة من حياة المصنّف

هو آية الله العظمى السيّد أحمد بن عناية الله بن محمد علي بن إمام قلى بن أوجاق قلى الحسيني الدوسراني^١ الزنجاني. كان أبوه السيّد عناية الله من أهل العدالة والتقوى ومن تلامذة الآخوند ملا قربان علي الزنجاني (م. ١٣٢٨) ومن شهود محكمته، توفّي في ٢٠ جمادي الأولى سنة ١٣٤٣ ق.

ولد السيّد الزنجاني رحمته الله في ربيع شهر صفر سنة ١٣٠٨ ق^٢ في زنجان فنشأ بها و تدرّس مقدمات العلم عند الأساتذة المقيمين بها. كان السيّد من أعلام الحوزة في زنجان وكان بمنزلة المدير في «مدرسة السيّد» التي كانت أهمّ مدارس زنجان العلميّة وكانت توليتها بيد آية الله «ميرزا محمود امام جمعه».

كان السيّد كثير الاهتمام بأمور الناس الدينيّة والاجتماعيّة، فمثلاً عند ما هاجم آل سعود إلى المدينة المنورة وأخربوا البقاع المقدسة بها، كتب السيّد وآية الله الحاج «ميرزا مهدي الميرزا بي الزنجاني» إلى البلاد المختلفة وطلبوا تعطيل السوق لهذه

١. الدوسران من قرى زنجان، هو مسقط رأس السيد عناية الله والد المترجم له.

٢. كما انشد لنفسه:

تاريخ وى ازگردش اين شمس وقر
«هنگام زوال ربيع شهر صفر»

برسيد ولادت يكى ز اهل خبر
گفتم تو قلم بگير و از دم بشمر

المصيبة .

بعد ما أسس الشيخ المؤسس آية الله الشيخ عبد الكريم الحائري الزيدي الحوزة العلمية في قم المقدسة وذاع صيتها في البلاد، توجه السيد الزنجاني إلى قم سنة ١٣٤٦ق، واستخار الله للوقوف في قم فجاء «أقيموا الدين ولا تتفرقوا»^١ فأقام نفسه فيها ولازم آية الله المؤسس واستفاد من مجلس بحثه نحو عشر سنوات حتى «لدى الكريم حلّ ضيفاً عبده»^٢.

صار السيد الزنجاني من أعلام الحوزة العلمية وتصدّر للتدريس والتأليف وأداء الوظائف الشرعية وكان مجتهداً فقيهاً في أعلى درجات الفقه، قال فيه آية الله الحاج شيخ محمد علي الاراضي: «إنّ المجلدات الستة من كتاب الجواهر كخاتم في كفه فهو يدورها كيفما شاء»^٣، ولكنه حينما رأى أنّه اشتغل بالمرجعية والفتوى من به الكفاية، اشتغل عنها وقام بتدريس دروس السطوح العالية^٤ وتأليف الكتب، فألف أكثر من ستين رسالة وكتاباً فيها إبداعات لم يسبقه إليها أحد.

وكان معتمداً عند المراجع الثلاث السيد الصدر والسيد الحجة الكوهكمري^٥ والسيد الخوانساري رحمته الله وكانوا يجتمعون في بيت السيد الزنجاني عند الحاجة للشورى حول أمور الحوزة. وأيضاً انعقد جلسة علماء قم بعد واقعة ١٥ خرداد، في بيته الشريف وعند ما تأسس السيد الحجة رحمته الله مدرسته العلمية، جعل السيد الزنجاني ناظراً على الوقف وكان السيد الزنجاني من أول من أقام الجمعة في قم وكان إذا غاب السيد محمد تقي الخوانساري تاب السيد الزنجاني عنه لإقامة الجمعة.

١. الشورى: ١٣.

٢. هذه الجملة مادة تاريخ وفاة آية الله المؤسس بحساب حروف الأبجد وهي يرمز عن سنة ١٣٥٥ هـ ش أنشدها تلميذه آية الله السيد صدر الدين الصدر رحمته الله.

٣. مجلة «نور علم»، الرقم ٢، ص ١١٧.

٤. واشترك مع بعض الأساتذة المعروفين -كالسيد روح الله الموسوي الخميني رحمته الله والسيد محمد المحقق- في حلقات المذاكرة والبحث العلمي.

٥. أوكل إليه المرجع السيد محمد حجة الكوهكمري الإجابة عن بعض الاستفتاءات التي وردت إليه.

كان السيد عليه السلام لورعه و تقواه و تواضعه و ترك هواه و حسن سيرته مع الخاص و العام و حسن ظنه بهم، مشاراً إليه بالبنان و كان ملجأ العلماء و العوام في مسائلهم و عويصاتهم و لم يُشَم منه رائحة الكبر و حب النفس حتى قال فيه صديقه الامام الحميني عليه السلام: «لا تسألوا عن عدالته، بل البحث في عصمته!»^١.

كان متوكلاً على الله في جميع أموره، شاكرآ له على كل حال، متهجداً بالليل، مقيداً بتلاوة القرآن في كل يوم جزئين عن والديه و لم يخرج في ذلك عن طريق الاعتدال و لم يترك الرفق و المخاططة الحسنة مع الناس.

تزوج السيد الزنجاني بنت السيد مير علي نقي الولاقي الزنجاني (م. ١٣٢٧) الذي كان أيضاً من تلامذة الآخوند ملا قربانعلي الزنجاني و بقي من أولادهما ثلاثة بنون: السيد موسى، السيد جعفر و السيد إبراهيم و ثلاث بنات تزوجن بالسيد أبي الفضل الفاضلي و السيد أبي الفضل المصطفوي و السيد أبي الفضل الميرحمدي.

توفي السيد عليه السلام ليلة السبت ٢٩ شهر رمضان سنة ١٣٩٣هـ، المطابق لخامس شهر آبان سنة ١٣٥٢ش. بقم و دفن في إحدى حجرات الحرم المقدسة لفاطمة المعصومة عليها السلام، فعاش سعيداً و مات سعيداً.

أساتذته:

استفاد السيد الزنجاني في زنجان من:

- آية الله الشيخ زين العابدين الزنجاني (م. ٢٧ شعبان ١٣٤٨ق).
- آية الله ميرزا عبد الرحيم فقاھتي (م. ١٣٦٥)
- آية الله ميرزا ابراهيم فلکي حکمي الزنجاني (م. ١٣٥١)
- آية الله الشيخ عبد الكريم الخوئيني الزنجاني (م. ١٣٧١)
- الشيخ احمد الزنجاني

• السيد حسن الزنجاني (م. ١٣٣٢)

وحضر مجلس درس آية الله ميرزا محمد ابن الآخوند صاحب الكفاية بالمشهد
الرضوى، سنة ١٣٣٩ وقرّر بعض إجماعه.

وأما أساتذته في قم فهم:

• آية الله الشيخ عبد الكريم الحائري (م. ١٣٥٥)

• آية الله ميرزا محمد صادق الخاتون آبادي الاصفهاني (م. ١٣٤٨)

• آية الله الشيخ محمدرضا النجفي الاصفهاني المشتهر بمسجد شاهي (م.)

(١٣٦٢)

وأجاز له في الرواية:

• السيد محسن العاملي (م. ١٣٧١)

• الشيخ عبد الكريم الحائري

• الشيخ محمدرضا الاصفهاني

• الشيخ عباس المحدث القمي (م. ١٣٥٩)

• السيد شرف الدين العاملي (م. ١٣٧٧ ق)

تأليفاته

كان السيد الزنجاني كثير التأليف والتصنيف، فكتب وصنّف قريباً بستين كتاباً ورسالة، ولكن مع الأسف فقد بعض هذه الرسائل أو ضاع، وبقي في أيدينا عدد منها، وإليك فهرس أهم آثاره على ترتيب الهجاء مع توضيح مجمل:

١. أجوبة المسائل (بالعربية): أجاب فيه عن أسئلة «بعض الأحبة الأخيار»

الاعتقادية؛ كتبها سنة ١٣٥٦ ق.

١. استفدنا لتمهيد هذا الفهرس من النسخ المتبقاة منه عليه السلام ومن الفهرس الذي أعدّه سماحة آية الله الشيخ رضا الأستاذي والسيد حسين المدرّس الطباطبائي.

٢. الأربعين (بالفارسيّة): صنفه في أربعة أجزاء وفي كل جزء أربعون حديثاً؛ والجزء الأول في آداب العبادة والإخلاص فيها، والجزء الثاني في ثواب الأعمال وعقابها، والجزء الثالث في آداب الدعاء وشروط استجابته، والجزء الرابع في العشرة مع الناس؛ كتبها سنة ١٣٧٦ق وقد طبع في سنة ١٣٩٤ش باسم «الأربعينيات».

٣. أفواه الرجال (بالعربيّة): مجموعة من تقارير أساتذته في جزئين، أكثرها من دروس آية الله المؤسس والباقي ممّا أفاده آية الله الميرزا محمد الكفائي ابن الآخوند صاحب الكفاية، آية الله ميرزا محمد صادق الاصفهاني، وآية الله الشيخ محمد رضا الاصفهاني رحمته الله؛ قرّر هذه المباحث وكتبها في سنوات مختلفة متنبية إلى ١٣٥٠ق.

٤. إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال (بالعربيّة): جمع فيه ٢٢ مورداً أجاز الشارع فيها التصرف في مال الغير بلا إذنه. كانت لهذه الرسالة نسختان صغرى وكبرى، فضاعت الكبرى وبقيت الصغرى؛ كتبه سنة ١٣٦٩ق.

٥. إيمان ورجعت (بالفارسية): صنفه ردّاً على رسالة «إسلام ورجعت» لفريد التنكابني التي أنكر فيها عقيدة الرجعة؛ كتبها سنة ١٣٥٩ق وقد طبع في سنة ١٣٩٦ش.

٦. آراء الإماميّة أو التعليقة على كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (بالعربيّة): كتبها تعليقاً واستدراكاً على كتاب الفقه على المذاهب الأربعة وذكر فيها كل موضع خالف الإماميّة فيه العامة؛ تمّ الجزء الأول من أجزائه الأربعة سنة ١٣٧١ق.

٧. بين السيدين (بالعربيّة): وهو دراسة مقارنة بين فتاوى وآراء السيّد محمد كاظم اليزدي في «العروة الوثقى» وفتاوى السيّد أبي الحسن الإصفهاني في «الحاشية على العروة الوثقى»، جمعها مشيراً إلى دليل كلّ منهما مع بيان

الصحيح في نظر المؤلف؛ وقال ﷺ في مقدمة الكتاب تبييناً لغرضه من تأليفه ما هذا لفظه: «أحببت أن أجمع موارد أنظارها في أوراق خاصة مشيراً إلى دليل كل منهما مع بيان ما هو الحق في نظري القاصر»؛ جزءان: الأول إلى آخر كتاب الحج، وتم سنة (١٣٨٠ هـ)، الثاني إلى آخر كتاب الوصية وتم سنة (١٣٨٨ هـ).

٨. ترجمة الشيخ الطوسي (بالعربية): كتبها مقدمة لتفسير التبيان ولكن لم يطبع بصورة كاملة و طبع ملخصها باسم شخص آخر.

٩. تقويم الزكاة (بالفارسية): صنفها على سياق «تقويم الصلاة» لمحمد طاهرين رضی اللہ عنہ الحسيني وفيها مسائل الزكاة أضاف إليه مسائل الحج، الصوم، والخمس؛ لا يوجد على النسخة تاريخ التصنيف.

١٠. جُنْگ (الكشكول): للسيد ﷺ أربعة كشاكيل جمع فيها من شئ العلوم والأشعار والحكايات فارسيّة وعربيّة.

١١. جنگل مولى (بالفارسية): روى السيد ﷺ فيه ذكريات سفره مع عدّة أشخاص إلى قم، انطلقوا من زنجان في رحلة استغرقت ٤٠ يوماً؛ من ١٣ شعبان إلى ٢٢ رمضان سنة ١٣٣٥ هـ. ذكر ﷺ فيه كيفية سفره، الأوضاع المختلفة لزنجان، قزوين وطهران في ذلك الوقت، ومدارس قم وأبرز المدفونين بها، مزاراتها و علمائها، وبعض الأحداث السياسية المختلفة. وصححها في سنة ١٣٧٧ ق.

١٢. خير الامور (بالفارسية): صنفها دعوة إلى خير الامور وهو الطريق الوسطى و سبيل الاعتدال بين التقليد التفريطي والتجدد الإفراطى؛ كتبها سنة ١٣٤٤ ق.

١٣. الردّ على القصيمي (بالعربية): صنفها ردّاً على كتاب «الصراع بين الإسلام والثنية» لعبد الله على القصيمي من علماء النجد وأرسل السيد الزنجاني نسخة رسالته الاصلية إلى دار التقريب بمصر و بقيت بأيدينا نسخة ناقصة

- منه . رضاعية (بالفارسية): صنفه في أحكام الرضاع؛ كتبه سنة ١٣٦٧ق .
- ١٤ . سرگذشت يكساله (بالفارسية): كتب السيد الزنجاني في هذه المجموعة هوياته اليومية حولاً كاملاً من يوم الاحد ١١ ذى القعدة سنة ١٣٣١ إلى العشرة الثانية من ذى الحجة سنة ١٣٣٢ حينما كان طالباً بزنجان و يوجد في هذه المجموعة كثيرٌ من الجزئيات والوقائع التي لم يثبت في أى كتاب .
- ١٥ . سوانح متفرقه (بالفارسية): كان من سيرة السيد الزنجاني أن يُثبت كل واقعة هامة مَرَبَّها في أيام حياته، و جمع في هذه الرسالة مجموعة من هذه الوقائع من سنة ١٣٢٨ إلى سنة ١٣٧٧ق .
- ١٦ . شرائط الأحكام (بالعربية): جمع فيه شرائط الأحكام الفقهية بصورة موجزة و فيه ٤٢١ شرطاً؛ صنفه سنة ١٣٦٥ق .
- ١٧ . شرح حديث (بالفارسية): هناك رسائل ثلاثة بين مكتوبات السيد الزنجاني، شرح فيها أحاديث اخلاقية لعامة الناس و صنف جميعها في سنة ١٣٦٠ق .
- ١٨ . فرق بين مردوزن دراحكام (بالفارسية): جمع فيه الفروق بين الرجال و النساء و فقد مع الأسف ولا يوجد الآن؛ صنفه سنة ١٣٧٣ق .
- ١٩ . فروق اللغة (بالعربية): ذكر فيه فروقاً بين بعض المفردات العربية، ابتدأها بالفرق بين الرحمن والرحيم .
- ٢٠ . فروق الأحكام (بالعربية): جمع فيه ما يشترك موضوعاً و يختلف حكماً و فيها أكثر من أربعمئة فرقاً؛ صنفه سنة ١٣٦٦ق .
- ٢١ . صيد و ذباجه (بالفارسية): في أحكام الصيد و الذباجة و الظاهر أنه لم يتم .
- ٢٢ . غيث الربيع في وجوه البديع (بالعربية): صنفه بزنجان أيام شبابه و النسخة الموجودة منه ناقصة .

٢٣. الفرق بين الرجال والنساء (بالعربية): جمع فيه الفروق بين الرجال والنساء وفيه ١٤٠ فرقاً وهو كفهرس لتصنيفه الآخر «الهدى إلى الفرق بين الرجال والنساء» وسيأتى ذكره.

٢٤. فهرس المسائل المكررة لكتاب الخلاف أو الوزيقات المختصرة المحققة (بالعربية): كتبها فهرساً للمسائل المكررة في كتاب «الخلاف» للشيخ الطوسي رحمته الله وكتبه أولاً حاشية على نسخته من الخلاف ثم طبع بعض منها في طبعة كتاب الخلاف مع حواشي السيد البروجردى رحمته الله؛ ثم جمع هذه الحواشي في ضمن كتاب وسماه بالاسمين المذكورين وقد أضاف إلى تلك الحواشي بعد أن جعلها كتاباً مستقلاً بعض التوضيحات بالنسبة إلى المسائل المكررة؛ ثم كتابتها سنة ١٣٧٥ق.

٢٥. فهرست الاعاظم (بالعربية): فهرس لمن تُرجم في كتب التراجم الخمسة: لأولوة البحرين، الروضة البهية، روضات الجنات، المستدرك والكنى والالقباب.

٢٦. رسالة قبله (بالفارسية): كتبها لتكون مقدمة على كتاب «معرفة القبلة» لعبد الرزاق خان بغايري ولكن لم يطبع معه؛ كتبها سنة ١٣٨٨ق.

٢٧. الكلام بجزء الكلام (بالفارسية): كشكول في أربعة أجزاء فيها كثير من القصص والحكايات مرتبة على نهج خاص ومبتكر.

٢٨. محرمات أبدية (بالفارسية): صنفها حول من يحرم نكاحها؛ سنة ١٣٧٤ق.

٢٩. مستثنيات الأحكام (بالعربية): جمع فيها ما يستثنى من الأحكام الكلية، وقد طُبعت زمن حياة المؤلف سنة ١٣٦٨ق وفيها ٤١٩ مسألة؛ وأضاف إليها في مستدركاتهما -المطبوع في زمن حياته أيضاً- بعض المسائل فصار المجموع ٤٥٣ مسألة وقد أصلحها المصنف مراراً في النسخ العديدة وآخر نسخة مكتوبة بخط المؤلف هي نسخة سنة ١٣٧٣ق وهي أحسنها وأتقنها وأقربها

- إلى «المستنبطات»، وقد ناهز عدد المسائل في هذه النسخة ٦٦٩ مسألة.
٣٠. مستنبطات الأعلام في شرح مستثنيات الأحكام (بالعربية): صنفها شرحاً على رسالته المتقدم ذكرها؛ وتم النسخة الأخيرة منه سنة ١٣٧٢ق.
٣١. اعمال حج (بالفارسية): في احكام الحج، صنفها بعد أن تشرف إلى الحرمين الشريفين سنة ١٣٧٤ق.
٣٢. نصاب الصبيان: باللغات الثلاثة (العربية و الفارسية و التركية) في عشرة مجلدات و ١٢٠ بيتاً؛ أنشدها سنة ١٣٤٣ق.
٣٣. الهدى إلى الفرق بين الرجال والنساء (بالعربية): جمع فيه السيد الزنجاني رحمته الله ما وصلت اليه يده من الفروق التي بين الرجال والنساء في الاحكام الشرعية مع إشارة إجمالية إلى أدلتها التفصيلية؛ صنفها سنة ١٣٧٣ق.
- وفضلاً على هذه المصنّفات والرسائل المستقلة، له رحمته الله حواشي على بعض الكتب الفقهية والأصولية منها: العروة الوثقى، وسيلة النجاة، مجمع الأحكام و درر الأصول. وله أيضاً فهرس لعدد من الكتب التفسيرية، الحديثية و الفقهية وغيرها. منها: الكتب الاربعة، الجعفریات، قرب الإسناد، وفيات الاعيان، جامع الشتات، مفتاح التفاسير وغيرها.

مقدمة التحقيق

التعرف على الكتاب

إنه من المسلّمات العقلانية التي أمضاها الشارع في الجملة، أن التصرف في مال الغير لا يجوز إلا مع إذن مالكة، ولكن الله بما هو مولى الناس ومالك لما ملكه إياهم، أذن في بعض الظروف أن يتصرّف في اموال الناس بلا إذن منهم أو بمن قام مقامهم. هذه الظروف الخاصة والحالات الطارئة متفرقة في أبواب الفقه من المعاملات والعبادات وسائر الأبواب وكثيراً ما ينسى المتفقّه والمقلّد هذه الحالات الخاصة وينتهي أمره إلى التحيّر في مقام العمل فلا يدري كيف يتصرف مثلاً في مالٍ وُجد أو مال من فقد أو مات أو فيما لا يعرف مالكة.

فتعهد السيّد الزنجاني قدس سره لجمع هذه الحالات مع إشارة إجمالية إلى الأدلة التي منها يستفاد حكم تلك الحالات، فأوضح ما وصل منها إلى يده، فبلغ عددها اثنين وعشرين حالة، فجعلها في رسالة مستقلة سمّاها «إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال» وهي التي بين يديك.

ليس المؤلف في هذه الرسالة بصدد طرح المباحث التفصيلية الاجتهادية بل أراد

أن يجمع كل هذه الحالات بين الدفتين ليسهل الرجوع إليها والبحث حولها، ولكنه يبيدي عن بعض آرائه الخاصة في أثناء البحث مثل القول باحترام أموال الكفار المقيمين في البلاد الإسلامية وغيرها في الحالة التاسعة عشر.

ولا نعرف أحداً من الفقهاء قبل السيد المؤلف جمع مثل هذا الكتاب فهو مما شغل عنه الناس فشغل المؤلف به كما هو المعهود والمنقول من سيرته.

النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

هناك نسخة وحيدة من رسالة «إيضاح الأحوال» مورخة في ختامه بـ «١٧ من الربيع الثاني عام تسع وستين بعد ثلاثمائة و الألف [١٣٦٩] ق».

ولكن توجد بعض المسودات في ورقة أو ورقتين يبدو لنقصها أنها من التحريرات المتقدمة على النسخة الكاملة، فجعلنا هذه النسخة الفريدة أصلاً للتحقيق.

وكان عملنا في تحقيق هذه الرسالة الشريفة ما يلي:

١. تقطيع العبارات إلى عدة فقرات حسب ما يقتضيه معنى العبارة.
٢. تغيير الرسم الإملائي تبعاً للمعارف في زماننا قدر المستطاع.
٣. تخريج الآيات والأخبار الشريفة، والأقوال الفقهية وتخريج مصادرها؛ حسبما هو رائج عند أهل التحقيق وقد يوجد فرق بين ما نقل المصنف عن الكتب الفقهية أو الحديثية وما هو موجود في الكتب المطبوعة الموجودة لدينا أو في البرامج الحاسوبية، ففيمّا أحرزنا استناده إلى اختلاف النسخة أو الطبعة الموقرة عند المصنف، لم نغير ما نقله المصنف، واكتفينا بالإشارة إلى الاختلاف.

٤. توضيح بعض المبهمات من المفردات والعبارات الموجودة في الكتاب.

٥. تصحيح بعض ما ثبت عندنا أنه من خطأ المصنف أو سهو قلمه الشريف و

١. نعم قد ورد كثير من المسائل الموجودة في هذا الكتاب في كتاب «نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر» في «فصل فيما يستباح بمجاناً» وقد تعرض لأربعة وعشرون مورداً من هذه الموارد.

ربّما أشرنا إليها في الهامش وقد أضفنا شيئاً بين المعقوفتين [] لتصحيح المتن.

٦. إضافة بعض الأشياء بين المعقوفتين [] لتسهيل الفهم، منها بعض العناوين الأصلية والفرعية.

٧. إضافة العناوين في الحاشية لتسريع انتقال الذهن إلى المطالب، ولما كان من المرسوم أن هذه العناوين لا تجعل بين المعقوفتين، فتحفظنا على ما هو المرسوم.

٨. الإشراف والمراجعة النهائية على الكتاب كراراً، وسبر الغور في زواياه وإبداء الملاحظات النهائية.

وفي الختام نشكر من جميع المساهمين والمشاركين في تحقيق وإنجاز هذا الكتاب، لاسيّما الشيخ مصطفى الغبيبي والشيخ رضا پورصدقي وندعو لجميعهم أن يوفقهم الله لخدمة العلم وإحياء التراث، إنه وليّ التوفيق والحمد لله رب العالمين.

لجنة تحقيق تراث السيّد أحمد الزنجاني

شوال ١٤٣٩ق

كتاب المنافع والأحوال في أحكام
المعاملات المالية على الأموال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبينا خاتم النبيين وآله الطاهرين
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين اليوم الذي
أعاهد العلم

إن المصروف في مال الغير من دون إذن صاحبه إما انفق على منفعة تجوز
العقل، وإما يوجب لغيره أضرار فلا يجوز التصرف في مال الغير بغير إذنه
إذن وتعلمه أو إذن وليه لا شكاً في جرم وضع اليد عليه ولا ضمناً
فيطلب العقد عليه وكذا محل العقد فهذا حكم نظام العالم
عليه بدور نظام آخر في آدم إذ لو لا ذلك لفسد حجر على حجر لا
مدر على مدر إلا أنه قد يضر المال أو لصاحبه مائة يجوز معها
المصرف فيه بغير إذنه ما لم يكن للمال خصوصية تقتضي
ذلك أو يكون لمن يورثه المصروف خصوصية تقتضي ذلك للأذن
فيه من المالك الحقيقي الذي هو مالك الملك عظم ملكه وحمل سلطانه
لما كانت تلك الحالات متفرقة في إيجاب العقدة فهذا الكتاب
يجمعها وترتيبها حسب مقتضى الحال مع ذكر الدليل على أحوالها
أحوال الأوله أناس صاحب زكاة الذين الثانية كونه ضاراً ومفقوداً
الثالثة كونه صاحب مفقوداً الرابعة كونه صاحب مولا الخامسة كونه موقفاً
من المال السادسة كونه موقوفاً على المصلح السابعة كونه موقفاً على المصلح
وتمت المائة عرض القصة العاشرة عليه التاسعة عرضها
للتعريف العاشرة كونه من أول على المستوفى أو على المصلحة ٧

إيضاح الأحوال
في أحكام المخالات الطارئة
على الأموال

الفقيه البرنابي

أشكر الله العظيم السيد أحمد الحسيني النجاشي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، والصلاة على نبينا خاتم النبيين وآله الطاهرين،
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

[المقدمة]

أما بعد؛

فاعلم أن التصرف في مال الغير من دون إذن صاحبه مما اتفق على منعه وتحريمه العقلاء وأرباب الديانات، فلا يجوز التصرف في مال الغير بغير إذنه أو إذن وكيله أو إذن وليه، لا تكليفاً فيحرم وضع اليد عليه، ولا وضعاً فيبطل العقد عليه، وكذا حل العقد.

فهذا حكم قام به نظام العالم، وعليه يدور انتظام أمر بني آدم؛ إذ لولا ذلك لا يبقى حجر على حجر، ولا يتصل مدر بمدر.

إلا أنه قد يعرض للمال أو لصاحبه حالة يجوز معها التصرف فيه بلا رعاية إذن مالكة، أو يكون للمال خصوصية تقتضي ذلك، أو يكون لمن يريد التصرف خصوصية تقتضي ذلك؛ للإذن فيه من المالك الحقيقي الذي هو مالك الملك - عظم

الأصل منع التصرف
في مال الغير من
دون إذنه

الحالات العارضة
التي يجوز معها
التصرف بلا إذن

ملكه و جلّ سلطانه -.

ولما كانت تلك الحالات متفرقة في أبواب الفقه تعهد هذا الكتاب لجمعها و ترتيبها حسب ما يقتضي الحال، مع ذكر الدليل على الإجمال، و هذا فهرسه:

الحالة الأولى: امتناع صاحبه من أداء الدين.

الثانية: كونه ضالّة و مفقوداً.

الثالثة: كون صاحبه مفقوداً.

الرابعة: كون صاحبه مجهولاً.

الخامسة: كونه مودّعاً من الظالم.

السادسة: كونه حراماً مختلطاً بالحلال.

السابعة: كونه مودّعاً مّتمن عليه الحجّ و مات.

الثامنة: عروض الهيئة الفاسدة عليه.

التاسعة: عروض الاضطراب للتصرف فيه.

العاشرة: كونه من الأراضي المتسعة و الأنهار الكبيرة.

الحادية عشر: كون صاحبه من أصحاب البيوت في الآية.

الثانية عشر: كونه مالاً للولد.

الثالثة عشر: كونه مالاً للزوج.

الرابعة عشر: كونه ثمرة مرّ بها.

الخامسة عشر: كونها أمة امرأة.

السادسة عشر: كونه مملوكاً مات مورّثه.

السابعة عشر: كونه مورداً للشفعة.

الثامنة عشر: كونه ملكاً للمفلس.

التاسعة عشر: كونه ملكاً للحرّيّ.

التممة للعشرين: كونه مملوكاً للذمّيّ فأسلم.

[الحادية والعشرون: كونه متعلّقاً للخيار].

[الثانية والعشرون: كونه مملوكاً مشتركاً].

الحالة الأولى: امتناع صاحبه من أداء دين الغير

فإنَّ للدائن حينئذٍ الاقتصاص من ماله من دون رعاية إذنه؛ لخبر جميل بن دراج:
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل [الدين] فيجده
فيظفر من ماله بقدر الذي جده، آیاخذه وان لم يعلم المجاهد بذلك؟ قال:
نعم.^١

و مكاتبة أبي بكر الأرمي، قال:

كتبت إلى العبد الصالح عليه السلام: جعلت فداك! إنَّه كان لي على رجلٍ دراهم،
فجحدني، فوقعت له عندي دراهم، فأقبض من تحت يدي مالي عليه، وإن
استحلقتني حلقت أن ليس له عليَّ شيء؟ قال: نعم، فاقبض من تحت يدك،
فإن استحلقتك فاحلف أنَّه ليس له عليك شيء.^٢

و صحيح أبي بكر:

قلت له عليه السلام: رجل لي عليه دراهم، فجحدني وحلف عليها، أيجوز لي إن وقع

١. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٧٥، ح ١٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٩، ح ١٠٧.
٢. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٩٣، ح ٧٥؛ لكن في وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ٢٨٥، باب ٤٧، ح ١: «فَأَقْبَضُ من تحت يدي» بدل «فَأَقْبَض من تحت يدي».

له قبلي دراهم أن آخذ منه بقدر حقّي؟ قال ﷺ: نعم، ولكن لهذا كلام. قلت: وما هو؟ قال ﷺ: تقول: اللّٰهُمَّ إِنِّي لَمْ أَخْذْهُ ظُلْمًا وَلَا خِيَانَةً، وَإِنَّمَا أَخْذْتُهُ مَكَانَ مَالِي الَّذِي أَخْذَهُ مِنِّي وَلَمْ أَزِدْ شَيْئًا عَلَيْهِ.^١

والظاهر أن حلفه لا استحلاف فيه؛ وإلا فلو كان حلفه مع الاستحلاف وواجداً للشرائط، لا يجوز التقاض من ماله؛ للنص.^٢

[جواز المقاضة حتى في فرض التمكن من الإثبات عند الحاكم]
ثم إن النصوص بإطلاقها تتناول ما إذا كان متمكناً من إثباته عند الحاكم وأخذه منه، ولذا حكى عن الأكثر جواز الاقتصاص حتى مع التمكن من إثباته عنده.^٣
ولكن عن المحقق في النافع وتلميذه في كشف الرموز والفخر في الإيضاح،^٤ العدم؛ للأصل، ولكون الحاكم قائماً بمقامه، فع التمكن من أخذ المال من وليه لا يجوز الاستيفاء من ماله بالاستقلال؛ إلا أنه لا مسرح للأصل ولا للحديث ولاية الحاكم مع إطلاق الدليل؛ اللّٰهُمَّ إلا أن يدعى انصراف النصوص إلى صورة عدم التمكن من الإثبات عند الحاكم الشرعي.

هذا في الدّين. وأما العين، فيظهر من تخصيص المحقق في الشرائع مordه بالدين، عدم جواز الاقتصاص في العين عنده.^٥

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٨، ح ١٠٣؛ وقريب منه ما في وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٧٣، ح ٤.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ٢٨٥-٢٨٦، باب ٤٨، ح ١؛ وج ٢٧، ص ٢٤٦-٢٤٧، ح ٢.

٣. حكاة عن الأكثر في مستند الشيعة، ج ١٧، ص ٤٥٢.

٤. حكاة عنهم العاملي في مفتاح الكرامة (ط - القديمة)، ج ١٠، ص ١٢٨؛ انظر: المختصر النافع، ج ٢، ص ٢٨٤؛ كشف الرموز، ج ٢، ص ٥٠٥؛ وإيضاح الفوائد، ج ٤، ص ٣٤٦.

٥. راجع: شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٩٩-١٠٠؛ إلا أن كلامه مخالف لما نسبته المؤلف إليه.

ولكن في صحيحتي داود بن رزين،^١ وداود بن زرني،^٢ تصريح بالجواز؛ قال:
قلت: لأبي الحسن موسى عليه السلام: إني أخالط السلطان، فيكون عندي الجارية
فيأخذونها، والدابة الفارسة فيبيعون فيأخذونها، ثم يقع لهم عندي المال، فلي
أن أخذ؟ فقال عليه السلام: خذ مثل ذلك ولا تزد [عليه].^٣
ويقرب منها الأخرى؛^٤ إلا أن فهم الإطلاق هنا مشكل؛ لاحتمال أن يكون ذلك
إذناً منه عليه السلام في الاقتصاص؛ بل استظهر ذلك في الجواهر.^٥
وعليه: تقصر الصحيحتان عن إثبات الجواز في صورة التمكن من الاستيذان
عند الحاكم.
نعم، مقتضى عموم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا
اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾،^٦ الجواز مطلقاً.

١. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢١٤-٢١٥، ح ٧؛ ص ٢٧٢، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٣٨، ح ٦٠.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٧٢، ذيل ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٧، ح ٩٩.

٣. وما نقله موافق لصحيفة داود بن رزين.

٤. والمراد بـ «الأخرى» صحيفة داود بن زرني، وفيه: «لَا تَزِدْ عَلَيْهِ شَيْئاً».

٥. جواهر الكلام، ج ٤٠، ص ٣٨٩.

٦. البقرة: ١٩٤.

الحالة الثانية: كونه ضالّة ومفقوداً
فإنّ للواجد التصرّف فيه بالتصدّق أو التملّك، على ما يأتي تفصيله، والبحث فيه يقع في مقامين:

المقام الأول: في الضالّة
وهو الحيوان الضالّة.

[وجدان الشاة في الفلاة]

وهو إن كان شاة في الفلاة التي يخشى عليها التلف، فلا خلاف في جواز أخذه، بل عن جمع دعوى الإجماع عليه؛^١ الصحيح الحلبي،^٢ وحسن هشام بن سالم،^٣ عن الصادق عليه السلام:

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إنّي وجدت شاة. قال: هي لك، أو لأخيك، أو للذئب. فقال: يا رسول الله! إنّي وجدت بغيراً. فقال ﷺ: معه

١. حكاها في جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٣٣، عن المذهب البارع والمقتصر غاية المرام؛ راجع: المذهب البارع، ج ٤، ص ٢٩٨؛ المقتصر من شرح المختصر، ص ٣٥٢؛ وغاية المرام، ج ٤، ص ١٥٠.
٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٤ ح ٢٤؛ وانظر: وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٧، ذيل ح ١.
٣. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٧، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ١٤٠، ح ١٢.

إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

جِذَاؤُهُ و سِقَاؤُهُ، حُقُّهُ جِذَاؤُهُ، وَكَرْشُهُ سِقَاؤُهُ^٢، فَلَا تَمِجْهُ^٣.

و نحوهما صحيحة معاوية،^٥ ومرسلة الفقيه،^٦ و غيرهما.^٧

وكذا لا خلاف ظاهراً في أنه يجوز للواجد أن يَتَمَلَّكه،^٨ كما هو ظاهر الروايات، و لكن مع الضمان، كما هو صريح رواية قرب الإسناد:

[سألته] عن رجل أصاب شاة في الصحراء، هل تحلّ له؟ قال: قال رسول الله ﷺ: هي لك أو لأخيك أو للذئب، فخذها وعزفها حيث أصبتها؛ فإن عرفت فردّها إلى صاحبها؛ وإن لم تعرف فكلها وأنت له ضامن إن جاء صاحبها يطلب ثمنها، أن تردّها [عليه].^٩

مضافاً إلى عمومات اليد^{١٠} واللقطة، كخبر أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام: من وجد شيئاً فهو له، فليتمتع به حتى يجيء طالبه، فإذا جاء طالبه ردّه إليه.^{١١}

وما في رواية قرب الإسناد من الأمر بالتعريف، فمحمول على الاستحباب،^{١٢} ولو

عدم الخلاف في جواز تملك الشاة في الغلاة

حمل الأمر بالتعريف على الاستحباب

١. «الكرش»: لكل مجتزئ منزلة المعدة للإنسان، تؤثنتها العرب، وفيها لغتان: كَرِشٌ وكِرْشٌ، مثل كَبِدٌ وكَبْدٌ؛ و المجتزئ: الحيوان الذي أعاد المأكول من بطنه فضغه ثانية، من الحجرّة، وهو ما يخرج البعير من بطنه؛ ليمضغه، ثم يبتلعه. انظر: الصحاح، ج ٣، ص ١٠١٧.
٢. «السقاء»: ظرف الماء من الجلد، أي القرية للماء واللبن، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٣٨١؛ والمحيط في اللغة، ج ٥، ص ٤٧٢.
٣. من الإهاجة، بمعنى الإثارة (المؤلف رحمه الله).
٤. ما في المتن موافق لصحيح الحلبي، ويخالفه حسن هشام بن سالم بتفاوت يسير في ترتيب بعض ألفاظه.
٥. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٥٩، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٤.
٦. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٥٩، ح ٥؛ ذيل ح ٥؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٩٥.
٧. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٥٧، باب ١٣: حكم التقاط الشاة أو الدابة أو البعير، وما علم من المالك إباحته.
٨. كما ادّعى عدم الخلاف في ذلك رياض المسائل، ج ١٤، ص ١٦٠؛ وجواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٣٣.
٩. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٥٩-٤٦٠، ح ٧؛ قرب الإسناد، ص ٢٧٣، ح ١٠٨٦.
١٠. مثل ما روی عن النبي ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» أو «حتى تؤدي» مستدرک الوسائل، ج ١٧، ص ٨٨، ح ٤؛ ورواه أصحابنا في كتبهم الفقهية كالانتصار، ص ٣١٧ والخلاف، ج ٣، ص ٢٢٨.
١١. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٤٧، ح ٦؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٩، ح ١٠.
١٢. راجع جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٤٠.

بقريته فهم الأصحاب؛ لعدم نقل وجوب التعريف عن أحد منهم؛^١ بل عن المهذب والتحرير نقل الإجماع على جواز تملكها في الحال من غير تعريف.^٢

جواز حبس الشاة
في الغلاة أمانةً في
يده أو دفعها إلى
الحاكم

وكذا يجوز له أن يحبسها أمانةً في يده لصاحبه، أو يدفعها إلى الحاكم الذي هو ولي الغائب، ولكن لا ضمان عليه في هاتين الصورتين؛ لخروج الصورة الأولى عن حكم قاعدة «على اليد»؛ لأجل كون يده يد أمانة، وخروج الصورة الثانية عن موضوعها؛ لأجل حصول الغاية له، وهو الأداء؛ إذ الأداء فيها أعم من الأداء إلى المالك أو من يقوم مقامه. هذا إذا كانت في الفلاة.

[وجدان الشاة في العمران]

وأما إذا كانت في العمران محفوظة عن التلف، فلا يحل أخذها؛ لأصالة عدم جواز الاستيلاء على مال الغير ما لم يدل دليل على الخلاف، وليس هنا دليل على الخلاف، إلا ما يتوهم من عموم خبر أبي بصير؛^٣ ولكن خرج عنه البعير معللاً بعلّة عامة،^٤ وهو كونه محفوظاً لمالكه من حيث استغنائه عنّ يقوم بأمره، وهذه العلة موجودة في المقام.

مع إمكان أن يقال: إنّ الوجدان في الخبر منصرف عن الوجدان في العمران الذي هي في أمن فيه من التلف، مع جريان العادة بطلب المالك منه؛ ولهذا ذهب المشهور إلى إلحاق كلّ ما لا يمتنع من صغار السباع - كأطفال الإبل والبقر والخيل - بالشاة، في جواز تملكها إذا وجدها في الفلاة،^٥ وإن أورد عليهم بعض المتأخرين بأنّ الإلحاق

١. انظر: مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٦٥٧.

٢. نقله عنهما في جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٤٠؛ انظر: المهذب البارع، ج ٤، ص ٢٩٨؛ وتحرير الأحكام، ج ٤، ص ٤٦٠؛ إلا أن في التحرير لم ينقل الإجماع في المسألة.

٣. تقدم الحديث في الصفحة السابقة.

٤. المراد من العلة العامة هو قول رسول الله ﷺ: «مَعْدُ جِدَاؤُهُ وَسِقَاؤُهُ، جِدَاؤُهُ خُفُّهُ، وَكُرْشُهُ سِقَاؤُهُ، فَلَا تَمْجُهُ».

في صحيح الحلبي، وحسن هشام بن سالم، وصحيح معاوية.

٥. مسالك الأنعام، ج ١٢، ص ٤٩٧؛ وجواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٤٠.

قياس،^١ لكتّه في غير محلّه؛ إذ الإلحاق مستند إلى العلة المستفادة من النص.

وبالجملّة: لا يحل أخذها في العمران المأمونة فيه من التلف، كما عليه المشهور، على ما حكى عنهم،^٢ بل عن التذكرة نفي الخلاف عنه.^٣

ولكن لو أخذها في مورد المنع حبسها ثلاثة أيّام، فإن لم يأت صاحبها باعها و تصدّق بئمنها؛ لخبر ابن أبي يعفور، عن الصادق عليه السلام، قال:

جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَسَأَلَنِي عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ شَاةً؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَأَمَرْتُهُ أَنْ يَحْبِسَهَا عِنْدَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيَسْأَلَ عَنْ صَاحِبِهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا بَاعَهَا وَتَصَدَّقَ بِئَمْنِهَا.^٤

وهو وإن كان ضعيفاً ومطلقاً، ولكن ضعفه منجبر بالعمل،^٥ وإطلاقه مقيد بنصوص الفلاة.^٦

[وجدان البعير في الماء والكلاء]

وإن كان بعيراً فلا يجوز أخذه إذا كان في كلاء وماء أو كان صحيحاً؛ للأصل، ولما مرّ في النصوص من منع رسول الله ﷺ من أخذه؛ معللاً بقوله ﷺ: «حِدَاؤُهُ خُفُّهُ، وَسِقَاؤُهُ كَرِشُهُ»، بلا خلاف فيه ظاهراً،^٧ وإن وقع الخلاف في إلحاق غيره من الدواب، كالفرس والحمار والبقره.

الحكم فيما لو
أخذها في مورد
المنع

عدم جواز أخذ
البعير في الماء و
الكلاء

١. حكاه عنهم في جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٤٠، انظر: مسالك الأنعام، ج ١٢، ص ٤٩٧؛ كفاية الأحكام، ج ٢، ص ٥٢٧؛ ومجمع الفائدة والبرهان، ج ١٠، ص ٤٣٩.

٢. حكى في جواهر الكلام (ج ٣٨، ص ٢٤٦) الشهرة عن غير واحد؛ انظر: جامع المقاصد، ج ٦، ص ١٤٢؛ ومفاتيح الشرائع، ج ٣، ص ١٨٢.

٣. قال في مجمع الفائدة والبرهان (ج ١٠، ص ٤٣٩): يفهم عدم الخلاف في عدم جواز الأخذ من تذكرة الفقهاء (ج ١٧، ص ٢٩٤).

٤. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٩، ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٧، ح ٣٦.

٥. كما ادعى انجباره بفتوى الأساطين في جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٥١.

٦. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٨-٤٦٠، ح ٢، ص ٤٠٤، ٥، ٧.

٧. انظر: جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢١٨.

الأقوال في إلحاق
غير البعير به

فمن جماعة الإلحاق؛ نظراً إلى الأصل، وتحقق علّة منع البعير فيها، وهو كونها محفوظاً من صغار السباع واستغناؤها بالرعي^١.

وعن بعض عدمه؛ نظراً إلى عدم تحقق العلّة المذكورة في البعير فيها، بل المحقق في بعضها عدم الامتناع من السباع^٢. وعليه يكون حكمه حكم الشاة.

وتردّد بعض؛ نظراً إلى التردّد في تحقق العلّة^٣. والظاهر أنّ اختلافهم في ذلك صغرويّ.

[وجدان البعير في غير الماء والكلاء]

كون الدابة في غير
الماء والكلاء ملكاً
لمن أصابها إن تركها
صاحبها

وأما إن كان في غير كلاء وماء، وأصابه الجهد والكلال؛ فإن تركه صاحبه فهو لمن أصابه؛ للنصوص^٤، منها: صحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام:

من أصاب مالاً أو بعيراً في فلاة من الأرض، قد كلّت وقامت وسيّرها صاحبها لما لم يتّبعه فأخذها غيره، فأقام عليها، وأنفق نفقة حتّى أحيّاها من الكلال أو من الموت، فهي له، ولا سبيل له عليها؛ [وإنّما هي مثل الشيء المباح]^٥.

ومنها: خبر السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

كان أمير المؤمنين عليه السلام قضى في رجل ترك دابّته من جهد، قال عليه السلام: إن تركها في كلاء وماء وأمن، فهي له يأخذها حيث أصابها؛ وإن تركها في خوف وعلى غير ماء ولا كلاء، فهي لمن أصابها^٦.

١. حكاه عنهم في مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٦٤٧-٦٤٨؛ وجواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٢٥.

٢. حكاه عنهم في مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٦٤٨-٦٤٩.

٣. شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٣٠.

٤. انظر وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٧، الباب ١٣.

٥. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٨، ح ٢؛ الكافي، ج ٥، ص ١٤٠، ح ١٣.

٦. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٨-٤٥٩، ح ٤؛ الكافي، ج ٥، ص ١٤٠، ح ١٤.

ومنها: خبر مسمع، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ يَقُولُ فِي الدَّابَّةِ إِذَا سَرَحَهَا أَهْلُهَا أَوْ عَجَزُوا عَنْ عِلْفِهَا أَوْ نَفَقَتَهَا، فَهِيَ لِلَّذِي أَحْيَاهَا. قَالَ: وَقَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَرَكَ دَابَّتَهُ فِي مَضِيْعَةٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ تَرَكَهَا فِي كَلَاءٍ وَمَاءٍ وَأَمْنٍ، فَهِيَ لَهُ، يَأْخُذُهَا مَتَى شَاءَ؛ وَإِنْ كَانَ تَرَكَهَا فِي غَيْرِ كَلَاءٍ وَمَاءٍ، فَهِيَ لِلَّذِي أَحْيَاهَا.^١

وهذه الأخبار صريحة في كون الدابة - سواء كان بغيراً أو غيرها من الدواب - ملكاً لمن أصابها، ولكنها مختصة بصورة الترك الذي هو أعم من الإعراض؛ إذ لو كان المراد من الترك الإعراض فلا يكون وجه للتفصيل بين تركها في كلاء وماء وأمن وبين غيره.

وأما لو لم يتركه صاحبه، بل ضاع منه، فالأخبار المذكورة قاصرة عن شمولها له، وإن حاول في الجواهر تعميمها له،^٢ ولكنه صرح أخيراً بعدم مدخلية هذه النصوص في حكم الضالة.^٣

فصور الأخبار عن
شمول فرض عدم
الترك

نعم، يستفاد من تعليل الرخصة في أخذ الشاة والمنع عن أخذ البعير بما مر، أن المدار في الرخصة والمنع، كون الحيوان في معرض التلف وعدمه، ولازمه الحكم بجواز الأخذ في المقام، بل التملك أيضاً؛ لتحقيق مناط الجواز في الشاة هنا. ويؤيده النصوص المزبورة الواردة في ترك صاحبه إياها.^٤

المقام الثاني: في اللقطة

وهو المال الضائع الذي أخذ ولا يد عليه، فيعتبر في تحقق موضوعها الضياع، وهو الفارق بين موضوعي اللقطة ومجهول المالك.

تعريف اللقطة

١. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٨، ح ٣؛ الكافي، ج ٥، ص ١٤١، ح ١٦.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٣٠.

٣. جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٣٢.

٤. انظر وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٧، الباب ١٣.

ويكفي في تحقّق الضياع شاهد الحال؛ إذ أدلّة الباب^١ منصرفة إلى الضياع الثابت بشاهد الحال، فلم تشهد الحال بضياعه يشكل إثبات اليد عليه. نعم، مع مظنة التلف لا مانع من أخذه، ولكن لا يترتّب عليه حكم اللقطة.

[حكم اللقطة في غير الحرم]

أما حكمها: فهي إن كانت دون الدرهم في غير الحرم، فيجوز أخذها وتملكها في الحال من دون تعريف، بلا خلاف فيه ظاهراً؛^٢ بل عن غير واحد نقل الإجماع عليه؛^٣ لمرسلة الفقيه، ومحمد بن أبي حمزة، عن الصادق عليه السلام، قال في أولاهما: إن كانت اللقطة دون الدرهم، فهي لك لا تُعرّفها.^٤ وفي أخراهما:

فما كان دون الدرهم فلا يُعرّف.^٥

وضعف إرسالهما منجر بالعمل،^٦ بل ظاهر الأولى كونها ملكاً للأخذ بلا حاجة إلى قصد التملك، ولكن لا جابرها من هذه الجهة، وإن حكى عن جملة من الفتاوى القول به؛^٧ ولكنّه لا يقاوم ما عن التذكرة من قوله: ويجوز تملكه في الحال عند علمائنا أجمع.^٨

حيث حكى عن علمائنا أجمع، القول بجواز التملك الذي ينافي القول بالملك

١. وسائل الشريعة، ج ٢٥، أبواب كتاب اللقطة، مثل الباب ٢، ٣، ٤، ٦، ٧ و...

٢. جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٧٨.

٣. حكاه عنهم في جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٧٨؛ انظر: الخلاف، ج ٣، ص ٥٨٣؛ تذكرة الفقهاء، ج ١٧، ص ٢٠٧؛ وجمع الفائدة والبرهان، ج ١٠، ص ٤٤٩.

٤. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٤٣-٤٤٤، ح ٩؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٩٧ وللرواية صدر وذيل.

٥. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٤٦-٤٤٧، باب ٤، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٧، ح ٤.

٦. انظر مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٧٠٧-٧٠٨.

٧. راجع: جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٧٩-٢٨٠.

٨. حكاه في جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٧٩-٢٨٠؛ انظر: تذكرة الفقهاء، ج ١٧، ص ٢٠٨-٢٠٩.

جواز أخذ اللقطة و
تملكها إذا كانت
دون الدرهم

القهرى^١.

[ضمان الملتقط لما دون الدرهم لوجاء صاحبه]

ثم إنه لوجاء صاحبها، وفي الضمان وعدمه خلاف.

فمن جمع، منهم العلامة في الإرشاد والتبصرة، عدم الضمان، بل عن المختلف، أنه المشهور^٢ للأؤة.

أقول: يمكن تقرير هذا الأصل بوجهين، في مقابل القولين في الضمان؛ إذ بين القائلين بالضمان خلاف، فبعضهم أوجب رد العين^٣ وبعضهم رد المثل أو القيمة^٤.

تقرير أصل عدم
الضمان بوجهين

والمراد بالأصل في مقابل القول الأول، استصحاب بقاء الملكية التي حصلها ياذن الشارع وفي مقابل القول الثاني، البراءة، أي الأصل براءة الذمة عن المثل أو القيمة.

وعن جمع منهم العلامة أيضاً في جملة من كتبه الضمان؛^٥ قال في التذكرة:

لو تملك ما دون الدرهم ثم وجد صاحبه، فالأقرب وجوب دفعه؛ لأصالة

بقاء ملكية صاحبه عليه، وتجويز التصرف للملتقط لا ينافي وجوب رده^٦؛

انتهى.

وفي الجواهر، حمل كلامه على إرادة حدوث الفسخ؛ جمعا بين قوله بالتملك و

قوله بوجوب رد العين. ثم أورد عليه بأن الاستدلال بالأصل في غير محله^٧.

أقول: يمكن توجيه الأصل المذكور مع القول بملكية الواجد لها بالتملك، بأن يقال

توجيه كلام العلامة
في التذكرة

١. انظر: مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٧١٥.

٢. حكاه عنهم في مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٧٤٦؛ وجواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٨١؛ انظر: إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٤٤٢؛ تبصرة المتعلمين، ص ١١١؛ ومختلف الشيعة، ج ٦، ص ٩٢.

٣. السرائر، ج ٢، ص ١٠١؛ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٤٦٨؛ جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٨١.

٤. مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١٠٢؛ وإيضاح الفوائد، ج ٢، ص ١٥٤.

٥. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٩؛ ومختلف الشيعة، ج ٦، ص ٩٢.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ١٧، ص ٢١٠.

٧. جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٧٨-٢٧٩.

بالملكية للمالك والآخذ، كليهما في عرض واحد، لكن مع اختلاف الرتبة، على أن يكون ملك المالك لها واقعياً وملك الملتقط ظاهرياً، كما في الموضوعات التي تكون مورداً للحكمين الظاهري والواقعي؛ فبالتملك، يثبت الملك الظاهري للآخذ وهذا لا ينافي استصحاب الملك الواقعي للمالك، وهو الأقرب؛ لعدم دليل على خروجه عن ملكية المالك الواقعي. غاية الأمر، أن الملتقط يملكها ظاهراً إلى أن يجيء صاحبها، فإذا جاء صاحبها ردّها عليه عيناً مع وجودها؛ وأما مع تلفها، ففي الضمان إشكال.

[حكم اللقطة إذا كانت أكثر من الدرهم]

وإن كانت بقدر الدرهم وما فوقه، عرّفها حولاً إن كانت مما يبقى، ثم هو مختارين تملكها أو الصدقة أو إبقائها أمانة للمالكها.

وحكي التصريح بالتخيير بين الشقوق المذكورة عن جماعة،^١ بل عن التذكرة نسبته إلى علمائنا،^٢ بل عن الغنية ومحكي الخلاف الإجماع عليه،^٣ ولكن لم يرد نص على التخيير بينها، بل النص إنما هو على كل منها تعييناً. والتخيير يستفاد من الجمع بين الأخبار؛

الروايات الدالة على
تملكها بعد تعريفها
حولاً

إذ منها ما هو ظاهر في الأول، كخبر أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

ينبغي للحرّ أن يعرّفها سنة في مجمع، فإن جاء طالبها دفعها إليه؛ وإلا كانت في ماله، فإن مات كانت ميراثاً لولده ولمن ورثه؛ فإن لم يجيء لها طالب، كانت في أموالهم هي لهم وإن جاء طالبها بعد دفعها إليه.^٤

فإن ظاهر ترتيب أثر الإرث كونها ملكاً للملتقط، مقتداً لإطلاقه بما يدل على اعتبار

١. حكاة في مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٧٣٢ وجواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٩٥.

٢. حكاة عنه في جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٩٥؛ راجع: تذكرة الفقهاء، ج ١٧، ص ٢٣٩.

٣. حكاة عنهما في مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٧٣٢؛ انظر: الخلاف، ج ٣، ص ٥٧٧؛ وغنية النزوع، ص ٣٠٣.

٤. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٦٥؛ ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٧، ح ٣٧.

نية التملك^١.

الروايات الدالة على
التصدق بها بعد
تعريفها سنة

ومنها ما هو صريح في الثاني، كخبر حسين بن كثير عن أبيه، قال:
سأل رجل أمير المؤمنين عليه السلام عن اللقطة، فقال: يعترفها، فإن جاء صاحبها
دفعها إليه، وإلا حبسها حولاً، فإن لم يجئ صاحبها أو من يطلبها تصدق
بها، فإن جاء صاحبها بعد ما تصدق بها إن شاء اغترمها الذي كانت عنده
وكان الأجر له، وإن كره ذلك احتسبها والأجر له^٢.

و يقرب منه خبر حفص بن غياث^٣.

ورواية أبان بن تغلب، قال:

أصبت يوماً ثلاثين ديناراً، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: إي أين
أصبت؟ قال: فقلت له: كنت منصرفاً إلى منزلي فأصبتها. قال فقال: صر
إلى المكان الذي أصبت فيه فاعترفه، فإن جاء طالبه بعد ثلاثة أيام فأعطه
وإلا فتصدق به^٤.

وما فيها من تحديد التعريف بثلاثة أيام، محمول على صورة اليأس؛ جمعاً.

ومنها ما هو ظاهر في الثالث، كصحيح محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال:
سألت عن اللقطة، قال: لا ترفعها، فإن ابتليت بها فعترفها سنة، فإن جاء
طالبها وإلا فاجعلها في عرض مالك، يجري عليه ما يجري على مالك؛ فإن
لم يجئ له طالب فأوص به في وصيتك^٥.

الروايات الدالة على
إبقائها أمانة بعد
تعريفها سنة

١. استدلل على اعتباره بصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام (وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٤٢، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٠، ح ٥) وبالإجماع والأصل فراجع: مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٧٩٦.
٢. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٦٣-٤٦٤، باب ١٨، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٨٩، ح ٤.
٣. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٤١-٤٤٢، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٦، ح ٣١.
٤. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٤٣، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٧، ح ٣٥.
٥. الكافي، ج ٥، ص ١٣٩-١٤٠، ح ١١؛ ورد مع تفاوت يسير في وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٤٤، ح ١٠ و ص ٤٤٢، ح ٣؛ وتهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٠، ح ٥.

حيث إنّ وجوب الإيضاء فيه قرينة على أنّ المراد من جعلها في عرض المال حفظها للمالك، وإلاّ لا يكون وجّه للإيضاء بها.

ويقرب منه صحيح علي بن جعفر،^١ بل فيه قرينة أخرى أيضاً؛ لأنّه قال عليه السلام فيه: «حفظها في عرض ماله» بدل «جعلها»، وظاهر أنّ المراد من الحفظ، الحفظ للمالك.

ويمكن الاستدلال على الثالث بخبر داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام:

أنّه قال في اللقطة يعزفها سنة ثم هي كسائر ماله.^٢

وخبر حثان بن سدير:

سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن اللقطة وأنا أسمع. قال: تعزفها سنة، فإن وجدت صاحبها وإلاّ فأنت أحقّ بها، وقال: هي كسبيل مالك.^٣

وما في معناهما من الأخبار الأخر،^٤ بناء على أنّ المراد من كونها كسائر المال أو كسبيل المال وما في معناه، هو المراد من جعلها في عرض المال أو حفظها فيه، بقرينة ورود تلك الكلمة في مجهول المالك^٥ أيضاً، مع معلومية المراد منها فيه؛ إذ لم يقل أحد فيه بالتملّك.

ولكن عن الشيخ في الخلاف والمبسوط، أنّه قال:

إذا وجد نصاباً من الأثمان أو غيرها من المواشي عزّفها سنة ثمّ هو كسبيل ماله وملكه، فإذا حال عليه بعد ذلك حول وأحوال لزمته زكاته.^٦

فإنّه فهم من «سبيل المال» الملكية ولهذا رتب عليها وجوب الزكاة.

١. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٤٤-٤٤٥، ح ١٣؛ قرب الإسناد، ص ٢٦٩-٢٧٠.

٢. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٤٤، ح ١١؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٧، ح ٢.

٣. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٤٢، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٦، ح ٣٤.

٤. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٤١؛ كتاب اللقطة، باب ٢، ح ١، ١١، ١٢.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٣٦٢، ح ٣ و ٢٦، ص ٣٠١، ح ١٠.

٦. حكاه عنهما في السرائر، ج ٢، ص ١٠٣-١٠٤؛ مختلف الشريعة، ج ٦، ص ٨٧؛ انظر: الخلاف، ج ٢، ص ١١١ و

المبسوط، ج ١، ص ٢٢٦.

وعن الرياض، إنكار النص على الثالث،^١ فإنه يفهم منه أنه أيضاً فهم منه الملكية.

وفيه: أنه وإن كان ظاهر هذه الكلمة وما في معناها الملكية بل الملكية القهرية، ولكنها ينافي ما في الروايات من الإيصاء والحفظ^٢ وما في مجهول المالك من عدم الحكم بالملك فيه^٣ مع ورود تلك الكلمة فيه، فلا مناص إلا عن حمل ذلك على ما ذكرنا.

المراد من الرواية

وبالجملة، فإن استفادة الشقوق الثلاثة من النصوص وإن كانت لا تخلو من صعوبة، ولكنها تسهل بعد ضم الأخبار بعضها إلى بعض.

ثم إنه لا إرتياب في الضمان إذا ظهر المالك وطالبها في الأولين، أي التملك والتصدق؛ للتصريح به في التصديق، ويفهم من فحواه في التملك أيضاً، وإن وقع الخلاف في أن ذلك بعنوان الضمان أو الغرامة، بمعنى أنه هل تثبت في الذمة قبل مجيء المالك، فعليه أن يوصي بها وأنه لومات يتعلق بتركته أم لا، بل إذا جاء المالك وطالبها، فعليه غرامتها من دون أن تكون ثابتاً في ذمته قبل مطالبة المالك؟ والأظهر الأول.

ضمان الآخذ في فرض التملك والتصدق

الأظهر عدم كون الضمان بعنوان الغرامة

وما في بعض النصوص من تعليق الضمان على مجيء المالك،^٤ محمول على تعليق الرد عليه، بل العرف يفهم منه ذلك.

وأما في الثالث، فلا ضمان؛ للأمانة.

هذا فيما كانت مما يبقى.

عدم الضمان في فرض الإبقاء أمانة

وأما لو كانت مما لا يبقى، كالطعام والبقول والفواكه ونحوها، فقومه على نفسه

٢. حكمها إن كانت مما لا يبقى

١. حكاة في مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٧٩٧؛ وانظر: رياض المسائل، ج ١٤، ص ١٧٩.

٢. ذلك مثل ما في وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٤٤-٤٤٥، ج ١٠، ص ١٣.

٣. ذلك مثل ما وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٦-٢٩٧، ج ١٠، ص ٣٠١.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٢٦٠، ج ٤، ص ٢٥، ج ٣، ص ٤٤٢، ج ٨، ص ٤٤٤، ج ١٠، ص ٤٦٥، ج ١.

وانتفع به بلا خلاف ظاهراً، بل عليه الإجماع؛^١ لخبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام:
 إنّ أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة كثير لحمها
 وخبزها وجبنها وبيضها وفيها سكّين، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: يقوم ما
 فيها ثم يؤكل؛ لأنّه يفسد وليس له بقاء، فإن جاء طالبها غرموا له الثمن.
 فقيل: يا أمير المؤمنين! لا يُدرى سفرة مسلم أو سفرة مجوسي؟ فقال عليه السلام: هم
 في سعة حتّى يعلموا.^٢

وعن فقه الرضا عليه السلام:

وإن وجدت طعاماً في مفازة فقومه على نفسك لصاحبه ثمّ كله، فإن جاء
 صاحبه فردّ عليه ثمنه، وإلا فتصدّق به بعد سنة.^٣

وكذا يجوز بيعه وتعريف ثمنه؛ للقطع بأنّه لا خصوصيّة للتقويم على النفس.

وعن التذكرة، الإجماع على التخيير بين البيع وتعريف الثمن وبين التقويم و
 التملك والتعريف حولا، كما أنّه يجوز دفعه إلى الحاكم؛ لثبوت ولاية الحاكم على مثل
 ذلك؛^٤ بل ربما قيل: إنّّه يعتبر اذنه في البيع،^٥ بل في التقويم أيضاً.^٦
 هذا في لقطة غير الحرم.

[حكم لقطة الحرم]

وأما لقطة الحرم، فالأقوال في حكمها مختلفة:
 فمنهم من ذهب فيه إلى الحرمة مطلقاً.^٧

بيان الأقوال في
 حكم لقطة الحرم

١. انظر: جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ٢٩٩.
٢. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٦٨، ح ١؛ الكافي، ج ١٢، ص ٣٧٧.
٣. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص ٢٦٦.
٤. حكاية في مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٧٧٥-٧٧٦؛ انظر: تذكرة الفقهاء، ج ١٧، ص ٢٣٢.
٥. قال به العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١٧، ص ٢٣٢ و ٢٣٥.
٦. جامع المقاصد، ج ٦، ص ١٦٦.
٧. ومن ذهب إليه هو الشيخ في النهاية (ص ٢٨٤ و ٣٢٠) والمحقق في الشرائع (ج ١، ص ٢٥٢) والعلامة في

ومنهم من ذهب إلى الكراهة كذلك.^١

ومنهم من فضل بين الأقل من الدرهم وغيره، فرخص في الأول بلا كراهة وفي الثاني معها.^٢

ومنهم من فضل كذلك، فرخص في الأول مع الكراهة ومنع في الثاني.^٣
ومنهم من فضل بين نية الإنشاد وعدمها، فأجاز في الأول ومنع في الثاني.^٤
ومنهم من فضل بين الفاسق والعادل، فحرّم على الأول وأجاز للثاني.^٥

والمنشأ لذلك اختلاف الأخبار:

ففي النبوى ﷺ:

لا تحلّ لقطتها إلا لمنشد.^٦

وفي آخر:

لا يحلّ ساقطتها إلا لمنشد.^٨

بيان الأخبار
المختلفة في
المسألة

التذكرة (ج ٨، ص ٤٤٢) والتحرير (ج ٢، ص ١١٣) والإرشاد (ج ١، ص ٣٣٩) والشهيد في الدروس (ج ٣، ص ٩٢) وفخر المحققين في الإيضاح (ج ٢، ص ١٥٠) وغيرهم بل ادّعى شهرته. راجع: مفتاح الكرامة، ج ١٧، ص ٦٩٦-٦٩٧.

١. وذهب إليه الشهيد الثاني في المسالك (ج ٢، ص ٣٧٢) وحاشية الشرائع (ص ٢٧٦) والسبزواري في الكفاية (ج ٢، ص ٥٣٠).

٢. وتمن ذهب إليه هو المحقق في الشرائع (ج ٣، ص ٢٣٣) والمختصر النافع (ج ٢، ص ٢٦١) والشهيد في الدروس (ج ٣، ص ٨٦).

٣. حكاها المحقق في الشرائع (ج ٣، ص ٢٣٣) والشهيد الثاني في المسالك (ج ٢، ص ٣٧٢-٣٧٣).

٤. الشهيد الأول في اللمعة، ص ٢٢٤-٢٢٥.

٥. وتمن ذهب إليه هو العلامة في التذكرة (ج ١٧، ص ١٨٠).

٦. أي [لقطة] مكّة زادها الله شرفاً (من المؤلف ﷺ).

٧. وسائل الشريعة، ج ١٢، ص ٥٥٧، ح ١؛ الكافي، ج ٤، ص ٢٢٥-٢٢٦، ح ٣.

٨. لم نعتز على هذا التعبير في مصادرن الروائية، لكن حكاها العلامة عن العامة في التذكرة، ج ١٧، ص ٢٠٥؛ انظر: صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٢٥، ح ٢٤٣٤؛ وصحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٨٨، ح ١٣٥٥.

وفي صحيحة محمد بن مسلم:

ولا يلتقط لقطتها إلا لمنشد^١.

وإليها نظر من فضل بين نية الإنشاد و عدمها.

وفي حسن الفضيل بن يسار:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجد اللقطة في الحرم؟ قال: لا يمسه. وأما

أنت فلا بأس؛ لأنك تعرفها^٢.

ويقرب منه خبره الآخر عن أبي جعفر عليه السلام^٣، وإليهما نظر من فضل بين العادل

و غيره.

وفي مرسل إبراهيم بن أبي البلاد، قال الماضي أي العسكري عليه السلام:

لقطة الحرم لا تمس بيد ولا رجل، ولو أن الناس تركوها لجاء صاحبها

فأخذها^٤.

وخبر علي بن حمزة، عن العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام:

سألته عن رجل وجد ديناراً في الحرم فأخذه. قال: بئس ما صنع، ما كان

ينبغي له أن يأخذه. قلت: قد ابتلي بذلك. قال: يعرفه. قلت: فإنه قد

عرّفه فلم يجد له باغياً. قال: يرجع إلى بلده فيتصدق به على أهل بيت من

المسلمين، فإن جاء طالبه، فهو له ضامن^٥.

١. من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٢٣١٦؛ في وسائل الشيعة، ج ١٢، ص ٥٥٨، ح ٤ «لُقْطَتُهَا إِلَّا الْمُنْشِدُ» بدل «لُقْطَتُهَا إِلَّا الْمُنْشِدُ».

٢. وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٢٦١، ح ٥؛ الكافي، ج ٤، ص ٢٣، ح ٢.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٢٦٠، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢١، ح ١٠٧.

٤. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٣٩-٤٤٠، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٠، ح ٧.

٥. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٦٣، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٥، ح ٣٠.

و خبر يعقوب بن شعيب، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اللقطة ونحن يومئذ بمنى. فقال: أما بأرضنا هذه فلا يصلح وأما عندكم، فإن صاحبها الذي يجدها، يعترفها سنة في كل مجمع ثم هي كسبيل ماله.^١

و خبر اليماني، قال أبو عبد الله عليه السلام:

اللقطة لقطتان: لقطه الحرم تعترف سنة فإن وجدت صاحبها وإلا تصدقت بها، ولقطة غيرها تعترف سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فهي كسبيل مالك.^٢

و خبر الفضيل بن غزوان، قال:

كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال له الطيثار أن حمزة ابني وجد ديناراً في الطواف قد انسحق كتابته، قال: هو له.^٣

و مرسل الفقيه:

إن وجدت في الحرم ديناراً مطلساً،^٤ فهو لك لا تعترفه.^٥

و خبر محمد بن رجاء الحنيط فيما وجد دنائير في المسجد الحرام:

إن كنت محتاجاً، فتصدق بثلاثها؛ فإن كنت غنياً، فتصدق بالكل.^٦

و خبر سعيد بن عمر الجعفي، قال:

خرجت إلى مكة وأنا من أشد الناس مالا، فشكوت إلى أبي عبد الله عليه السلام، فلما خرجت من عنده وجدت على بابه كيساً فيه سبعمائة دينار، فرجعت

١. وسائل الشريعة، ج ١٣، ص ٢٥٩-٢٦٠، باب ٢٨، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٢١، ح ١٠٩.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٢٣٨، ح ١؛ انظر: وسائل الشريعة، ج ١٣، ص ٢٦١، ذيل ح ٤.

٣. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٢٤٨، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٤، ح ٢٧.

٤. المطلس والأطلس: الدينار الذي محي كتابته ولا نقش فيه. انظر: مجمع البحرين، ج ٤، ص ٨٢.

٥. من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٩٧، ح ٤٠٦٤؛ وراجع: وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٢٤-٤٢٥، ح ٩.

٦. وسائل الشريعة، ج ١٣، ص ٢٦١، ح ٧؛ الكافي، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ٤؛ وللخير صدر.

إليه من فوري ذلك فأخبرته؛^١ إلى آخر الخبر.

حيث يظهر منه الجواز؛ للتقرير.

إذا علمت هذا، فاعلم أنّ هذه الأخبار المانعة منصرفاً عما دون الدرهم؛ فعليه
يبقى إطلاقات الترخيص فيما دون الدرهم بلا مانع، فيتجه الجواز فيه، كما عليه
جماعة من أصحابنا.^٢

وأما في غيره، فالقول بالكراهة مع اختلاف مراتبها، هو طريق الجمع بين الأخبار؛
مضافاً إلى ما في الأخبار من ضعف السند وقصور الدلالة على الحرمة، كما يظهر لمن
راجعها.

الأقوى الجواز في
مادون الدرهم و
الكراهة في غيره
مع اختلاف مراتب
الكراهة

١. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٤٩، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٨، ح ٦.

٢. أذعى عدم الخلاف في مفاتيح الشرائع، ج ٣، ص ١٧٦؛ وصرح بالجواز في الدروس، ج ٣، ص ٨٦؛ والروضة
الهبية، ج ٤، ص ٢٦.

الحالة الثالثة: كون صاحبه مفقوداً

[المقام الأول: إن لم يعلم له وارث]

وهو أنه إن لم يعلم له وارث، فيجوز لمن في يده مال له، أن يتصرف فيه بالتصدق به، على المشهور، كما في مجمع البرهان؛^١ لصحيفة يونس بن عبد الرحمن، قال: سألت عبداً صالحاً عليه السلام، فقلت: جعلت فداك! كُتِبَ مرافقين لقوم بمكة وارتحلنا عنهم و حملنا بعض متاعهم بغير علم وقد ذهب القوم ولا نعرفهم ولا نعرف أوطانهم وقد بقي المتاع عندنا، فما نصنع به؟ قال: فقال عليه السلام: تحملونه حتى تلحقوهم بالكوفة. فقال يونس: قلت له: لست أعرفهم ولا ندري كيف نسأل عنهم؟ قال: فقال عليه السلام: بعه وأعط ثمنه أصحابك. قال: فقلت: جعلت فداك! أهل الولاية؟ قال: نعم.^٢

و يقرب من هذا، ما رواه الشيخ بسند صحيح عن الرضا عليه السلام.^٣

جواز التصدق بمال
المفقود

١. مجمع الفائدة والبرهان، ج ١١، ص ٥٣٨-٥٤٠.

٢. الكافي، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ٢٢.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٠-٤٥١، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٥، ح ٢٩.

وخبر فيض بن حبيب صاحب الحنان، قال:

كتبت إلى عبد صالح عليه السلام: قد وقعت عندي مائتا درهم وأربعة دراهم وأنا صاحب فندق ومات صاحبها ولم أعرف له ورثة، فأريك في إعلامي حالها؟ وما أصنع به؟ قد ضقت بها ذرعاً فكتب عليه السلام: اعمل فيها وأخرجها صدقة قليلاً قليلاً، حتى تخرج.^١

ومرسل الفقيه، قال بعد نقل رواية معاوية بن وهب الآتية:

وقد روي في هذا خبر آخر: «إن لم تجد له وارثاً وعرف الله عز وجل منك الجهد، فتصدق به.»^٢

ويؤيده الأمر بالتصدق في نظائره، كما في غلة الوقف المجهول أربابه^٣ و تراب الصياغة^٤ وغير ذلك.^٥

وأما رواية معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام:

في رجل كان له على رجل حق، ففقده ولا يدري أين يطلبه ولا يدري أحى هو أم ميت؟ ولا يعرف له وارثاً ولا نسباً ولا بلداً، قال عليه السلام: اطلب. قال: إن ذلك قد طال فاتصدق به؟ قال عليه السلام: اطلبه.^٦

فحمولة على عدم اليأس عن صاحبه؛ وإلا فلا معنى للطلب مع اليأس؛ على أن سؤال السائل عن التصديق به يعطي أن حكم التصديق كان مغروساً في أذهانهم؛ وفيه أيضاً تأكيد لما نحن فيه.

١. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٢٩٧، ح ٣؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٣، ح ٣.

٢. من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٥٧١١؛ لاحظ: وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٣٠١، ح ١١.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٣٦٤، باب ١٧، ح؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٧، ح ٣٥.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٠٢، ح ١ وما في ذيله؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٥٠، ح ٢٤.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ١٩٩-٢٠٠، باب ٤٧ وجوب رد المظالم إلى أهلها إن عرفتهم وإلا تصدق بها؛ ج ٢٥، ص ٤٦٣-٤٦٤، باب ١٨ أن ما يؤخذ من اللصوص يجب رده على صاحبه إن عرفت وإلا كان كاللقة.

٦. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٢٩٧، ح ٢؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٣، ح ٢.

وكذا يحمل على صورة عدم اليأس رواية الهيثم أبي روح، قال:
كتبت إلى عبد صالح عليه السلام أتني أتقبل الفنادق، فينزل عندي الرجل، فيموت
فجأة ولا أعرفه ولا أعرف بلاده ولا ورثته، فيبقى المال عندي، كيف أصنع
به؟ ولمن ذلك المال؟ فكتب عليه السلام: أتركه على حاله.^١

يعني أتركه على حاله حتى تأس من الوصول إلى ورثته. وذلك لا ينافي الحكم
بالتصدق به بعد اليأس.

عدم منافاة الاخبار
الدالة على كونها
للإمام مع الحكم
بالتصدق

كما أنه لا ينافية ما في بعض الأخبار من أنه للإمام عليه السلام، كرواية الفضيل بن يسار،
عن أبي الحسن عليه السلام:

في رجل كان في يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارث، كيف يصنع بالمال؟
قال عليه السلام: ما أعرفك لمن هو! يعني نفسه.^٢

ورواية داود بن أبي إياز قال:

قال رجل إني قد أصبت مالاً وإني قد خفت فيه على نفسي، فلو أصبت
صاحبه دفعته إليه وتخلصت منه. قال فقال له أبو عبد الله عليه السلام: والله إن
لو أصبته كنت تدفعه إليه؟ فقال: إي والله! فقال عليه السلام: فأنا والله! ما له
صاحب غيري، فاستحلفه أن يدفعه إلى من يأمره قال فحلف. قال عليه السلام:
فاذهب فاقسمه في إخوانك ولك الأمن مما خفت منه. قال: فقسمته بين
إخواني.^٣

لاحتمال أن يكون المراد كونه للإمام عليه السلام من حيث الولاية على الفقراء، بقرينة ما
في ذيلها من الأمر بتقسيمه بين أصحابه من غير إفراز نصيب لنفسه؛ وإن كان - مع
كون المال له عليه السلام - ذلك منه عليه السلام ليس بعزيز.

١. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٨، ح ٤؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٤، ح ٤.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٥١، ح ١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٩٠، ح ١٠.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٠، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٨، ح ٧.

مع إمكان حمل الخبرين على كونه له عليه السلام، من أجل كونه وارثاً لمن لا وارث له، بناء على كون مورد الخبرين من موضوع ذلك.

وقد يستدل على وجوب التصدق بموثقة هشام بن سالم، على ما في التهذيب، قال:

سأل حفص الأعور أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده جالس، قال: إنّه كان لأبي أجير كان يقوم في رحاه وله عندنا دراهم وليس له وارث. فقال أبو عبد الله عليه السلام: تدفع إلى المساكين. ثم قال: رأيك فيها، ثم أعاد عليه المسألة، فقال له مثل ذلك، فأعاد عليه المسألة الثالثة، فقال أبو عبد الله عليه السلام: تطلب له وارثاً فإن وجدت له وارثاً، وإلا فهو كسبيل مالك. ثم قال: وما عسى أن تصنع بها؟ ثم قال عليه السلام: توصي بها، فإن جاء لها طالب وإلا فهي كسبيل مالك.^١

عدم صحة
الاستدلال على
وجوب التصدق
بموثقة هشام

وفيه: أنّها مضطربة المتن؛ لأنّه روي قصّة حفص المذكور في الفقيه بلسان آخر ليس فيها تصريح بالدفع إلى المساكين، حيث نقل فيه بطريق آخر عن هشام بن سالم، قال:

سأل حفص الأعور أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر، فقال له: كان لأبي أجيرو كان له عنده شيء، فهلك الأجير ولم يدع وارثاً ولا قرابة، وقد ضقت بذلك، كيف أصنع؟ فقال: رأيك المساكين، رأيك المساكين. فقلت: جعلت فداك! إنّي قد ضقت بذلك، كيف أصنع؟ فقال عليه السلام: هو كسبيل مالك، فإن جاء طالب أعطيته.^٢

إذ هي كما ترى، ليس فيها تصريح بل ولا ظهور في وجوب الدفع، بل يحتمل فيها إنكار ذلك؛ لاحتمال أن يكون قوله: «رأيك المساكين» استفهاماً إنكارياً، يعني: «هل رأيك الدفع إلى المساكين؟» فلمّا رأى السائل إنكار التصديق، قال عليه السلام: «إنّي

١. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٥٤، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٧، ح ٣٨.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٣٠١، ح ١٠؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٣١-٣٣٠، ح ٥٧٠٨.

قد ضقت بذلك، كيف أصنع؟» قال: «هو كسبيل مالك»؛ يعني لا تكليف عليك فيه، بل أنت في سعة منه، كما في سعة من مالك لا تبعة عليك في حفظه؛ غاية الأمر أن جاء طالب أعطيته.

واحتمل بعض من علّق على الفقيه أن يكون كلمة «رايك» بالباء بنقطة واحدة، من الريبة، على أن يكون المراد «أوقعك في الشكّ المساكين»، يعني علماء العامة؛ لكونهم مختلفين في حكمه.

لكنّه لا يناسب هذا الاحتمال قول السائل «ضقت بذلك»؛ اللهم إلا أن يكون مراد السائل: «أني لست في ريبة من جهة اختلافهم، بل في حيرة من أجل تكليفي أنّه ماذا وما أصنع بالمال؟» وأجاب الإمام عليه السلام بأنّه لا تكليف عليك فيه، كما لا تكليف عليك في مالك.

وكيف كان، ففيما مرّ من الروايات المعتبرة، إمّا بنفسها أو بالعمل بها كفاية. هذا في العين.

وأما الدين، فالمشهور أنّه كذلك،^٢ فكأنّ العرف لا ينتقل أذهانهم إلى الفرق بين العين والدين، فما يجاب عن السؤال في العين يعلم أهل العرف حكم الدين أيضاً منه، من غير حاجة لهم عن السؤال ثانياً إلى حكم الدين.

المشهور عدم الفرق بين حكم العين و الدين

ولهذا أجاب المحقّق القمّي رحمه الله في أجوبة مسائله في جواب السؤال عن دين غاب صاحبه، بوجوب التصدّق؛ مستدلاً بالأخبار التي وردت في العين،^٣ فكأنّهما

١. لم نعر على قائله، لكن ورد في «من لا يحضره الفقيه» المصححة (ج ٤، ص ٣٣١) ذيل الرواية: «في بعض النسخ مكرراً، وبالياء المتناة من تحت والمهزة أي يكون رأيك أن تعطى المساكين، والحكم خلاف ذلك، وفي أكثر النسخ رابك بالموحدة، وفي المصباح، الريب الظنّ والشك، ورأيت الشيء يريبني إذا جعلك شاكاً، ولعل ما اخترناه في المتن أصح. ولعل المراد بالمساكين على نسخة المتن فقهاء العامة الذين أفتوا بذلك، وفي الكافي والتهذيب نحوه "فقال: مساكين- وحرك يديه" بدون قوله "رأيك" أو "رأبك".» لكن مصححه الشيخ علي أكبر الغفاري متأخر عن المؤلف، ولعله أخذ عن ولد المؤلف أي سماحة آية الله المحقق المدقّق السيد موسى الشيرازي الزنجاني.

٢. انظر: انظر الروضة البهية، ج ٢، ص ٣٥٢؛ مفتاح الكرامة، ج ١٥، ص ٥٠.

٣. جامع الشتات، ج ٣، ص ١٢-٦.

مشدودان بجبل واحد، بل صرّح هو باستظهار عدم الفرق، حيث قال:
وأما التفريق بين العين والدين في غاية الإشكال، بل الظاهر أنّ حكم
الكلّ واحد.^١

والذي وجدت من الأخبار الواردة في الدين، صحيحة زرارة، عن الباقر عليه السلام قال:
سألت عن الرجل يكون عليه الدين لا يقدر على صاحبه ولا على ولي له و
لا يدري بأيّ أرض هو؟ قال: لا جناح عليه، بعد أن يعلم الله أنّ نيّته الأداء.^٢
و رواية هشام بن سالم، قال:

سأل خطاب الأعور أبا إبراهيم عليه السلام وأنا جالس، فقال: إنّه كان عند أبي أجير
يعمل عنده بالأجر، ففقدناه وبقى له من أجره شيء ولا نعرف له وارثاً. قال:
فاطلبوه. قال: قد طلبناه، فلم نجده. قال: فقال: مساكين، وحرك يديه.
قال: فأعاد عليه. قال عليه السلام: اطلب واجهد، فإن قدرت عليه وإلا فهو
كسبيل مالك حتّى يجيء له طالب، فإن حدث بك حدث فأوص به إن جاء
له طالب أن يدفع إليه.^٣

و رواية معاوية بن وهب المزبورة^٤ ورواية حفص الأعور.^٥
ولكن ليس فيها تصريح بالتصدّق إلّا في رواية حفص الأعور، وقد علمت ما في
متنها من الاضطراب.

وأما رواية خطاب الأعور، فهي مجمّلة؛ إذ كلمة «مساكين» فيها، يحتمل أن تكون
إشارة إلى التصدّق، يعني صاحبه مساكين فادفعه إليهم، ويحتمل أن تكون إشارة

١. جامع الشتات، ج ٣، ص ١٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٣٦٢، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٨، ح ٢٠.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٦، ح ١؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٣، ح ١.

٤. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٧، ح ٢؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٣، ح ٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٧، ح ٣٨.

إلى وراث الأجير بالتأسف لهم من أجل حرمانهم عن حقّ موثّمهم، ويحتمل أن تكون إشارة إلى السائل ومن في طبقته من وراث المديون من أجل ابتلائهم بالدين الكذائي أو من أجل جهلهم بحكم المسألة.

عدم وجود خبر دالّ
على التصدّق في
الدين

فبالجملة، ليس في الدّين خبر صريح دالّ على التصدّق؛ إلّا أنّه أرسل في السرائر في باب الدين، حيث قال:

وقد روي أنّه إذا لم يظفر بوارث له تصدّق به عنه وليس عليه شيء.^١

فإن جبر ضعف إرساله بالشهرة أو علّم من أخبار تصدّق العين حكم الدين أيضاً - نظير ما يفهم من الخبر الوارد في الدرهم مثلاً حكم الدينار أيضاً - فيها؛ وإلا فيشكل الحكم فيه، فلا مناص في الخروج عن الإشكال إلّا من الدفع إلى الحاكم، خصوصاً بملاحظة ما قالوا:

إنّ الكلي لا يتشخّص للغريم إلّا بقبض الحاكم الذي هو وليّه.^٢

مقتضى الاحتياط
الدفع إلى الحاكم

بل الاحتياط دفع العين أيضاً إلى الحاكم؛ لاحتمال أن يكون الأمر بالتصدّق إذاً من الإمام عليه السلام؛ خصوصاً بملاحظة روايتي الفضيل بن يسار،^٣ وداود بن أبي يزيد^٤ الظاهرتين في أنّها للإمام عليه السلام. مع كون الحاكم أعرف بموارد الصدقة.

الصدقة في الدين
ليس تصرفاً في مال
الغير

ولكن لا يتعيّن ذلك وإن حكي في الروضة عن قائل لم يسمّه أنّه:
يتعيّن دفعه إلى الحاكم؛ لأنّ الصدقة تصرف في مال الغير بغير إذنّه.^٥ إذ يمكن منعه بأنّ صدقة الدين ليس تصرفاً في مال الغير؛ إذ المال ما دام في يده ماله وليس له تعيّن للمديون، وبقبض الفقير أيضاً يكون مالاً للفقير، لا المديون حتّى يكون تصرفاً في ماله؛ غاية الأمر أنّ الصدقة لو وقعت بحكم الشرع يسقط الدين، وإلّا

١. السرائر، ج ٢، ص ٣٧.

٢. كتاب المكاسب، ج ٢، ص ١٩٣.

٣. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٢٥١، ح ١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٩٠، ح ١٠.

٤. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٥٠، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٨، ح ٧.

٥. الروضة البهية، ج ٢، ص ٣٥٢-٣٥٣.

فيبقى، فأين هذا من التصرف في مال الغير؟
وعلى هذا، فذكره في هذا الكتاب استطرادي؛ لعدم دخوله في موضوع بحثنا
الذي هو التصرف في مال الغير بغير إذنه.
هذا فيما إذا لم يعلم أنّ له وارثاً أم لا.

[المقام الثاني: إذا علم وارثه]

وأما إذا علم وارثه فمن المشهور بين المتأخرين أنّه ينتظر حتى يمضي من ولادته
مدّة لا يعيش مثله إليها؛ لأصالة بقاء الحياة.^١

وقد يستدلّ بروايات معاوية بن وهب،^٢ وخطاب الأعور،^٣ وحفص الأعور،^٤
والهيثم أبي روح الماضية.^٥
ولكن قد عرفت أنّها واردة فيمن لا يعلم أنّ له وارثاً أم لا، فلا يشمل صورة وجود
الوارث.

وما في الجواهر، من أنّ:

هذه الأخبار وإن كانت فيمن لا يعرف له وارث وهو غير ما نحن فيه،
إلا أنّ الظاهر - كما عن الأردبيلي - عدم الفرق بين الميراث وغيره من
الحقوق.^٦

وفيه: أنّ عبارة الأردبيلي هكذا:

وهذه الأخبار وإن لم تكن في الميراث، إلا أنّ الظاهر عدم الفرق بينه و

المشهور أنّه ينتظر
إلى مدّة لا يعيش
مثله إليها

المناقشة في ما
نسبه صاحب
الجواهر إلى
الأردبيلي

١. حكى شهرته بين المتأخرين في جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٤٣.
٢. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٧، ح ٢؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٣، ح ٢.
٣. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٦، ح ١؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٣، ح ١.
٤. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٥٤، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٧٧، ح ٣٨.
٥. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٨، ح ٤؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٤، ح ٤.
٦. جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٤٧.

بين سائر الحقوق.^١

إذ هي - كما ترى - ينفي الفرق بين الميراث وغيره، لا الفرق بين من يعلم له وارث وبين من لا يعلم أنّ له وارثاً أم لا، فبينهما بون بعيد؛ إذ يمكن الالتزام بنفي الفرق في الأوّل دون الثاني.

وكيف كان، فلا دلالة في هذه النصوص على حكم المقام، ولهذا قال في الروضة: وهو مناسب للأصل، لكن ليس به رواية صريحة وما ادّعى له من النصوص ليس دالّاً عليه - ثم قال - وفي المسألة أقوال أخر مستندة إلى روايات بعضها صحيح، منها: أن يطلب أربع سنين في الأرض، فإن لم يوجد قسم ماله بين ورثته، ذهب إليه المرتضى^٢ وقوّاه المصنّف في الدروس^٣ وجنح إليه العلامة^٤ وهو قويّ مروى^٥؛ انتهى.

قول آخر في
المسألة: لزوم
الطلب أربع سنين
في الأرض ثم
التقسيم بين الورثة

أقول: بل حكى هذا القول عن غير من ذكر من القدماء، كالصدوق وابن زهرة وأبي الصلاح،^٦ بل عن السيّدین الإجماع عليه،^٧ وذهب إليه جماعة ممّن تأخّر عن صاحب الروضة أيضاً، كالمحقّق السبزواری،^٨ والمحدث الكاشاني،^٩ والمحقّق

١. مجمع الفائدة والبرهان، ج ١١، ص ٥٤٠.

٢. الانتصار، ص ٥٩٥.

٣. الدروس الشرعية، ج ٢، ص ٣٥٢.

٤. وانظر: مختلف الشيعة؛ ج ٩، ص ١١١؛ تحرير الأحكام، ج ٥، ص ٦٨.

٥. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٣٠٠، ج ٩؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٥، ج ٩.

٦. الروضة البهيّة، ج ٨، ص ٤٩-٥٠.

٧. حكاها عنهم في كشف اللثام، ج ٩، ص ٣٩٢؛ انظر: من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٠؛ غنية النزوع، ص ٣٣٢؛ الكافي في الفقه، ص ٣٧٨.

٨. حكاها عنهما في رياض المسائل، ج ١٤، ص ٤٣٨؛ ومستند الشيعة، ج ١٩، ص ٨٦؛ انظر: الانتصار، ص ٥٩٥؛ وغنية النزوع، ص ٣٣٢.

٩. كفاية الأحكام، ج ٢، ص ٨٠٥-٨٠٦.

١٠. مفاتيح الشرائع، ج ٣، ص ٣١٩-٣٢٠.

القمتي،^١ وصاحب الرياض،^٢ وغيرهم.^٣

عدم كون هذا القول
معرضاً عنه خلافاً
للجواهر

والغرض من نقل هذه الأقوال بيان النظر في رمي صاحب الجواهر دليل هذا القول بإعراض المشايخ عنه؛^٤ إذ هذا القول - كما ترى - مختار هذه الجماعة، بل استفاد المحقق القمتي من دعوى السيدين الإجماع، كونه مشهوراً بين القدماء.^٥

الأقوى القول الثاني
والدليل عليه

وعلى أي حال، فإن هذا القول هو الأقوى، والدليل عليه صحة إسحاق بن عمار أو موثقته المروية في الكافي^٦ والفقهاء^٧، قال أبو الحسن عليه السلام: المفقود يترتبص بماله أربع سنين ثم يقسم.

وموثقة سماعة المروية في الكافي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

المفقود يحبس ماله الورثة قدر ما يطلب في الأرض أربع سنين، فإن لم يقدر عليه قسم ماله بين الورثة وإن كان له ولد حبس المال وأنفق على ولده تلك الأربع سنين.^٨

بعد تقييد إطلاق الأولى بقيد الطلب في الثانية، معترضاً بالإجماعين عن السيدين،^٩ وبما ورد في حكم زوجة المفقود؛^{١٠} فيخرج بذلك عن حكم استصحاب الحياة وحرمة التصرف في مال الغير الذي تمسك به أصحاب القول الأول.

١. جامع الشتات، ج ٢، ص ٤٩٠.

٢. رياض المسائل، ج ١٤، ص ٤٣٧-٤٣٨.

٣. كالمحقق التراقي في مستند الشيعة، ج ١٩، ص ٩٨.

٤. جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٦٦.

٥. لم نعثر على مستنده.

٦. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٨، ح ٥؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٤، ح ٥.

٧. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٨، ذيل ح ٥؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٠، ح ٥٧٠٧.

٨. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٣٠٠، ح ٩؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٥، ح ٩.

٩. تقدم أنفاً تخريج قولهما والحاكي لقولهما.

١٠. وسائل الشيعة، ج ٢٠، ص ٥٠٦، باب ٤٤ حكم زوجة المفقود متى يجوز لها التوزيع؛ ج ٢٢، ص ١٥٦، باب ٣.

حكم طلاق زوجة المفقود وعذتها وتزويجها.

وهذا القول أيضاً وإن كان مشهوراً؛ لأنه محكى عن الشيخ، وأبناء البراج،^١ وحمزة،^٢ وإدريس،^٣ والمحقق،^٤ والعلامة،^٥ وفخر المحققين،^٦ وغيرهم؛^٧ إلا أن هذه الشهرة ليست بمثبتة تخرج ما مر من النص عن الحجية وتدخله في الشاذ؛ لما عرفت من عمل من مر من الأعظم به.

ولا يعارضه ما في الصحيح عن إسحاق بن عمار، قال:

سألت عن رجل كان له ولد فغاب بعض ولده ولم يدر أين هو ومات الرجل، كيف يصنع بميراث الغائب من أبيه؟ قال: يعزل حتى يجيء. قلت: فقد الرجل ولم يجيء؟ فقال: إن كان ورثة الرجل ملاء بماله اقتسموه بينهم، فإذا جاء ردّوه عليه.^٨

عدم المعارض
للأخبار الدالة على
القول الثاني

ومثله رواية أخرى عنه عن أبي إبراهيم عليه السلام،^٩ ويقرب منه رواية أخرى عنه أيضاً.^{١٠}

لكونه شاذاً لم ينقل العمل به إلا عن المفيد؛^{١١} فلا مناص عن طرحه لولم يمكن جمعه بتقييد إطلاق التقسيم بما بعد أربع سنين، مع حمل اعتبار الملاءة على

١. حكاة عنهم في رياض المسائل؛ ج ١٤، ص ٤٤١؛ وانظر: الخلاف، ج ٤، ص ١١٩؛ المبسوط، ج ٤، ص ١٢٥؛ الرسائل العشر، ص ٢٧٧؛ والمهذب (لابن البراج)، ج ٢، ص ١٦٦.
٢. الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ص ٤٠٠.
٣. السرائر، ج ٣، ص ٢٩٨.
٤. شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٤٣؛ والمختصر النافع، ج ٢، ص ٢٧٤.
٥. إرشاد الأذهان، ج ٢، ص ١٣٠؛ تبصرة المتعلمين، ص ١٧٧؛ تحرير الأحكام الشرعية، ج ٥، ص ٦٧؛ ومختلف الشيعة، ج ٩، ص ١١١.
٦. إيضاح الفوائد، ج ٤، ص ٢٠٦.
٧. الدروس الشرعية، ج ٢، ص ٣٥١؛ التنقيح الرائع، ج ٤، ص ٢٠٧؛ المختصر من شرح المختصر، ص ٣٦٨؛ كشف الرموز، ج ٢، ص ٤٧٣؛ كشف اللثام، ج ٩، ص ٣٩٢؛ وجواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٦٧.
٨. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٩-٣٠٠، ح ٦؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٤، ح ٧.
٩. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٣٠٠، ذيل ح ٦؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٤-١٥٥، ذيل ح ٧.
١٠. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٣٠٠، ح ٨؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٥، ح ٨.
١١. حكى في المختصر (ص ٣٦٨) قول الشيخ المفيد به؛ انظر: المقنعة، ص ٧٠٦.

الاستحباب، كما عن بعض^١.

وكذا لا يعارضه صحيحة علي بن مهزيار، قال:

سألت أبا جعفر الثاني عليه السلام عن دار كانت لإمرأة وكان لها ابن وابنة، فغاب الابن بالبحر وماتت المرأة، فادّعت ابنتها أنّ أمّها كانت صيّرت هذه الدارها وباعت أشقاصاً منها وبقيت في الدار قطعة إلى جنب دار رجل من أصحابنا وهو يكره أن يشتريها لغيبة الابن وما يتخوّف من أن لا يحلّ له شراؤها وليس يعرف للابن خبر. فقال عليه السلام لي: ومنذ كم غاب؟ قال: منذ سنين كثيرة، فقال عليه السلام: ينتظر به غيبته عشرين سنين ثم يشتري. فقلت له: إذا انتظر به غيبته عشرين سنين يحلّ شراؤها؟ قال: نعم^٢.

إذ لم ينقل عن أحد غير المفيد العمل بمضمونها،^٣ حتّى عن الإسكافي الذي حكى عنه التورث بعد انقضاء عشرين سنين؛ إذ حكى ذلك عنه في المأثور في قيد العدو،^٤ وليس في الصحيحة ذلك. ولعلّه ظفر برواية أخرى غيرها.

نعم، عن المفيد العمل به حيث حكى عنه الانتظار إلى ذلك في بيع عقاره خاصّة وجواز اقتسام الورثة ما عداه بشرط الملاءة وضمائمهم له على تقدير ظهوره.^٥ والظاهر أنّه اختار ذلك من الجمع بين هذه الصحيحة وصحيحة إسحاق الشاذّة التي سمعت أنّه لم يحك العمل بها إلا عنه عليه السلام.

١. راجع رياض المسائل، ج ١٤، ص ٤٤١.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٩، ح ٧؛ الكافي، ج ٧، ص ١٥٤، ح ٦.

٣. حكاه عن المفيد في كشف الرموز، ج ٢، ص ٤٧٢؛ راجع: المقنعة (للشيخ المفيد)، ص ٧٠٦.

٤. حكاه عنه في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١١٠؛ والمقتصر من شرح المختصر، ص ٣٦٨.

٥. حكاه عنه في المختصر من شرح المختصر، ص ٣٦٨؛ راجع: المقنعة (للشيخ المفيد)، ص ٧٠٦.

جواز التصرف في
المال بالتصدق
إذا كان صاحبه
مجهولاً

النصوص الواردة في
المسألة

الحالة الرابعة: كون صاحبه مجهولاً

فإنه يجوز فيه أيضاً التصرف بالتصدق؛ للنصوص الواردة في ذلك.

منها خبر علي بن أبي حمزة، قال:

كان لي صديق من كتاب بني أمية، فقال لي: استأذن لي عن أبي عبد الله عليه السلام،
فاستأذنت له عليه فأذن له. فلما أن دخل سلّم وجلس. ثم قال: جعلت
فداك! إني كنت في ديوان هؤلاء [القوم] فأصبت من دنياهم مالاً كثيراً و
أغمضت في مطالبه.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: لولا أنّ بني أمية وجدوا لهم من يكتب ويحيي لهم الفء
ويقاتل عنهم ويشهد جماعتهم، لما سلبوا حقنا. ولو تركهم الناس وما في
أيديهم ما وجدوا شيئاً إلّا ما وقع في أيديهم.

قال فقال الفتى: جعلت فداك! فهل لي مخرج منه؟ قال عليه السلام: إن قلت لك
تفعل؟ قال: أفعل.

قال عليه السلام: فاخرج من جميع ما كسبت في ديوانهم، فمن عرفت منهم رددت
عليه ماله ومن لم تعرف تصدّقت به، وأنا أضمن لك على الله عزّو جلّ

الجنة فأطرق الفتى رأسه طويلاً. ثم قال له ﷺ: لقد فعلت، جعلت فداك! قال ابن أبي حمزة: فرجع الفتى معنا إلى الكوفة، فترك شيئاً على وجه الأرض إلا خرج منه حتى ثيابه التي كانت على بدنه. قال: فقسمت له قسمة و اشترينا له ثياباً و بعثنا إليه بنفقة.

قال: فما أتى عليه إلا أشهر قلائل حتى مرض فكنّا نعوذه. قال: فدخلت عليه يوماً وهو في السَّقِّ^١، ففتح عينيه. ثم قال لي: يا علي! وفي لي والله صاحبك. قال: ثم مات فتولينا أمره، فخرجت حتى دخلت على أبي عبد الله ﷺ. فلما نظر إلّي قال: يا علي! وفينا والله لصاحبك. قال فقلت: صدقت، جعلت فداك! هكذا والله هكذا قال والله لي عند موته^٢.

وإنما ذكرنا الخبر بطوله؛ لاشتماله على الفوائد العظيمة.

ومنها - أي من النصوص - خبر علي بن ميمون الصائغ، قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عما يكنس من التراب، فأبيعه فأصنع به؟ قال ﷺ: تصدّق به، فإنما لك وإما لأهله. قال: قلت: فإن فيه ذهباً وفضّة و حديدًا، فبأى شيء أبيع به؟ قال ﷺ: بطعام. قلت: فإن كان لي قرابة محتاج أعطيّه منه؟ قال: نعم^٣.

ومنها خبره الآخر:

سألته عن تراب الصواغين وأنا نبيعه؟ قال: أما تستطيع أن تستحلّه من صاحبه؟ قال قلت: لا، إذا أخبرته اتهمني. قال: بعه. قلت: فبأى شيء نبيعه؟ قال: بطعام. قلت: فأى شيء أصنع به؟ قال ﷺ: تصدّق به إما لك وإما

١. السوق بالفتح: النزاع كأن روحه تساق لتخرج من بدنه. راجع: النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٢٢٤ و مجمع البحرين، ج ٥، ص ١٨٨.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٩٩-٢٠٠، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٤.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٠٢، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٥٠، ح ٢٤.

لأهله. قلت: إن كان ذا قرابة محتاجاً فأصله؟ قال عليه السلام: نعم.^١

و الإشكال في الاستدلال بخبري الصائغ على وجوب التصدق، بأن ذلك في الأول يمكن أن يكون من جهة إعراض صاحبه لقلته وإن كان المجموع بعد مدة كثيراً؛ فعلى هذا فللصائغ تملكه، فالأمر بالتصدق حينئذ يكون للاستحباب؛ وبأن الخبر الثاني لا يمكن العمل بظاهره، إذ ظاهره معلومية صاحبه و مجرد الاتهام في إعلامه لا يجوز عدم الدفع إليه.^٢

إشكال البعض
على الاستدلال
بخبري الصائغ

مندفع بأن مجرد احتمال الإعراض لا يرخّص الصائغ في التملك كي يكون أمره بالتصدق استحبابياً، بل مقتضى أصالة بقاء ملكية صاحبه وجوب تحصيل المخلص منه بالتصدق، وبأن مراد الإمام من الاستحلال في الخبر الثاني، يمكن أن يكون حين الصياغة لمعلومية صاحبه حينئذ؛ وكذا توجه التهمة يمكن أن يكون في ذلك الزمان ولا ينافي ذلك جهالة صاحبه حين إرادة البيع والقرينة على ذلك خلوصه من الإشكال المذكور.

الجواب عن
الإشكال

ومنها خبر علي بن راشد، قال:

سألت أبا الحسن عليه السلام، قلت: جعلت فداك! اشتريت أرضاً إلى جنب ضيعتي بألني درهم، فلما وقّرت المال خبّرت أن الأرض وقف. قال عليه السلام: لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل الغلة في مالك؛ ادفعها إلى من أوقف عليه. قلت: لا أعرف لها ربّاً. فقال عليه السلام: تصدّق بغلتها.^٣

ومنها ما يأتي من خبر حفص بن غياث الوارد في وديعة اللص؛^٤ مؤيداً ذلك بما

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٠٢، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٨٣، ح ٢٥٢.

٢. هذا الإشكال أوردّه سيدنا البيهقي رحمته الله في حاشية المكاسب [ج ١، ص ٣٧]. (المؤلف رحمته الله).

٣. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٣٦٤، باب ١٧، ح ١؛ ج ١٩، ص ١٨٥، ح ١؛ الكافي، ج ٧، ص ٣٧، ح ٣٥، إلا أن فيه «وقّيت المال» بدل «وقّرت المال».

٤. يأتي في الحالة الخامسة. راجع: وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٦٤، باب ١٨، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٦، ح ٣١؛ ج ٧، ص ١٨٠-١٨١، ح ٧.

مَرَمَن الأمر بالتَصَدَّق في المال المفقود^١ أو المفقود صاحبه،^٢ وبما أرسله في السرائر في خصوص جوائز السلطان، حيث قال:

قد روى أصحابنا أنه يتَصَدَّق به عنهم ويكون ضامناً إذا لم يرضوا بما فعل.^٣

وما في خبري فضيل بن يسار^٤ وداود بن أبي زيد^٥ من كون المال المجهول مالكة للإمام عليه السلام، فقد مرّ في بيان حكم الحالة الثالثة أنه له عليه السلام من حيث ولايته على الفقراء الذين هم مورد التصدّق؛ فلا ينافي ذلك حكم التصدّق، ولكن ذلك بعد الفحص واليأس عن صاحبه؛ لأنّ ما وجب أولاً إنّما هو دفع المال إلى صاحبه، وهو متوقّف على الفحص والتفتيش عنه، مؤيِّداً ذلك بما مرّ من الأمر بالطلب في الدين المجهول مالكة^٦ واللقطة^٧.

وقال العلامة الأنصاري عليه السلام:

ويحتمل غير بعيد عدم وجوب الفحص؛ لإطلاق غير واحد من الأخبار^٨.

وفيه: أنّ المطلقات منصرفة إلى صورة اليأس التي ليس للفحص فائدة؛ وإلّا فوجوب دفع المال إلى صاحبه مع الإمكان مرتكز الأذهان، فلا حاجة إلى السؤال عنه، وإنّ ما أوقع السائلين في الحيرة صورة عدم إمكان الوصول إلى صاحبه، وهذا

عدم جواز التصدّق
قبل الفحص و
اليأس عن صاحبه

المنافسة في
مأفاده العلامة
الأنصاري من عدم
وجوب الفحص

١. مرّ في الحالة الثانية.

٢. مرّ في الحالة الثالثة.

٣. السرائر ج ٢، ص ٢٠٤.

٤. المتقدم في الحالة الثالثة. راجع وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٥١، ح ١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٩٠، ح ١٠.

٥. في المصادر: داود بن أبي زيد. وقد تقدم في الحالة الثالثة. راجع وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٥٠، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٨، ح ٧.

٦. مرّ في الحالة الثالثة في رواية معاوية بن وهب (وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٩٧، ح ٢) وموثقة هشام بن سالم (وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٥٤، ح ٧).

٧. مرّ في المقام الثاني من الحالة الثانية.

٨. لاحظ: وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٩٩-٢٠٠، ح ١، ج ١٧، ص ٣٦٤، باب ١٧، ح ١.

٩. كتاب المكاسب، ج ٢، ص ١٨٥.

محظ نظرهم في السؤال والجواب. ومن المعلوم أنه لو لم يحصل الفحص لا يحصل اليأس، ومع كون الأمر في الخارج كذلك لا وجه لدعوى الإطلاق. ولعل مراده من الفحص، الفحص الزائد من المتعارف. وكيف كان فلا ارتياب في أن التصديق بعد اليأس.

الحالة الخامسة: كونه مودعاً من الظالم

بأن أودع الظالم مال الغير عند آخر، فإنه يجوز للمستودع أيضاً التصرف فيه بالتصدق أيضاً على المشهور.^١

لخبر حفص بن غياث المنجبر بالعمل، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من المسلمين أودعه رجل من اللصوص دراهم أو متاعاً واللص مسلم، فهل يرده عليه؟ قال عليه السلام: لا يرده، فإن أمكنه أن يرده على أصحابه فعل؛ وإلا كان في يده بمنزلة اللقطة يصيبها فيعزفها حولاً، فإن أصاب صاحبها ردها عليه، وإلا تصدق بها، فإن جاء طالبها بعد ذلك خيره بين الأجر والغرم، فإن اختار الأجر فله الأجر، وإن اختار الغرم غرم له وكان الأجر له.^٢

و الخبر، وإن كان مورده اللص، إلا أنه لا خصوصية للّص في ذلك؛ بل يفهم منه أن هذا حكم الغاصب، ولذا عنون هذه المسألة في المتون، كالشرائع^٣

١. كفاية الأحكام، ج ٢، ص ٥٣٧.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٦٣-٤٦٤، باب ١٨، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٩٦؛ إلا أن فيه «جاء صاحبها» بدل «جاء طالبها»

٣. شرائع الاسلام، ج ٢، ص ١٣٠.

والقواعد^١ والإرشاد^٢ وغيرها^٣ بعنوان إيداع الظالم^٤ مع تحديد تعريفها بالسنة، استدلّ شراحها عليها، كالمسالك^٥ والجواهر^٦ وجامع المقاصد^٧ ومجمع البرهان^٨ وغيرها^٩ بخبر حفص بن غياث المذكور.

ولا يتم الاستدلال به على عموم المدعى إلا بإلغاء الخصوصية عن اللص؛ ولهذا صرح شيخ مشايخنا العلامة الأنصاري رحمه الله بأنه:

قد تعدّى الأصحاب من اللص إلى مطلق الغاصب ولم يتعدّوا من الوديعة المجهول مالها إلى مطلق ما يعطيه الغاصب ولو بعنوان غير الوديعة، كما فيما نحن فيه [جوائز الظالم] - ثم قال - نعم، ذكر في السرائر فيما نحن فيه أنه روي أنه بمنزلة اللقطة، ففهم التعدي من الرواية؛ انتهى.

أقول: لا يفهم التعدي من الرواية من تلك العبارة؛ لاحتمال أن يكون مراده من الرواية رواية أخرى لم تصل إلينا.

وعلى أي حال، فليس للتعدي إلى مطلق ما يعطيه الغاصب وجه، عدا هذه المرسلة المحتملة، فهي غاية الأمر مرسلة غير منجبة، فلا تصلح للاعتماد عليها.

ثم إنّه لا إشكال في إجراء حكم اللقطة فيما نحن فيه - أي في وديعة الظالم -

كلام العلامة
الأنصاري في
تعدّي الأصحاب
من اللص إلى مطلق
الغاصب

عدم إمكان التعدي
إلى مطلق ما يعطيه
الغاصب

جريان حكم اللقطة
في وديعة الظالم في
الجملة

١. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٩٠.

٢. إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٤٣٨.

٣. النهاية في بحر الفقه والفتاوى، ص ٣٥٩؛ السرائر، ج ٢، ص ٢٠٤-٢٠٥؛ تحرير الأحكام، ج ٤، ص ٤٦٥؛ كفاية الأحكام، ج ٢، ص ٥٣٧؛ وكتاب المناهل، ص ٢٤٨.

٤. لكنّ الموجود في الشرائع والقواعد والإرشاد عنوان «الغاصب» ولعلّه مراده كما قال في ما يأتي «قد تعدّوا من اللص إلى مطلق الغاصب».

٥. مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام، ج ١٢، ص ٥٢٧.

٦. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، ج ٣٨، ص ٣٣٤.

٧. جامع المقاصد في شرح قواعد الأحكام، ج ٦، ص ٤٦.

٨. مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، ج ١٠، ص ٣٤٢.

٩. إيضاح الفوائد في شرح مشكلات القواعد، ج ٢، ص ١٢١؛ الحدائق الناضرة، ج ٢١، ص ٤٢٨؛ ومفتاح الكرامة، ج ١٥، ص ٥٥؛ المناهل، ص ٢٤٨.

١٠. كتاب المكاسب، ج ٢، ص ١٨٧-١٨٨.

إجمالاً؛ وإثماً الإشكال في عموم المنزلة على أن يجوز له التملك أيضاً بعد التعريف.

قال العلامة في القواعد:

ليس له^١ التملك مع الضمان، على إشكال^٢.

قال في جامع المقاصد في شرحه:

ينشأ من أن الأصل عصمة مال المسلم، ومن ورود الرواية الضعيفة بأنها في يده بمنزلة اللقطة، ومن جملة أحكامها جواز التملك بعد التعريف؛ و يضعف بأن الرواية مع ضعفها قاصرة الدلالة عن ذلك؛ لوجوه: منها؛ أنه لا عموم لها. ومنها؛ أن المتبادر من قوله "فيعرفها" إلى آخره، بيان وجه نزوها منزلة اللقطة والأصح الأول؛^٣ انتهى.

ويظهر من الجواهر، المضايقة عن إجراء حكم اللقطة هنا مطلقاً، حتى في تحديد التعريف بالسنة، قائلاً ب:

إمكان حمل الخبر المزبور على إرادة حصول اليأس بذلك غالباً، أو على إرادة بيان أن الفرض مثل اللقطة التي عرفت حولاً في أصل التصديق بها و الضمان بقرينة قوله: «وإلا»^٤ المراد منه عدم إمكان رده على صاحبه حتى يأتي بالتعريف لحصول اليأس؛^٥ انتهى.

أقول: تعميم المنزلة إلى أن تتناول جواز التملك أو تخصيصها بأصل جواز التصديق، بحيث لا تعمّ تعريف السنة، كلاهما بعيد عن مرمى الرواية: الأولى في جانب الإفراط، والثاني في جانب التفريط، والحدّ الوسط هو ما مرّ من جامع المقاصد، من جعل

١. أي للمستودع. (المؤلف)

٢. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٩٠.

٣. جامع المقاصد، ج ٦، ص ٤٧.

٤. أي «وإلا» في رواية حفص. (المؤلف)

٥. جواهر الكلام، ج ٢٧، ص ١٢٦.

الإشكال في جواز
التملك بعد
التعريف في وديعة
الظالم

تقريب الإشكال في
جامع المقاصد

قوله عليه السلام «فيعرفها» بياناً لوجه نزولها منزلة اللقطة؛^١ فيكون المقام نازلاً منزلة اللقطة في جواز التصدق بعد تعريف السنة، لا في جميع أحكامها حتى في جواز تملكها ولا في أصل جواز التصدق حتى يضايق عن تعريف السنة، فتأويل الخبر على خلاف ظاهره، خلاف ما عليه المشهور من الأخذ بظاهره.

و في المسألة أقوال آخر:

أقوال أخرى
المسألة

منها: ما ذهب إليه الحلبي^٢ والحلي^٣ من تعيين حملها إلى الإمام العادل، وإن لم يتمكن لزمه الحفظ بنفسه في حياته وبمن يثق إليه في ذلك بعد وفاته إلى حين التمكن من المستحق، وقواه العلامة في المختلف مستدلاً بأنه أحوط واستضعافاً لرواية حفص الدالة على جواز التصدق.^٤

١. تعيين حملها إلى الإمام

وفيه: أنّ ضعف الرواية منجبر بعمل المشهور، حتى أنه عمل به نفسه أيضاً في القواعد^٥ والإرشاد،^٦ بل في التحرير تعدى عن حكم الوديعة إلى مطلق ما يعطيه الغاصب ولو بعنوان العوض، حيث إنه بعد ما نقل عن ابن إدريس قوله: «ووري أنه بمنزلة اللقطة، وهو بعيد عن الصواب»^٧ قال: «وليس هو عندي بعيداً عن الصواب».^٨

فع انجبار ضعفها بالشهرة لا وجه للاحتياط إلا كون الإمام العادل عالماً بالحكم والحاكم النائب منابه أعرف بمواقع الصدقة، وإلا كفى حجة في جواز التصدق الخبر المعمول به.

١. جامع المقاصد، ج ٦، ص ٤٧.

٢. الكافي في الفقه، ص ٢٣١-٢٣٢.

٣. السرائر، ج ٢، ص ٤٣٥-٤٣٦.

٤. مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٦٠.

٥. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٩٠.

٦. إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٤٣٨.

٧. السرائر، ج ٢، ص ٢٠٤.

٨. تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٢٧١.

٢. صرفها إلى فقراء
المؤمنين بعد
إخراج خمسها إلى
الهاشميين

ومنها: قول المفيد وسلاًز: قال في المقتنة:

إنّ الوديعة إن كانت من أموال المسلمين وغصوبهم وعرف المودع أربابها بأعيانهم كان عليه ردّ كلّ مال إلى صاحبه ولم يجزله ردّها إلى الظالم إلّا أن يخاف على نفسه من ذلك؛ وإن لم يعرف أربابها أخرج منها الخمس إلى فقراء آل محمّد وأيتامهم وأبناء سبيهم وصرف منها الباقي إلى فقراء المؤمنين^١.

ويقرب منه عبارة المراسم، إلّا أنّه ما خصّ بكون المال من أموال المسلمين^٢. ولكن لم يعلم وجه لإعطاء خمسها إلى الذراري، إلّا أنّه لا بأس به، بناء على ما هو الأقوى من جواز دفع المظالم إلى الهاشمي^٣.

٣. التخيير بين
الصدقة والإبقاء
أمانة

ومنها: قول العلامة في الإرشاد، حيث اختار التخيير بين الصدقة مع الضمان وبين الإبقاء أمانة لا معه^٤، وتبعه الشهيد الثاني في المسالك^٥.

وفيه: ما أورده عليه العلامة الأنصاري رحمته الله من أنّ الإمساك تصرف لم يؤذن فيه من المالك ولا من الشارع^٦.

على أنّ غاية ما يقال في وجه الإبقاء أنّه مال الغير، فيجب حفظه وإيصاله إليه مهما أمكن، فيجب الإبقاء مقدّمة له.

وفيه: ما أورده بعض الأعاظم من أنّه لا يجري في صورة العلم بعدم الإمكان^٧.

١. المقتنة (للشيخ المفيد)، ص ٦٢٦-٦٢٧.

٢. المراسم العلوية، ص ١٩٣.

٣. انظر: مجمع الفائدة والبرهان، ج ١٠، ص ٤٦٠.

٤. إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٢٣٨.

٥. مسالك الأفهام، ج ٥، ص ٩٩.

٦. كتاب المكاسب، ج ٢، ص ١٩٢.

٧. أشار المؤلف في هامش الحالة الرابعة إلى أنّ المقصود: هو السيّد اليزدي رحمته الله في حاشية المكاسب (ج ١، ص ٣٨).

٤. التخيير بين
الصدقة والدفع إلى
الحاكم

ومنها: التخيير بين التصدق والدفع إلى الحاكم.^١

وقد أورد عليه بأن الحاكم ولي حيث لا ولي، وذو اليد ولي.^٢

ويمكن دفعه بأن المراد من الولاية إن كانت الولاية على الغائب فليس لذي اليد ولاية على الغائب؛ غاية الأمر أنه رخص في التصدق، للتخلص من تبعة حفظ مال الغير؛ ولهذا يضمن لوجاء صاحبه. وأما الحاكم، فإنه لا يضمن لو كان هو المتصدى للتصدق؛ لأن يده يد صاحب المال؛ وإن كان المراد الولاية على المال، فذلك لا يتنافى ولاية الحاكم على ذي المال.

اللهم إلا أن يقال: إنه ليس للحاكم الولاية على ذي المال، من حيث هذا المال؛ إذ كما أنه ليس له اختيار الغرم أو الأجر نيابة عن المالك، من أجل عموم ولايته على الغائب، كذلك ليس له اختيار الأخذ نيابة عنه؛ بل أمر هذا المال بين المستودع ونفس المالك، وللمستودع التصدق وللمالك اختيار الغرم أو الأجر. نعم، يجوز للحاكم أخذه من حيث كونه أعرف بمواقع الصدقة، لا من حيث ولايته على الغائب.

قولان آخران في
أصل المسألة

ثم إن في أصل المسألة قولين آخرين متقابلين في جانبي الإفراط والتفريط.

١. التعدي إلى
مطلق ما يعطيه
الغاصب

أحدهما: للعلامة في التحرير، حيث إنه تعدى عن الوديعة إلى مطلق ما يعطيه الغاصب.^٣ وقد مر كلامه.

٢. الاقتصا على
مورد إيداع اللص

والثاني: لسيدنا الفقيه البيهقي في تعليقه على مكاسب العلامة الأنصاري رحمته الله، حيث اقتصر على خصوص مورد الرواية من إيداع اللص، قائلاً بأن التعدي قياس.^٤

أقول: إن في الرواية خصوصيتين: إحداها اللص وأخرها الوديعة، وقد سمعت فيما تقدم أن الأصحاب قد تعدوا من اللص إلى مطلق الغاصب ولم يتعدوا من

١. كتاب المكاسب، ج ٢، ص ١٩٢-١٩٣.

٢. المورد هو سيدنا الفقيه البيهقي رحمته الله (المؤلف) لاحظ: حاشية المكاسب (للسيد البيهقي)، ج ١، ص ٣٨.

٣. تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٢٧١.

٤. حاشية المكاسب (للسيد البيهقي)، ج ١، ص ٣٦.

الوديعة إلى مطلق ما يعطيه الغاصب.

عدم كون التعدي
من اللصّ قياساً

أما عدم تعديهم من الوديعة، فلأنه قياس. وأما تعديتهم من اللصّ فليس قياساً، بل لأجل أنهم فهموا من كلمة «اللصّ» مطلق الغاصب، كما أنهم يفهمون من كلمة «الرجل» مطلق المكلف، ألا ترى أنّ السائل إذا سأل الإمام عليه السلام عن رجل فعل كذا، فما حكمه؟ فأجاب: بأنّ حكمه كذا، فإنّهم لا يتأملون في سرية الحكم إلى مطلق المكلف من المرأة والخنثى، وليس هذا قياساً للمرأة على الرجل، بل من باب جعل الرجل عنواناً للمكلف، وما نحن فيه من هذا القبيل، حيث إتهم فهموا من اللصّ عنوان المكلف، ولكنهم ما فهموا من الوديعة عنواناً آخر.

والثمرة في التعدي عن مورد النصّ وعدمه تظهر في تحديد التعريف بالسنة وعدمه؛ إذ حدّ التعريف على التعدي، السنة؛ وأما على [عدم] التعدي، فالأيسر من صاحبه؛ لأصالة بقاء وجوب الفحص، وإلاّ فحكم التصديق ثابت في جميع الأموال المجهول مالكها للأخبار المذكورة في الحالات الثلاثة، منضماً بعضها ببعض. ولهذا يذكرون حكم هذه الحالات غالباً تحت عنوان مجهول المالك وإثماً ذكرنا تحت العناوين المذكورة، لبيان خصوصية في كلّ منها.

[إيداع الغاصب مال الغير ممتزجاً بماله مع العلم بمقدار المغصوب]

ثمّ ما ذكرنا من عدم جواز الردّ إلى الغاصب إثماً هو فيما لو أودعها متميزة.

حكم مالومزجها
الغاصب بماله مع
عدم إمكان التمييز

وأما إذا مزجها بماله ثمّ أودع الجميع، ففي الشرائع^١ والإرشاد^٢ والقواعد^٣ والتذكرة^٤ ردّ الجميع مع عدم التمييز إلى الغاصب.

وجهه: أنّ منعه عنها يقتضي منعه من ماله؛ لأنّ الفرض عدم التمييز؛ إذ الظالم

١. شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٣١.

٢. إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٢٣٨.

٣. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٩٠.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ١٦، ص ٢٢٨.

لا يحلّ ماله لكونه ظالماً، بل ماله محترم فيجب تسليم ماله إليه، وحيث لا يمكن ذلك إلا بتسليم الجميع، فيجب تسليم الجميع مقدّمة.

فإن قلت: هذا الدليل بعينه جارٍ في تسليم مال المغصوب منه إليه أو إلى وليّه، فمقتضاه تسليم الكلّ إليه، كما احتمله بعض^١.

قلت: هذا فيما لو كان المغصوب منه معلوماً؛ وأما لو كان مجهولاً كما في المقام، فيمكن تقديم الغاصب؛ تقدّماً لاحترام المال المعلوم مالكة على المال المجهول مالكة.

ولكن أورد عليه شراح الكتب المذكورة، كالمسالك^٢، والجواهر^٣، وجامع المقاصد^٤، ومجمع البرهان^٥، بأنّ المال مشترك بينهما، فتصرفه إلى أحدهما دون الآخر مشكل، مع أنّ في الردّ تسليطاً للغاصب على مال غيره، وهو غير جائز.

وأما حديث تقديم احترام المال المعلوم مالكة، كما ذكره في الجواهر؛ ففيه منع؛ لأنّ الغاصب نفسه سلب احترام ماله بالمزج بمال الغير.

فالأوفق بالقواعد، ردّه على الحاكم مع إمكانه، ليقسمه بين الغاصب والغائب؛ ومع عدمه، يحتمل جواز تولّي الودعي القسمة؛ جمعاً بين الحقّين. والقسمة هنا إجباريّة للضرورة. هذا فيما لو كان قدر المغصوب معلوماً.

[إيداع الغاصب مال الغير ممتزجاً بماله مع الجهل بالقدر]

وأما لو كان مجهولاً، ففي المسالك:

فيه إشكال؛ ويتوجّه حينئذ ما أطلقه الأصحاب^٦ إن لم يمكن مدافعة

١. احتمله في مجمع الفائدة والبرهان، ج ١٠، ص ٣٤٣.

٢. مسالك الأفهام، ج ٥، ص ١٠٠.

٣. جواهر الكلام، ج ٢٧، ص ١٢٧.

٤. جامع المقاصد، ج ٦، ص ٤٧.

٥. مجمع الفائدة والبرهان، ج ١٠، ص ٣٤٣.

٦. جواهر الكلام، ج ٢٧، ص ١٢٧.

٧. أى: وجوب ردّها على الغاصب. (المؤلف)

الغاصب، على وجه يمكن معه الاطلاع على الحق. ويحتمل عدم جواز الرد مطلقاً مع إمكانه إلى أن يعترف الغاصب بقدر معين أو يقاسم؛ لاستحالة ترجيح حقه على المغصوب منه، مع تعلّق الودعي بالحقّين، وليس في كلام الأصحاب هنا شيء منقح؛^١ انتهى.

واستوجه في الجواهر^٢ الرجوع إلى الحاكم، وهو المتّجه؛ إذ طريق التخلّص الصلح مع الحاكم.

١. مسالك الأفهام، ج ٥، ص ١٠٠.

٢. جواهر الكلام، ج ٢٧، ص ١٢٧.

الحالة السادسة: كونه حراماً مختلطاً بالحلال

وهو إن لم يعلم صاحبه، فإنه يجوز فيه التصرف إجمالاً على تفصيل يذكر:

[المقام الأول: اختلاط الحلال بالحرام مع الجهل بالقدر]

وهو إن لم يعلم قدره أيضاً، كما لم يعلم صاحبه فلا إشكال في أنه يجب فيه الخمس، فيجوز إعطاء الخمس منه لأهله والتصرف في الباقي من دون رعاية إذن صاحبه أو إذن الولي العام فيه؛ لأن الله تعالى قد رضي من المال بالخمس بلا خلاف فيه، إلا ما نقل عن المفيد والقديين،^١ من أنهم لم يذكروا الخمس هنا في عداد ما يجب فيه الخمس؛^٢ ولكن لا يظهر من مجرد ذلك مخالفتهم في المسألة، كما يأتي وجهه.

جواز التصرف
في المال الحلال
المختلط بالحرام
بعد دفع خمسة إذا
كان مجهول المقدار

والدليل عليه - بعد الإجماع المنقول من الغنية^٢ الذي عاضده التتبع، كما اعتمد عليه في الجواهر^٢ - الروايات.

١. أي ابن جنيد وابن أبي عقيل.

٢. حكاة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣١٧؛ راجع: المقنعة (للشيخ المفيد)، ص ٢٧٦.

٣. غنية النزوع، ص ١٢٩.

٤. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٦٩-٧٠.

منها: ما رواه الشيخ في التهذيب، عن الحسن بن زياد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

إِنَّ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنِّي أَصَبْتُ مَا لَا أَعْرِفُ حَلَالَهُ مِنْ حَرَامِهِ. فَقَالَ لَهُ: أَخْرِجِ الْخُمْسَ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ قَدْ رَضِيَ مِنَ الْمَالِ بِالْخُمْسِ وَاجْتَنِبْ مَا كَانَ صَاحِبِهِ يَعْلَمُ^١.

وما رواه في الكافي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن علي عليه السلام:
إِنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنِّي كَسَبْتُ مَا لَا أَغْمُضُ فِي مَطَالِبِهِ حَلَالًا وَحَرَامًا
وَقَدْ أَرَدْتُ التَّوْبَةَ وَلَا أَدْرِي الْحَلَالَ مِنْهُ وَالْحَرَامَ، وَقَدْ اخْتَلَطَ عَلَيَّ. فَقَالَ
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: تَصَدَّقْ بِخُمْسِ مَالِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ اسْمُهُ رَضِيَ مِنَ الْأَشْيَاءِ
بِالْخُمْسِ، وَسَائِرِ الْمَالِ لَكَ حَلَالٌ^٢.

وما أرسله في الفقيه، قال:

جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: يا أمير المؤمنين! أصبت ما لا أغمض
فيه أفلي توبة؟ فقال: اتني بخمسه، فأتاه بخمسه. فقال: هولك أن الرجل إذا
تاب تاب معه ماله^٣.

وما رواه الصدوق في الخصال، بسند قوى، قال:

سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: فيما يخرج من المعادن والبحر والغنمية والحلال
المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس^٤

وما رواه المفيد مرسلًا:

سئل [أبو عبد الله عليه السلام] عن رجل اكتسب ما لا من حلال و حرام، ثم أراد

١. متن الرواية في موضع من تهذيب الأحكام (ج ٤، ص ١٣٨، ١٢) هكذا لكن في موضع آخر منه (ص ١٢٤، ح ١٥)

«يُفَعَّلُ» بدل «يُعْلَمُ» كما أن المؤلف أشار في الهامش إلى اختلاف النسخ.

٢. الكافي، ج ٥، ص ١٢٥، ح ٥؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٥٠٥-٥٠٦، باب ١٠، ح ١.

٣. من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٤٣، ح ١٦٥٥؛ انظر: وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٥٠٦، ح ٣.

٤. الخصال، ج ١، ص ٢٩٠، ح ٥١؛ انظر: وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٤٩٤، ح ٦.

التوبة من ذلك ولم يتميّز له الحلال بعينه من الحرام؟ فقال: يخرج منه الخمس وقد طاب، إن الله طهر الأموال بالخمس.^١

وعن البرقي في المحاسن مثله.^٢

إلى غير ذلك من الروايات التي استدلت بها أو أيد بها على حكم المقام.^٣
فالمستجبه وجوب إخراج خمس المال خمساً أو صدقة على ما يأتي إن شاء الله تعالى.
هذا إذا لم يعلم قدره.

[المقام الثاني: اختلاط الحلال بالحرام مع العلم بالقدر والجهل بصاحبه]

وإن علم قدره، ففي المدارك:

الأقوال في المقام
الثاني

الأصح وجوب التصدق مع اليأس من المالك، سواء كان بقدر الخمس أو أزيد منه أو أنقص - ثم قال - وأوجب العلامة في التذكرة وجماعة في صورة الزيادة إخراج الخمس ثم التصدق بالزائد؛^٤ انتهى.

وفي الحدائق بعد نقل ذلك عن المدارك، قال:

والظاهر أن مستند القول الأول^٥ هو الأخبار الدالة على الأمر بالتصدق بالمال المجهول المالك، ومن أجل ذلك أخرجوا هذه الصورة من عموم النصوص المتقدمة - ثم قال -: ولقائل أن يقول: إن مورد تلك الأخبار الدالة على التصديق إنما هو المال المتميّز في حد ذاته لمالك مفقود الخبر. وإلحاق المال المشترك به مع كونه مما لا دليل عليه، قياس مع الفارق.

١. المقنعة (للشيخ المفيد)، ص ٢٨٣.

٢. المحاسن، ج ٢، ص ٣٢٠-٣٢١، ح ٥٩.

٣. استدلت بهذه الروايات وغيرها في مجمع الفائدة والبرهان، ج ٤، ص ٣٢٠-٣٢١؛ راجع: وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٤٨٨، ح ٨ و ص ٥٠٦، ح ٢.

٤. مدارك الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٩؛ راجع: تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٤٢٢.

٥. مراده من القول الأول هو وجوب التصديق بمقدار الحرام فيما علم قدره، سواء كان أقل من الخمس أو أكثر.

ثم بيّن الفرق بما حاصله: أن المال هنا مشترك، فلا يتعين القدر المعزول للمالك المجهول حتى يتصدّق به عنه، ثم قال:

وأما القول الآخر، وهو إخراج الخمس ثم الصدقة بالزائد؛ ففيه: ما في سابقه بالنسبة إلى الصدقة بالزائد في الصورة المذكورة، وبما ذكرنا يظهر أن الأظهر دخول هذه الصورة تحت إطلاق الأخبار المتقدمة وأنه لا دليل على إخراجها؛ انتهى كلامه.

أقول: وهو جيّد، وإن أورد عليه في الجواهر، ب:

أن مانع الشركة فهو مشترك الإلزام على الصدقة والخمس، فإن استند إلى اقتضاء الأمر بإخراج خمسه قيام من في يده المال مقام المالك الأصلي في ذلك، كتأولى بتقرير ذلك [أيضاً] في الصدقة.^٢

الظاهر كون الخمس
هنا عن ذي اليد لا
عن المالك

ولكن يمكن دفعه: بأن الصدقة في المورد الذي أمر فيه بها إنما هو عن المالك، و لذا خيّر المالك بين الغرم والأجر؛ ولكنّ الخمس ليس معلوماً كونه كذلك، بل الظاهر كونه عن ذي اليد؛ لأن الله رضي به ليخلصه عن إثم التصرف في سائر المال.

وبعبارة أخرى، إن هذا المقدار عوض الحرام الواقعي ورافع لتكايته،^٣ لا أنه يتعين لصاحبه الواقعي ثم يقع الخمس عنه. فعليه يمكن [كون] الشركة مانعة عن التصدّق، من جهة عدم تعيين المال المعزول للمالك وأما عن الخمس، فلا؛ لعدم تعيين كون الخمس عن المالك حتى يحتاج إلى تعيين كون المال المعزول له.

وبالجملة، فالحق ما قاله صاحب الحقائق، من:

أن مورد تلك الأخبار غير مورد هذه، فيعمل بكلّ منهما في ما ورد فيه.^٤

١. الحدائق الناضرة، ج ١٢، ص ٣٦٤-٣٦٥.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٧٤.

٣. التكاية بفتح النون، وهو القبح والجراح والعقوبة. راجع: شرح الكافي للمازندراني، ج ١٢، ص ٥٣٤.

٤. الحدائق الناضرة، ج ١٢، ص ٣٦٦.

وفي المستند،^١ تمسك في المقام بخبر علي بن أبي حمزة^٢ الذي مر في أول الحالة الرابعة. ولكن في دلالته تأمل، فراجع.

عموم الأخبار
بالنسبة إلى ما إذا
علم زيادة مقدار
الحرام عن الخمس
أو نقيصته عنه

ثم إن ظاهر هذه الأخبار كفاية إخراج الخمس في حلية سائر المال في صورة الجهل بالمقدار والمالك [بلا فرق]، بين أن يعلم إجمالاً زيادة مقدار الحرام أو نقيصته عن الخمس أو لا يعلم؛ لإطلاقها بل عموم بعضها من جهة ترك الاستفصال.

بل اعترف صاحب الجواهر بجرى حكم ترك الاستفصال فيما علم القدر والمالك أيضاً، لولا معارضة الضرورة، وصحيح ابن مهزيار^٣ وخبر الخصال^٤ الواردين فيما لم يعلم صاحبه.^٥

ولكن قد يقال: بأن الاكتفاء بالخمس فيما يعلم زيادة مقدار الحرام عنه، خلاف ما علم ضرورة من الدين؛ لأنه يقتضي حلية مال الغير بلا وجه له، وكذا إيجاب الخمس فيما يعلم نقيصته عنه إيجاب لبذل ماله الحلال بلا موجب له.^٦

وفيه: إن رضى الله عز وجل بالخمس هو الوجه لتحليل مال الغير لذي اليد، نظير ترخيص الشارع بالتملك في اللقطة؛ ليت شعري أي خلاف في ذلك لما علم ضرورة من الدين؛ وأن إيجاب الخمس فيما يعلم النقيصة، فلعله لتحليل العين المخلوط؛ إذ بإخراج القدر المعلوم لا يحصل العلم بإخراج عين المال الحرام؛ فمع احتمال بقاء العين في المال يمكن أن يكون التصرف فيه محترماً، فبذل الزائد لعله لأجل تحليل الباقي ورفع مانعية التصرف عن عين مال الغير التي في يده.

وبالجملة، لا مانع من الأخذ بإطلاق الأخبار وتسرية حكم التخميس إلى

١. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٦-٤٧.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٩٩-٢٠٠، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٤.

٣. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٥٠١، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢١-١٢٤، ح ٢٠.

٤. تقدم الرواية آنفاً؛ راجع: الخصال، ج ١، ص ٢٩٠، ح ٥١؛ وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٤٩٤، ح ٦.

٥. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٧٢-٧٣.

٦. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٧٤.

حالي العلم الإجمالي بزيادة قدر الحرام أو نقيصته عن الخمس، وفقاً لسيدنا الأجل صاحب العروة^١.

[مصرف خمس المال المختلط بالحرام]

بقي الكلام في مصرف هذا الخمس؛ فعن المشهور^٢ بل عن الجمهور^٣ عدا بعض يأتي، أن مصرفه مصرف غيره مما يجب فيه الخمس؛ لتفسير لفظ الخمس في النصوص والفتاوى بذلك؛ بل احتمال في الجواهر كونه حقيقة شرعية فيه؛ بل قال:

ينبغي القطع بالمشترعية التي تحمل عليها الفتاوى وبعض النصوص - ثم قال - خصوصاً بعد ذكر الأصحاب له في هذا الباب، ومن هنا اعترف في البيان^٤ أن ظاهر الأصحاب ذلك؛ على أن خبر الخصال^٥ كالصريح في ذلك، بل وصحيح ابن مهزيار^٦ بل وخبر السكوني^٧ وابن زياد^٨ بمعونة التعليل السابق فيهما، بل الموثق السابق^٩ صريح فيه، بناء على ظهوره فيما نحن فيه؛^{١٠} انتهى كلامه.

أقول: المراد بصحيح ابن مهزيار هو الصحيح الذي حكى فيه كتاب أبي جعفر الجواد عليه السلام؛ إذ كتب فيه في عداد ما يجب فيه الخمس من الغنائم قوله: «ومثل مال يؤخذ ولا يعرف له صاحب»^{١١}.

١. العروة الوثقى، ج ٢، ص ٣٨٠، مسألة ٢٩.

٢. حكاة عن المشهور في غنائم الأيام، ج ٤، ص ٣٤٥؛ وحاشية المكاسب (للسيد اليزدي)، ج ١، ص ٣٢.

٣.

٤. البيان (للتشهيد الأول)، ص ٣٤٨.

٥. تقدم الرواية أنفاً، راجع: الخصال، ج ١، ص ٢٩٠، ح ٥١؛ وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٢٩٤، ح ٥.

٦. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٥٠١، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٤٢.

٧. سيأتي الإشارة إلى خبر السكوني.

٨. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٥٠٥-٥٠٦، باب ١٠، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٣٨، ح ١٢.

٩. وسائل الشريعة، ج ٩، ص ٥٠٦، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٣٠، ح ٣٦.

١٠. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٧٢.

١١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٤٢.

المشهور كون
مصرفه مصرف
غيره مما يجب فيه
الخمس

ما أفاده صاحب
الجواهر

المنافشة في
الاستدلال بصحيح
ابن مهزيار

وفيه: أنه لا دلالة فيه على حكم المقام؛ إذ الكلام هنا في المختلط، وفي الصحيحة عد المال مع تعيته وكونه مجهول المالك في عداد الغنائم، وهو خلاف الأخبار الواردة في مجهول المالك؛ ولذا حمل في كتاب «ذخائر الإمامة» على الكنز الخاض الذي يتعلّق به الخمس،^١ بناء على كون النسخة «يوجد» بدل «يؤخذ»؛ وإلا، فعلى ما في النسخ العديدة المنقولة من كون الكلمة «يؤخذ»، يكون ذلك الحمل بعيداً والإشكال فيه باقياً.

و المراد بالمؤثّق السابق، هو ما عن الصادق عليه السلام:

إنّه سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل؟ قال: لا، إلّا أن لا يقدر على شيء يأكل ولا يشرب ولا يقدر على حيلة، فإن فعل فصار في يده شيء، فليبعث بخمسه.^٢

وفيه: منع المبنى، كما توجه إليه هو نفسه.

و عن ظاهر جملة من محققي متأخري المتأخرين، أنّ مصرفه مصرف التصدّق.

قول بعض في أن
مصرفه مصرف
الصدقة

قال المحدث الكاشاني في الوافي بعد نقل خبر أرض الذمي اشتراها من مسلم^٣ أولاً، ثمّ خبر الحسن بن زياد^٤ ومرسل الفقيه^٥ اللذين نقلناها في أوّل المسألة:

هذان الخبران والذي قبلهما لا دلالة في شيء منهما على أنّ مصرف الخمس المذكور فيه هو المصرف المذكور في آية الخمس، كما فهمه جماعة من أصحابنا؛ بل يحتمل أن يكون المراد بالأوّل تضعيف الزكاة على الذمّي المشتري من المسلم أرضه أو الخراج. وبالأخيرين التصدّق على الفقراء

١. ذخائر الإمامة في الخمس، (فتاوى الدين النجفاني) ص ٥١.

٢. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٥٠٦، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٣٠، ح ٣٦؛ إلّا أنّ ذيل الخبر فيها هكذا «فَلْيَبْعَثْ بِخُمْسِهِ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ».

٣. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٥٠٥، باب ٩، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٣-١٢٤، ح ١٢.

٤. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٥٠٥-٥٠٦، باب ١٠، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٢٤، ح ١٥.

٥. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٥٠٦، ح ٣؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٤٣، ح ١٦٥٥.

والمساكين، ويكون التعليل برضى الله بالخمسة من المال؛ لتعيين هذا المقدار المتصدق في رضى الله.

والدليل على ذلك، قوله ﷺ في هذين الخبرين برواية السكوني، على ما يأتي في كتاب المعاش: «تصدق بخمس مالك؛ فإن الله جل اسمه رضى من الأشياء بالخمسة، وسائر المال لك حلال»^١

هذا كلامه ﷺ هناك. وظاهر أن التصديق لا يحل على بني هاشم. وأما قوله ﷺ: «أتيتني بخمسه»^٢ فلا دلالة فيه على أن هذا الخمس له، ولعله إنما قبضه ليصرفه على أهله؛ لأنه أعرف بمواضعه، ولذا أعطاه إياه، حيث وجده أهلاً؛^٣ انتهى كلامه.

أقول: ليس في كلمة التصديق ظهور في كون مصرفه غير مصرف سائر الأخماس؛ لعدم دليل على حرمة مطلق الصدقة على بني هاشم، بل المحرم عليهم إنما هو الزكاة لا غير.

وعلى فرض كون مطلق الصدقة محرماً عليهم وإن كان في كلمة التصديق ظهور في ذلك؛ إلا أنه لا يعارض ما في ذيل الرواية من ظهور التعليل في خلافه؛ لأن قوله ﷺ فيه: «فإن الله قد رضى من الأشياء بالخمسة» ظاهر في الخمس المعهود الذي مصرفه مصرف سائر الأخماس، خصوصاً مع التعليل بذلك في رواية الحسن بن زياد التي لا ارتياب في كونها ظاهرة في الخمس المعهود، فلا وجه لرفع اليد عن ظواهر الأخبار الكثيرة بمجرد كلمة التصديق في رواية واحدة، مع ما عرفت من كونها مذيلة

١. تقدم الرواية في أول الحالة السادسة. راجع: وسائل الشريعة، ج ٩، ص: ٥٠٦-٥٠٧، ح: ٤؛ المحاسن، ج ٢، ص: ٣٢٠-٣٢١، ح: ٥٩؛ والكافي، ج ٥، ص: ١٢٥، ح: ٥.

٢. مرفي مرسله الفقيه، ص: ٨٣.

٣. الوافي، ج ١٠، ص: ٣١٦.

بما يوافق الأخبار الكثيرة.

وأما إنكار دلالة «اثنتي بخمسه» على أن هذا الخمس له مستنداً بأن قبضه يحتمل أن يكون من أجل صرفه على أهله؛ ففيه: أن كونه ظاهراً في أن الخمس له بما لا ينكر. وأما احتمال أن قبضه لأجل صرفه على أهله فمجزء احتمال لا يعارض هو بمجزءه الظاهر؛ إذ الظاهر لا يندفع باحتمال الخلاف.

وأما إعطاؤه إتياء، فإنه لا يدل على كونه أهلاً له؛ إذ الفعل ليس فيه ظهور في وجهه؛ إذ كما يحتمل أن يكون ذلك لكونه أهلاً له، يحتمل أن يكون ذلك بدلاً له من أجل كونه أولى بالتصرف، نظير ردّ مولانا الصادق عليه السلام على مسمع بن عبد الملك ما حمل إليه من الخمس، فلا يصلح الفعل الغير المعلوم الوجه لصرف اللفظ عن ظاهره،

فالمنتجه كونه كسائر الأخماس في المصرف.

المنتجه كونه كسائر
الأخماس في
المصرف

الحالة السابعة: كونه وديعة ومات المودع مع علم المستودع بأن عليه
حجّة الإسلام وأن الورثة لا يؤذونها:

فإنّه جاز للمستودع أن يقتطع منها قدر أجره الحجّ من البلد أو الميقات على
خلاف وتفصيل ذكر في محله،^١ فيستأجر به من يؤذيها عنه؛ لصحيح بريد العجلي
عن أبي عبد الله عليه السلام:

سألته عن رجل استودعني مالاً، فهلك وليس لولده شيء ولم تحجّ حجّة
الإسلام، قال: حجّ عنه وما فضل فأعطهم.^٢

وهو بإطلاقه يتناول صورة التمكّن من استيذان الحاكم وعدمه، ووجود البيّنة
على وجوب الحجّ وعدمه، والعلم بأنّ الورثة لا يؤذونها عنه وعدمه.

ولكن يمكن منع الإطلاق من الجهة الأولى؛ لاحتمال أن يكون أمر الإمام عليه السلام
لبريد بالحجّ إذناً منه فيه، فلا يعلم من ترك التقييد إطلاق الحكم؛ إذ مع حصول
القيّد ياذنه لا يحتاج إلى التقييد. وأما من الجهتين الآخرين، فالإطلاق بل العموم
من حيث ترك الاستفصال في محله.

١. راجع: كتاب الحج من أنوار الفقاهاة (لكاشف الغطاء، حسن)، ص ٤٨؛ وجواهر الكلام، ج ١٧، ص ٤٠٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ١٨٣، ح ١؛ الكافي، ج ٤، ص ٣٠٦، ح ٤.

تقييد جملة من
الأصحاب لجواز
الإخراج بما إذا علم
أن الورثة لا يؤذون

ولكن عن جملة من الأصحاب - منهم المحقق والعلامة - تقييد جواز الإخراج بعلم المستودع أن الورثة لا يؤذون، وإلا وجب استيذانهم؛ نظراً إلى تخيير الورثة في جهات القضاء؛ لأن مقدار أجرة الحج وإن كان خارجاً عن ملك الوارث، إلا أنه مختير في جهات القضاء، وله الحج بنفسه والاستقلال بالتركة والاستيجار بدون أجرة المثل،^١ فيقتصر في منعه من التركة على موضع الوفاق.^٢

ورده في الحدائق:

بأنه ليس تخصيص الخبر بهذه الأمور المتفق عليها بينهم أولى من تخصيصها به.^٣

وكذا رده في الجواهر، ب:

أن الصحيح أعم من ذلك، وقد يكون الوارث طفلاً أو لا يطمئن بتأديته لودفع له الوديعة أو أقربها له، وربما أنكر وجوب الحج على مورثه؛^٤ انتهى.

الإشكال في شمول
الرواية لفرض العلم
أو الظن بأداء الورثة

أقول: إن الأخذ بإطلاق الرواية ورد ما ذكره من القيد به وإن كان جيداً، خصوصاً مع ما أشرنا إليه من ترك الاستفصال؛ إلا أن في النفس من قول السائل: «ليس لولده شيء» شيئاً؛ إذ فيه إيماء إلى ظنه بعدم تأديتهم الحج، فعه يشكل الإطلاق في الرواية بحيث يشمل صورة العلم بالأداء، بل الظن به أيضاً. بل يمكن أن يستفاد من ذلك اعتبار ما ذكره من القيد، بتقريب أن السائل عمدة نظره في السؤال إلى تحصيل الحج عن الميت إشفاقاً له، فلو لم يكن هو مأبوساً عن

١. أي بأقل من أجرة المثل.

٢. حكاة عنهم في الحدائق الناضرة، ج ١٤، ص ٢٧٩؛ لاحظ: شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٠٩؛ المختصر النافع، ج ١، ص ٧٨؛ المتبصر، ج ٢، ص ٧٧٤؛ تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ١٠٥؛ إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣١٣؛ تحرير الأحكام، ج ٢، ص ١٠٣-١٠٤؛ ومنتهى المطلب، ج ١٣، ص ١٨٠.

٣. الحدائق الناضرة، ج ١٤، ص ٢٧٩.

٤. جواهر الكلام، ج ١٧، ص ٤٠٣.

أداء الوارث لا يُقدِّم على تقريب الإمام عليه السلام بأمر الحجّ؛ فنفس تقريبه الإمام عليه السلام بأمر الحجّ قرينة على علمه بعدم أداء الوارث.

ولعلّ هذا هو الوجه لما ذكره من القيد، لا ما ذكره في الجواهر، حيث إنّه قال بعد كلامه المذكور:

بل قد يشكل الدفع مع العلم بالأداء من دون استيذان الحاكم، لتعلّق دين الحجّ به، كما [أنّ] في تركه المديون المتوقّف دفعها للوارث على الإذن والتخير في جهات القضاء لا يسقط الحقّ المزبور، وإن كان قد يدفع بأنّ حقّ الدين وإن تعلّق بالعين، لكنّ المخاطب به الوارث؛ فمع فرض العلم بتأديته لم يجوز منعه عنه، بل لعلّه كذلك مع عدم العلم بحاله فضلاً عن حال العلم، ولعلّه لذا قيّدوا الصحيح بما سمعت^١ انتهى كلامه.

المناقشة في ما
أفاده صاحب
الجواهر في المقام

لأنّه يرد عليه ما أورده هو نفسه أولاً بقوله: «إنّ الصحيح أعمّ من ذلك»،^٢ إذ بعد تصديق أعمّيّة الصحيح لا يكون وجه لتقييده بما ذكره من حديث خطاب الوارث بالأداء؛ للبيان الذي مرّ من الحدائق، من أنّه ليس بأولى من ذاك،^٣ فلا مناص عن الأخذ بالإطلاق في الصحيح إلّا أن يثبت القرينة على التقييد، كما ذكرنا. فتأمّل.

قال في جامع المقاصد:

ليس في الرواية منع الوارث، لكن نزلها الأصحاب عليه حذراً من التصرف في مال الغير بغير إذنه لغير مقتض.^٤

وفيه: أنّ المقتضي إطلاق الرواية الذي بنى عليه.

١. جواهر الكلام، ج ١٧، ص ٤٠٣.

٢. جواهر الكلام، ج ١٧، ص ٤٠٣.

٣. الحدائق الناضرة، ج ١٤، ص ٢٧٩.

٤. جامع المقاصد، ج ٣، ص ١٤٩.

و في مجمع البرهان، أنكر الإطلاق في الرواية، قال:

يمكن أن لا يتعدى الحكم عن نفس الرواية لخصوصية لا نعلمها نحن لا عموم لها، بل ولا إطلاق لها، فإتها مخصوصة ببريد. والقياس مع عدم العلم بالجامع بعيد؛ إذ قد يكون لبريد فقط أو عن ذلك الميت لوجه ما نعلمه أو يكون ذلك مشروطاً بإذنه. نعم، يمكن التعدي إذا كان يمنع الورثة؛ ولهذا اشترط المصنف هنا^١ وفي المنتهى^٢ وغيره^٣ علم الودعي بمنع الورثة؛^٤ إلى آخره.

وفيه: أنه لو انفتح باب هذا الاحتمال لانسد باب الاستدلال بالنصوص الواردة في الموارد الخاصة، مع أنه ليس بناؤهم على ذلك، بل يتعدون منها إلى أمثالها من غير التماس دليل آخر.

ثم إنّه لا ريب في أن الرواية على خلاف الأصل، من جهة ترخيص التصرف في مال الغير بغير إذنه؛ إذ الأصل حرمة، فهل هي على خلاف الأصل من جهة نفوذ الإقرار في حق الغير وقبول الدعوى بلا بينة أم لا؟

هل الرواية تخالف الأصل من جهة نفوذ الإقرار في حق الغير وقبول الدعوى بلا بينة أم لا؟

فعن المنتقى، نقلاً عن بعض متأخري الأصحاب الأول، مدّعياً:

أنّه [مخالف للأصول من حيث قبول] دعوى المقر بالوديعة أن في ذمة الميت حجة الإسلام، وهو مقتضى لتضييع المال على الوارث بغير بينة، و مآله إلى نفوذ إقرار المقر في حق غيره ممن ليس له عليه سبيل.^٥

ولكن الحق الثاني: إذ محط الخبر سؤالاً وجواباً بيان الحكم الواقعي لأمثال الواقعة، فالنظر فيه إلى عالم الثبوت لا الإثبات حتى يكون على خلاف الأصل

الحق أن الرواية لا تخالف الأصل

١. إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣١٣.

٢. منتهى المطلب، ج ١٣، ص ١٨٠.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ١٠٥؛ وتحرير الأحكام، ج ٢، ص ١٠٣-١٠٤.

٤. مجمع الفائدة والبرهان، ج ٦، ص ١٥٢.

٥. حكاة عنه في المدائقي الناضرة، ج ١٤، ص ٢٨٢؛ راجع: منتقى الجمان، ج ٣، ص ٧٥.

المذكور أو على وفاقه؛ وعلى فرض النظر إلى عالم الإثبات، فليس فيه نفوذ الإقرار في حق الغير؛ لما عن المنتقى من:

أن الإقرار الذي لا يسمع في حق غير المقر والدعوى [التي] لا تقبل بغير البينة، إنما يتصوران إذا كان متعلقهما المال المحكوم بملكه لغير المقر والمدعى شرعاً ولو بإقرار آخر سابق عليهما منفصل بحسب القوانين العربية عنهما. وأما مع انتفاء ذلك كله، كما في موضع البحث؛ فإن الإقرار بالوديعة إذا وقع متصلاً بذكر اشتغال ذمة الميت المستودع بالحج أو غيره، لم يكن إقراراً للوارث مطلقاً، بل هو في الحقيقة اعتراف بمال مستحق للإخراج في الوجه الذي يذكره من حج أو غيره؛^١ إلى آخر ما ذكره.

وهو كلام جيد نفيس، كما اعترف به في الحدائق، إلا أنه حكى عنه كلاماً في ذيل ذلك وله بحث معه، فراجع،^٢ حتى ترى ما في كلام الحدائق من المناقشة.

[الحاق سائر الحقوق المالية بالحج]

ثم إن مورد الخبر، وإن كان الوديعة وحجة الإسلام وحج المستودع؛ إلا أن الأصحاب ألحقوا بالوديعة غيرها من الحقوق المالية حتى الغصب والدين، وبحجة الإسلام غيرها من الواجبات، كحج النذر، بل الدين والخمس والزكاة وبحج الودعي حج من استأجره؛ نظراً إلى تنقيح المناط القطعي؛^٣ للقطع بعدم خصوصية للوديعة ولا لحجة الإسلام ولا لتولي الودعي؛ بل المناط تحصيل البراءة للميت عما في ذمته - حجاً كان أو غيره - بما في يد إنسان من ماله - وديعة كان أو غيره - بمباشرة شخص صالح لذلك - من في يده المال كان أو غيره -.

١. حكاه عنه في الحدائق الناضرة، ج ١٤، ص ٢٨٢-٢٨٣؛ راجع: منتقى الجمان، ج ٣، ص ٧٥-٧٦.

٢. الحدائق الناضرة، ج ١٤، ص ٢٨٣-٢٨٤.

٣. انظر: مسالك الأفهام، ج ٢، ص ١٨٦؛ الحدائق الناضرة، ج ١٤، ص ٢٨٠؛ رياض المسائل، ج ٦، ص ٩٧؛ و

جواهر الكلام، ج ١٧، ص ٤٠٣.

إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

الأحسن بل
المتعين الرجوع إلى
الحاكم في غير مورد
الرواية

والعهدة في جميع ذلك على من يدعي المناط؛ وإلا فالرجوع إلى الحاكم حسن،
بل متعين؛ لقوة احتمال الضمان لو دفعه إلى الوارث اختياراً إذا لم يؤدّها.

الحالة الثامنة: عروض الشكل أو النقش الفاسد عليه

جواز كسر ما عرض
عليه الشكل أو
النقش الفاسد

كآلات اللهو، مثل العود والمزمر؛ وهياكل العبادة المبتدعة، كالصليب والصنم؛ وآلة القمار، كالنرد والشطرنج ونحو ذلك؛ فإنه يجوز التصرف فيها بكسرها وتغييرها عما هي عليها من الصورة، مع أن موادها ملك لصاحبها؛ ولهذا دخل في موضوع بحثنا الذي هو التصرف في مال الغير؛ وإلا فهي بصورتها المنهية ليس مالا شرعاً، ولكن التصرف فيها حيث إنه لا ينفك عن التصرف في المادة التي هي باقية في ملك صاحبها، يكون التصرف فيها تصرفاً في مال الغير.

وجه جواز التصرف
فيها

ووجه جواز التصرف فيها بالكسرو والتغيير أنه «يجبىء منها الفساد محضاً»^١، كما مثل له بها في رواية تحف العقول، قال:

نظير البرابط والمزاميرو الشطرنج وكل ملهوبه والصلبان والأصنام وما أشبه ذلك - إلى أن قال - فحرام تعليمه وتعلمه والعمل به وأخذ الأجرة عليه وجميع التقلب فيه من جميع وجوه الحركات.^٢

بناء على أن إبقاءه من وجوه التقلب؛ مضافاً إلى أن في كسره حسماً لمادة الفساد

١. تحف العقول، ص ٣٣٥.

٢. تحف العقول، ص ٣٣٥-٣٣٦.

الذي يستدلون به على إتلاف أمثاله مما هو منشأ للفساد،^١ فكأنه من المسلّمات عندهم التي لم يحم حوله شائبة الشبهة.

بل قال في الجواهر:

هل المتلف ضامن للموادة؟ لا^٢

إنّ الشارع أوجب على المكلفين إتلافها بلا ضمان، حتّى لو استلزم إتلاف المادّة ويرتفع ضمانها معاً، بل قيل يجوز إتلافها معاً بلا ضمان من دون استلزام، وإن كان لا يخلو عن إشكال أو منع؛^٣ انتهى.

عدم الضمان في إتلاف الصورة إن لم ينفك عن إتلاف المادّة

أقول: لا ريب في كون وجود أمثال ذلك مبغوضاً للشارع المقتضي لجوب إتلافها بإتلاف أوصافها المبغوضة، حتّى أنّه لو لم ينفك إتلاف الهيئة عن إتلاف المادّة يجب إتلاف المادّة أيضاً، ولعلّه لخروج المادّة أيضاً في هذه الصورة عن المالّية شرعاً، ولهذا يرتفع ضمانها.

وأما ما حكى عنهم من التصريح في باب الغصب:

من أنّه لو أتلف الغاصب لهذه الأمور ضمن موادّها.^٤

فحمول على غير صورة الاستلزام؛ لأنّه لو كان مالاً في هذه الصورة لا يرتفع ضمان المادّة لأجل وجوب الإتلاف؛ إذ لا تنافي بين وجوب الإتلاف والضمان، كما لو توقّف حفظ النفس الواجب على إتلاف مال لزيد، فإنّه يجب إتلافه؛ ومع ذلك يضمن.

وأما لو لم يكن مالاً [فـ] لا يضمن الغاصب أيضاً، فالحكم بإطلاق تضمين الغاصب لا يناسب عدم تضمين المتلف في الصورة المفروضة.^٥

عدم الضمان إذا لم يكن مالاً

وأما في غير صورة الاستلزام، فالضمان متّجه؛ لأنّه لا تخرج المادّة عن ملك صاحبه

المتّجه الضمان في غير صورة استلزام إتلاف المادّة

١. كما استدل به الشيخ الأنصاري لإثبات حرمة حفظ هياكل العبادة المبتدعة وكتب الضلال. لاحظ: كتاب

المكاسب، ج ١، ص ١١٩ و ٢٣٣.

٢. جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ٢٧.

٣. حكاه الشيخ الأنصاري عنهم في كتاب المكاسب، ج ١، ص ١١٤.

٤.

بمجرد عروض إحدى هذه الأوصاف عليها، فإذا لم تخرج عنه يتناولها دليل الضمان.

[بيان ما يندرج في الحالة الثامنة]

ثمّ إنّما يندرج تحت هذه الحالة أمور:

منها: ما مَرَمَن الأصنام والصلبان وآلات اللهو والقمار ونحوها.

المورد الأول: هياكل
العبادة المبتدعة و
آلات اللهو والقمار

المورد الثاني: الصور
المجسّمة

ومنها: الصور المجسّمة؛ بناءً على حرمة اقتنائها؛ لكونها مبعوضةً عند الشارع و
ساقطةً عن المالّة عنده؛ ولكنّ المبنى ممنوع؛ للأصل وعدم ما يدلّ على الخروج عنه
إلاّ بعض الأخبار المتعارضة ببعض الآخر^١، المحمول لأجله على الكراهة؛ مضافاً
إلى عدم تماميّة دلّالته على الحرمة بنفسه مع قطع النظر عن المعارضة؛ ولهذا لم ينقل
عن أحد الفتوى بالحرمة، عدا المحقّق الأردبيليّ رحمته الله في شرح الإرشاد^٢.

المورد الثالث: أواني
الذهب والفضّة

ومنها: أواني الذهب والفضّة؛ بناءً على حرمة اقتنائها، كما عن المشهور^٣ بل قال
في الجواهر:

لا أجد مخالفاً إلاّ من مختلف الفاضل، واستحسنه بعض متأخري
المتأخّرين^٤.

واستدلّ عليها بتعليل النبويّ بأنّها «لهم في الدنيا ولكم في الآخرة»^٥.

كقول الكاظم عليه السلام: «إنّها متاع الذين لا يوقنون»^٦.

١. راجع وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٣٠٦، ح ٨؛ ص ٣٠٨، ح ٣.
٢. راجع وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٩٦، باب جواز إبقاء التماثيل التي تُوطأ أو تُقَبَّر أو تُقَطَّى أو تكون لِلنِّسَاء.
٣. مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٥٦.
٤. حكاة عن المشهور في الحدائق الناضرة، ج ٥، ص ٥٠٩.
٥. جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤٣؛ راجع: مختلف الشيعة، ج ١، ص ٤٩٥؛ ومدارك الأحكام، ج ٢، ص ٣٨٠.
٦. والمستدل هو صاحب الجواهر في جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤٢.
٧. رواه في المعتبر (ج ١)، ص ٤٥٥ عن الجمهور، فراجع: عوالي اللئالي العزيزية، ج ٢، ص ٢١١؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣٣٧؛ وسنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٣.
٨. وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٥٠٧، ح ٢٤؛ الكافي، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ٧.

والنهي عن أنية الذهب والفضة؛^١ إذ هو بإطلاقه يشمل المقام.

وقد يقال: إن اتّخاذها للتزيين ونحوه نوع استعمال له، فيكون مندرجاً تحت عموم النهي عنه؛ وعليه يتم ما عن المنتهى من الاستدلال عليها، بأنّ تحريم استعمالها مطلقاً يستلزم تحريم أخذها على هيئة الاستعمال، كالطنبور.^٢

وكذا يتم ما عن الشيخ «أنّ ذلك تضييع، وقد نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال»^٣. خلافاً للعلامة في المختلف، حيث إنّه بعد ما حكى عن الشيخ وابن إدريس^٤ كونه تضييعاً، وهو منهي، قال: «والوجه الجواز ونمّع المقدّمة الأولى»^٥.

أقول: ليس الدليل منحصراً بصدق التضييع كي يتّجه بمنعه الجواز، بل هو ما عرفت من عموم نصوص المقام، وبعد ثبوت حرمة الاقتناء يترتب عليه جواز كسرها من دون ضمان، نظير الطنبور.

ومنها: الدراهم المعمولة لأجل غشّ الناس الغير الرأجة في السوق؛ فإنّه قد يقال بوجود كسرها لقطع مادة الفساد، كما صرح به سيّدنا الزيدي في حاشية المكاسب.^٦

المورد الرابع:
الدراهم المغشوشة

وللأمر بكسرها في خبر المفصل بن عمر الجعفي، قال:

كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فآلني بين يديه الدراهم،^٧ فألقى إليّ درهما منها.

فقال: أيش هذا؟ فقلت ستّوق. فقال: وما السّتّوق؟ فقلت: طبقتين فضّة

١. وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٥٠٦، ح ٣؛ ص ٥٠٨، ح ١٠.

٢. حكاه عنه في جواهر الكلام، ج ٦، ص ٣٤٣؛ راجع: منتهى المطلب ج ٣، ص ٣٢٦.

٣. معاني الأخبار، ص ٢٧٩؛ مستدرك الوسائل، ج ٧، ص ٢٢٣، ح ٣.

٤. حكاه عنه في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٤٩٥؛ راجع: المبسوط، ج ١، ص ١٣.

٥. لاحظ: السرائر، ج ١، ص ٤٤٠؛ ج ٢، ص ٤٨٧.

٦. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٤٩٥.

٧. حاشية المكاسب، ج ١، ص ٥.

٨. هكذا نقل عن التهذيب في الوافي (ج ١٨، ص ٦٤٧) والحدائق الناضرة (ج ١٩، ص ٢٩٥) لكن في الوسائل و

التهذيب نقل «دراهم» بدل «الدراهم»

٩. أي: «أني شيء هذا؟»

و طبقة من نحاس و طبقة من فضة. فقال: اكسر هذا، فإنه لا يحل بيع هذا ولا إنفاقه.^١

بعد حمله على كون ذلك معمولاً لأجل الغش، كرواية موسى بن بكير: عن أبي الحسن عليه السلام أنه أخذ ديناراً من الدنانير المصبوبة بين يديه، فقطعه نصفين، ثم قال: ألقه في البالوعة حتى لا يباع بشيء فيه غش.^٢

وإلا فالدرهم المغشوشة إذا كانت راءجة في البلد، لا مانع من المعاملة بها؛ للأصل وقيام السيرة وللنصوص، منها: خبر الفضل أبي العباس، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الدرهم المحمول عليها، فقال: إذا أنفقت ما يجوز بين أهل البلد، فلا بأس. وإن أنفقت ما لا يجوز بين أهل البلد، فلا.^٣

وكذا لا مانع منها إذا بين حالها، للأخبار: منها: خبر محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يعمل الدرهم يحمل عليها النحاس أو غيره ثم يبيعه؟ قال: إذا بين ذلك، فلا بأس.^٤

ولكن قال في الجواهر:

الظاهر عدم وجوب الكسور وإن نص عليه في الخبر السابق،^٥ إلا أنني لم أجد من أفتى به؛ بل الفتاوى وباقي النصوص على خلافه. وفي جواز دفع الظلمة بالدرهم المغشوشة وجهان: أقواهما الجواز، وأحوطهما خلافه، والله أعلم؛ انتهى كلامه.

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ١٨٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٠٩، ح ٧٢.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٢٨٠-٢٨١، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٢، ح ٥٠؛ والرواية في المصادر هكذا «كتنا عند أبي الحسن عليه السلام، فإذا دنانير مصبوبة بين يديه، فنظر إلى دينار، فأخذه بيده ثم قطعه بنصفين، ثم قال لي: ألقه في البالوعة حتى لا يباع بشيء فيه غش.»

٣. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ١٨٨، ح ٩؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٥٣، ح ٤.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ١٨٥، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٠٩، ح ٧٣.

٥. أي خبر الفضل بن عمر الجعفي الذي تقدم أنفاً.

٦. جواهر الكلام، ج ٢٤، ص ١٨-١٩.

عدم المنع من
الدرهم المغشوشة
الراءجة

عدم المنع من
الدرهم المغشوشة
إذا بين حالها

قال في كتاب الإنصاف الذي هو تعليقة على الجواهر:
وربما منعه، أي الدفع إلى الظالم بعض مشايخنا، وكأنه لما فيه من الإعانة
على الإثم في التدليس، وهو كما ترى؛ انتهى.

أقول: ليس وجه المنع ما ذكره من حديث الإعانة على الإثم، بل قطع مادة الفساد
الذي سمعت تمن مرتاً^١ إذ مقتضاه وجوب الإلتفاف المنافي لجواز الدفع إلى أحد ولو
كان ظالماً.

ولولا خوف الإجماع على العدم، لكان الحكم بوجوب الكسرقوياً؛ إذ مساغ
الأخبار تجويز المعاملة بالمغشوش وهو أعم من أن كان غشيه لأجل التدليس على
الناس أم لا، فتحمل على ما لم تكن كذلك، ولعل عدم إفتائهم بالكسرايضاً محمول
عليه، فحينئذ يبقى الفرد الذي عمل لأجل غش الناس خارجاً عن تحت دليل
الجواز، مشمولاً لدليل قطع الفساد، والله هو العالم.

الأقوى وجوب
الكسر إن لم يكن
مخالفاً للإجماع

ومنها: كتب الضلال؛ فإنه يجوز التصرف فيها بإتلاف ما فيها من الضلال إذا
لم تكن في بقائها مصلحة من النقض وغيره؛ لتصريح غير واحد^٢ به ولكونه داخلاً
تحت عدة فقرات من رواية تحف العقول، كقوله: «أو ما يقوى به الكفر»، «أو باب
يوهن به الحق»، «وما يكون منه وفيه الفساد محضاً الذي يجيء منها الفساد محضاً»
إلى غير ذلك من فقرات الرواية^٣ مما تنطبق على المقام.

المورد الخامس:
كتب الضلال

ولأمر الصادق عليه السلام عبد الملك بن أعين بإحراق كتب النجوم؛ حيث إنه كان
يقضي به،^٤ مضافاً إلى حكم العقل بوجوب قطع مادة الفساد.

١. الانصاف، ص ٧٩، س ١١ و ١٢.

٢. مر هذا الكلام عن السيد الزيدي أنفاً، فراجع: حاشيته على المكاسب، ج ١، ص ٥.

٣. ورد تصريح به في كتاب المكاسب من أنوار الفقاهة (ص ٢٥)، جواهر الكلام (ج ٢٢، ص ٥٦) و كتاب المكاسب
(للشيخ الأنصاري) (ج ١، ص ٢٣٣).

٤. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٨٣-٨٦، ح ١؛ تحف العقول، ص ٣٣١-٣٣٣.

٥. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٣٧٠، ح ١؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٢٤٠٢.

بل في الجواهر أدخل حكمَ المقام تحت مناط وجوب الجهاد، حيث قال:
 ضرورة معلومية كون المراد من ذلك تدمير مذهبهم بتدمير أهلهم، فبالأولى
 تدمير ما يقتضي قوته.^١

و في مجمع البرهان أدخله تحت دليل دفع المنكر من باب النهي عن المنكر.^٢
 ففيما ذكر، كفاية دليلاً أو تأييداً لحكم المقام؛ فلا حاجة إلى التماس نص خاص
 بعنوان كتب الضلال، كي يوجب فقدّه التوقف في الحكم، كتوقف صاحب الحدائق،
 حيث قال:

و عندي في الحكم من أصله توقف؛ لعدم النص.^٣

إذ يكفي في النص، العمومات القابلة للانطباق على المقام.

بل يمكن تطبيق رواية عبد الملك^٤ على نص المقام، بناء على عدم خصوصية
 لكتب النجوم في الأمر بإحراقها، إلا من أجل ترتب المفسدة عليه، إلا أن كون الأمر
 للوجوب محل تأمل؛ لقوة احتمال أن يكون الأمر به كناية عن التجنب عن الحكم
 بالنجوم.

وكيف كان، لا موقع للتوقف والتأمل في أصل الحكم.

١. جواهر الكلام، ج ٢٢، ص ٥٧.

٢. مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٧٦.

٣. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ١٤١.

٤. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٣٧٠، ح ١؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٢٤٠٢.

الحالة التاسعة: عروض الاضطرار على التصرف فيه

كما لو توقف حفظ النفس المحترمة عليه مثلاً، فإنه يجوز التصرف فيه لأجل حفظ النفس، كإنجاء الغريق والمهدوم عليه بجبل الغير ومسحاته^١ مثلاً، لضرورة حفظ نفس المؤمن المحترمة، من غير فرق بين نفس المتصرف، - كأكله حفظاً لنفسه- أو غيرها، كأكل المرأة حفظاً لحملها أو رضيعها ونحو ذلك، فلا إشكال في جواز التصرف فيه إذا اقتضى الاضطرار ذلك، كما في صورة الانحصر.

[دوران الأمر بين التصرف في مال الغير وأكل الميتة]

وأما لو دار الأمر بينه وبين الميتة، فقد يقال بترجيح الميتة:

لأنه أبيع للمضطر بنص القرآن^٢ دون أكل مال الغير وبأن الميتة محرمة لحق الله المبني على المساهلة وبأن الميتة يتعلّق بها حق واحد وهو حق الله؛ وأما مال الغير، فيتعلّق به حقان: حق الله وحق الناس.^٣

القول الأول: ترجيح
أكل الميتة على
مال الغير

ما ذكر لترجيح أكل
الميتة

١. وهي ما يعبر عنها في الفارسية بـ «بيل».

٢. البقرة، ١٧٣؛ الأنعام، ١٤٥؛ النحل، ١١٥.

٣. اختاره المحقق الحلي في الشرائع (ج ٣، ص ١٨٣) واستدل له الشهيد الثاني في المسالك (ج ١٢، ص ١٢٢-١٢٣).

استدلال صاحب
الجواهر لذلك و
المناقشة فيه

وفي الجواهر، بعد الإشارة إلى عدم تمامية الوجوه المذكورة بقوله: «إنّ الجميع كما ترى»، قال:

والأولى الاستدلال بصدق الاضطراب بعد إطلاق الأدلة وعمومها بحرمة التصرف في مال الغير بغير إذنه، والمنوع شرعاً كالمنوع عقلاً، فيتحقق الاضطراب الذي هو عنوان الرخصة؛ انتهى.

أقول: وهو أيضاً كما ترى؛ إذ لا ريب في أنّ أدلة كلّ من أكل الميتة وأكل مال الغير مخصصة بدليل الاضطراب؛ غاية الأمر أنّ المخصّص في أحدهما نصّ قرآني^١ و متصل، وفي الآخر مستفاد من السنّة ومنفصل؛ ومجرد ذلك لا يكون فارقاً بينهما بعد معلومية المراد منهما، فكما أنّ تحقّق الاضطراب إلى أكل الميتة موقوف على تناول دليل حرمة مال الغير للمقام، كذلك تحقّق الاضطراب إلى أكل مال الغير موقوف على تناول دليل حرمة أكل الميتة للمقام؛ فلا دليل على ترجيح الأول على الثاني.

توجيه لترجيح أكل
مال الغير

بل يمكن أن يقال: بترجيح الثاني، من أجل تضمّن أكل الميتة لتنقّط الطبع الموجب للخبائة وللضرر الذي هو علّة تحرّمها،^٢ ولأكل النجس، وحرمتها بنفسها، بخلاف مال الغير؛ فإنّه لا يتضمّن إلّا الأخير.

ولكنّه أورد عليه في المستند بأنّ:

مناقشة صاحب
المستند في هذا
الوجه والجواب
عنها

أكثرية سبب الحرمة في طرف، لا يوجب تعيين غيره إذا كان هو أيضاً محرّماً، مع أنّه أيضاً قد يوجب الإضرار بالغير المنقّ شرعاً، كما إذا لم يقدر على الثمن أو بالمضطرّ، كما إذا قدر عليه؛ وقد يكون الميتة ممّا لا ينفر منها والضرر فيها بمزّة واحدة احتمالي وفي مال الغير قطعي.^٣

١. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٣٩.

٢. البقرة، ١٧٣؛ الأنعام، ١١٤٥؛ والنحل، ١١٥.

٣. مثل ما ورد في وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ١٠٢، ح ٣، «حرمت الميتة لما فيها من فساد الأبدان والافّة».

٤. مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٣٠.

وفيه: أن أكثرية سبب الحرمة في طرف، يوجب تأكيداً في حرمة فيكون اجتنابه أهم، وأن إضرار أكل مال الغير بالغير أو بالمضطر ماليّ وأما إضرار أكل الميتة فنفسيّ؛ والأول ولو كان قطعياً؛ [ولكنه] لا يعارض الثاني ولو كان احتمالياً؛ ألا ترى أن العقلاء يتحملون الضرر القطعي من الأول لدفع الضرر الاحتمالي من الثاني.

اللهم إلا أن يقال: إن ضرر الميتة أيضاً قد لا يكون نفسياً بل تعبدياً معنوياً؛ للقطع بأن ترك الاستقبال أو التسمية لا يقلّب حال المذبوب عمّا هو عليه، من حيث الضرر أو النفع.

وعلى أي حال، فالترجيح لأكل مال الغير؛ لانجبار ضرر الغير بالضمان، بخلاف الميتة؛ فإن الابتلاء بقذارته المعنوية لا ينجر بشيء؛ ومع التنزل عن ذلك، فالتخير، لوجوب أحد الأمرين بالاضطرار وعدم المعين، كما قاله في المستند^١.

الأقوى تقديم أكل مال الغير ثم التخيير

ثم إن في المسألة قولاً بالتفصيل بين كون المالك حاضراً أو غائباً، بدعوى أن الغائب غير مخاطب بدفعه إلى المضطرّ وماله باق على أصل احترامه، بخلاف الحاضر؛ فإنه مأمور شرعاً بدفعه، فإذا امتنع جاز أخذه منه قهراً، موافقة لأمر الشارع ولم يكن بسبب ذلك مضطراً إلى الميتة^٢.

القول الثاني:
التفصيل بين الغائب والحاضر

وفيه أولاً: أن عدم خطاب الغائب إن كان لجهله بحال المضطرّ، فيمكن منعه؛ إذ ربما يكون للغائب اطلاع على حال المضطرّ كاملاً، وليس للحاضر اطلاع أصلاً؛ فالمناسب حينئذ التفصيل بين العالم والمجاهل لا الحاضر والغائب، وإن كان لا غير ذلك فعليه البيان.

مناقشات في هذا التفصيل

وثانياً: أن خطاب الحاضر يدفع المال إليه ليس إلا لأجل كونه مضطراً، وبعد تحقق الاضطرار يكون داخلياً في موضوع إباحة الميتة؛ فلا بد من بيان وجه لتقديم

١. مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٣٠.

٢. مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ١٢٢-١٢٤.

أكل مال الغير، كي يرتفع به اضطراره إلى أكل الميتة، وإلا فيمكن أن يقال: إن المضطر مأذون شرعاً لأكل الميتة، فع رفع اضطراره به لا يكون مضطراً إلى أكل مال الغير.

وثالثاً: أنّ دليل وجوب حفظ النفس أوجب على جميع المكلفين بذل المال، غاية الأمر أن الوجوب يتنجز بالنسبة إلى الحاضرون الغائب، ومجرد ذلك لا يكون فارقاً بينهما؛ إذ تكليف المضطر بالأكل وراء تكليف المالك بالبذل، ولا يكون اختصاص التنجز بالحاضر مقيداً لإطلاق تكليف المضطر بعد تساوي المالكين في رفع اضطراره. نعم، مع بذل الحاضر يرتفع موضوع الاضطرار بالنسبة إلى مال الغائب؛ فهذا كلام آخر.

هل وجب على
المضطر دفع عوض
المبذول مع وجوب
البذل؟

ثم إنه قيل: إن مع وجوب البذل لا يجب على المضطرّ عوض المبذول؛^١ لأنّ البذل واجب، فلا يلزم العوض.

وأورد عليه في الجواهر، بأن:

مناقشة صاحب
الجواهر في القول
بعدم وجوب دفع
العوض

الأصل عدم وجوب البذل المجاني، ومعلومية عصمة مال المسلم و وجوب البذل عليه لا ينافي بثبوت العوض في ذمة المبذول له، كوجوب بذل الطعام في الغلاء على المحتكر والتسعير عليه الذي لا خلاف في أنّ له العوض، وليس هو كاستنقاذ المشرف على الهلاك في عدم وجوب أجره المثل التي لا تندرج في عموم «من أتلف»^٢ ولا غيره. ولعلّ هذا مرادهم بما ذكروه من الفرق بين المقام وبين تخليص المشرف، بأنّه هناك يلزمه التخليص وإن لم يكن للمشرف مال ولا يجوز التأخير إلى تقدير الأجرة وتقريرها، بخلاف ما هنا؛^٣ انتهى.

١. نقله الشيخ الطوسي في الخلاف (ج ٦، ص ٩٥)؛ عن بعض الناس وظاهره أن قائله من العامة ونقله المحقق في الشرائع (ج ٣، ص ١٨٢)؛ بلا بيان قائله.

٢. المراد هو ما اشتهر على ألسنة الفقهاء «من أتلف مال الغير فهو له ضامن» وربما كان في بعض النصوص إشعار بها؛ كما أشار إليه صاحب الجواهر (ج ٣٧ ص ٦٠).

٣. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٣٤-٤٣٥، مع اختلاف يسيراً في المصدر.

أقول: هنا أيضاً يلزم بذل الطعام ولو لم يكن للمضطر مال، ولا يجوز التأخير إلى تقدير العوض وتقديره؛ غاية الأمر أن في المقام يحكم بضمان العوض بقاعدة «من أتلف» وهناك يحكم بضمان الأجرة بحكم احترام عمل المسلم، فهو نظير ما لو كان للمضطر طعام في مكان بعيد عاجز هو عن إحضاره، بحيث لو لم يحضر لأشرف على الهلاك؛ فلا ريب في وجوب أحد الأمرين: إما إحضار طعامه أو رفع اضطراره بطعام آخر، فكما [أن] للطعام الأثر عوضاً بحكم «من أتلف»، فكذا لإحضار طعامه، بحكم احترام عمل المسلم.

اللهم إلا أن يقال: إن هذا العمل مما يستحقه الله، فلا يستحق العامل له أجره، كما أن بذل الطعام مما يستحقه الله، فلا يستحق للبذل أجره ولو كان متضمناً للعمل الذي له أجره في العرف، كما لو كان مال البازل في مكان بعيد؛ فإنه يجب عليه إحضاره وبذله من دون أن يكون المبدول ضامناً لأجرة هذا العمل، وإن كان ضامناً لعوض المبدول.

والحاصل، أن العمل في إنقاذ الغريق أو إحضار مال المضطر أو إحضار ماله للمضطر، مما يستحقه الله تعالى، فلا يشمل دليل الاحترام. وأما المال المبدول، فليس كذلك، بل هو باق على احترامه مشمول لدليل ضمانه؛ والله هو العالم بأحكامه.

شمول دليل
الضمان للمال
المبدول بخلاف
العمل للمضطر

فيتفرع على ذلك حكم المقام، وهو أنه لو قلنا بضمان المضطر مع بذل المالك، فنقول بضمانه مع عدم البذل أيضاً، كما لو أخذه قهراً أو سرقة أو غيلة ونحو ذلك و لو قلنا بعدم الضمان هناك، لقلنا بعدمه هنا.

ضمان المضطر
فيما إذا أخذ المال
سرقة أو غيلة نحو
ذلك

ولكن في كلام بعضهم^١ الإشعار بعدم لزوم ثمن المثل حينئذ؛ لأنه ليس بغاصب، بل أكل ما يجوز أكله، بل يجب من غير تقويم، والأصل عدم اشتغال الذمة بالثمن. وفيه: ما مرن أن وجوب البذل على المالك أو وجوب الأكل على المضطر لا ينافي

١. كما ادعى المحقق النراقي في مستند الشيعة (ج ١٥، ص ٢٨) إشعار كلام بعضهم بذلك.

الضمان الذي يدلّ عليه عموم «من أتلف»، فعه لا مورد لأصالة عدم الاشتغال، و ليس الضمان منحصراً بالغاصب ونحوه كي يرتفع الضمان بارتفاع الغصب.

تتمة: [الحبس في ملك الغير]

صحة صلاة
المحبوس في
الملك المغصوب

إنّ من أفراد الاضطراب إلى التصرف في مال الغير، حبسه في الملك المغصوب؛ إذ كونه فيه ممّا اضطرّ إليه؛ فعه لا يتوجّه إليه النهي عن الكون فيه، وبعد عدم توجّه النهي تصحّ منه الصلاة؛ إذ بطلان الصلاة في المكان المغصوب من جهة النهي عن الكون فيه أو لأجل الإجماع عليه،^١ فع ارتفاع النهي يرتفع مانع الصحة من قبله، كارتفاع المانع من أجل قيام الإجماع عليه؛ إذ هذا فيما إذا كان الكون فيه بالعلم و العمد والاختيار؛ وإلا فالإجماع محكّي على الصحة،^٢ فتصحّ منه صلاة المختار؛ لعدم استلزامها تصرفاً زائداً على أصل الكون؛ لتساوي أحوال الكون في إشغال الحيز الذي يحلّ له.

القول بصحة
الصلاة حتى مع
تفاوت الأحوال

بل يمكن أن يقال: بعدم تفاوت الحكم حتى مع تفاوت الأحوال، إذا لم يكن في الأكوان الصلّاتية ضرر على المالك؛ كما صرح به المحقّق القمي في الغنائم، قائلاً بـ«أن الله هو المجيز حينئذ في التصرف»، ثمّ أوضحه بفرض كون المالك مجيزاً للكون في البيت اختياراً، قال:

فإن استلزمت إجازته تلك رضاه بالصلاة، فتجوز، وإلا فلا؛^٣ إلى آخره.

أقول: إنّه أراد أنه يجوز صلاة المختار؛ وإلا فلا؛ بل لابدّ من الإيماء للركوع والسجود؛ فع فرض عدم الضرر على المالك يكون إجازة الله تعالى بالكون فيه مستلزماً لإجازته بالصلاة فيه بهيئة المختار. فهذا ملحوظ وجيه.

١. حكاة العلامة في منتهى المطلب، ج ٤، ص ٢٩٧.

٢. راجع: مفتاح الكرامة؛ ج ٦، ص ١٣٧.

٣. غنائم الأثام، ج ٢، ص ٢٠٥.

فما عن بعض:

من أنه يجب على المحبوس، الصلاة على الكيفية التي كان عليها أول الدخول إلى المكان المحبوس فيه، إن قائماً فقام وإن جالساً فجالس.^١ ففيه: ما أورده عليه في الجواهر، من أن «البقاء على السكون الأول تصرف أيضاً، لا دليل على ترجيحه على ذلك»^٢، وإن كان لي في أصل ابتناء الأحكام الشرعية على تلك الدقائق نفيًا وإثباتاً إشكال.

وفي حكم الاضطراب الإكراه على التصرف في مال الغير؛ فإنه يجوز معه التصرف فيه، ولكن مع الضمان. وما قيل في وجه عدم الضمان مع الاضطراب،^٣ من وجوب البذل على المالك، غير جار هنا.

الإكراه على
التصرف في مال
الغير
عدم جريان وجه
عدم ضمان
المضطرب في
صورة الإكراه

١. حكاه صاحب الجواهر من بعض متفقي عصره، بل من بعض مشايخه المعاصرين؛ راجع: جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٠٠.

٢. جواهر الكلام، ج ٨، ص ٣٠٠.

٣. نقله الشيخ الطوسي في الخلاف (ج ٦، ص ٩٥) عن بعض الناس والظاهر أن قائله من العامة ونقله المحقق في الشرائع (ج ٣، ص ١٨٢) بلا بيان قائله.

الحالة العاشرة: كونه من الأراضي المتسعة والأنهار الكبيرة

ما استدَلَّ به على
جواز التصرف

فإنه يجوز فيها التصرف الجزئي، كالجلوس للاستراحة والنوم والصلاة ونحو ذلك من الحوائج في تلك الأراضي، وكذا الشرب والتبريد والاعتسال والحمل للرفقاء من مياه تلك الأنهار؛ لوجوه:

١. السيرة القطعية

الأول: السيرة القطعية؛ كما تمسك بها في الجواهر لعمل المسلمين في جميع الأعصار والأمصار على ذلك، ما لم يعلم كراهية المالك.^١

٢. الحرج الشديد

الثاني: الحرج الشديد؛ كما تمسك به في الغنائم، حيث قال:
إنه لو توقف الاستعمال في المذكورات على الإذن لزم الحرج الشديد، سيما في الأسفار في البلاد الكبيرة التي لم يردها قبله.^٢

كلام كاشف الغطاء

وكذا في كشف الغطاء، حيث قال:
لأن المالك للملك ومالكة أذن في ذلك، كما في الأراضي المتسعة المؤدى فيها المنع إلى لزوم الحرج العام، فيسري إلى الخصوص، كما في المياه إن لم

١. جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٨٣.

٢. غنائم الأيام، ج ١، ص ١٥٥.

يترتب ضرر على بعض المالكين أو العابرين أو الشاربين.^١

وإن ناقش فيه في الجواهر:

مناقشة الجواهر
لكلام كاشف
الغطاء

بعدم اقتضاء نفي الحرج في الدين والضرر والضرار، حلّ أموال المسلمين المحرّمة في الكتاب والسنة وفطرة العقل مجاناً بلا عوض، وإلا اقتضى ذلك إباحة كثير من المحرّمات، ولعلّه بعموم التحريم يستكشف أنّه "لا حرج" لا يتحمّل في الحرمة المزبورة؛^٢ إلى آخره.

ولكن يمكن دفعه بأنّه ليس في المحرّمات ما يلزم من الاجتناب عنه الحرج العام الذي هو المعيار في الترخيص هنا، كي يتمّ النقض المذكور

دفع مناقشة الجواهر

وأنّ عموم التحريم أوّل الكلام؛ إذ المستدلّ أخذ عموم نفي الحرج وكشف به عن نفي العموم في الحرمة، كما هو الحال في جميع موارد التمسك بدليل نفي الحرج.

والمستشكل عكس الأمر، حيث إنّهُ استكشف عن عموم الحكم عدم الحرج فيه. ولو انفتح باب هذا الإشكال لانسدّ به باب قاعدة الحرج، بأن يقال: إنّهُ بعموم الإيجاب يستكشف أنّه لا حرج في وجوب الوضوء أو الغسل في البرد الشديد.

على أنّ الحرج وعدمه ليس أمراً مستكشفاً بدليل شرعي، بل هو أمر خارجي يحصل بوجود أسبابه ويرتفع بارتفاعها، وليس للدليل الشرعي مساس فيه وجوداً وعدمًا.

الثالث: إنّ تلك الأراضي والمياه باقية بالنسبة إلى التصرفات المذكورة على الإباحة الأصلية؛ كما استدلّ به أيضاً في الغنائم، قال:

٣. بقاؤها على
الإباحة الأصلية

ولم يحصل اليقين برفعها إلّا في غير تلك الاستعمالات ولا ينصرف ما دلّ

١. كشف الغطاء؛ ج ٣، ص ٢٩.

٢. جواهر الكلام، ج ٨، ص ٢٨٢-٢٨٣.

على المنع من التصرف في مال الغير إلى ذلك.^١

الرابع: بناء العمل من جميع طبقات الناس قبل الإسلام وبعده على تلك التصرفات، ولم يظهر من الشرع الردع عنها وإيكال الرخصة فيها على إذن المالك.

ولا يكفي العمومات المانعة من التصرف في مال الغير بغير إذنه، في الردع؛ لما عرفت من أنها منصرفة إلى غير ذلك، بل كل ما وضع من كل ملة من القوانين بالنسبة إلى التصرف في ملك الغير بغير إذنه من التضمن والتأديب وغيرها منصرفة عن ذلك إلا أن صدر النص في ذلك بالخصوص؛ وإلا فلا يكفي تلك القوانين العامة في إيجاب الضمان أو الحبس على من تصرف فيه بهذه التصرفات الجزئية؛ لانصراف أذهان المجاعلين لتلك القوانين والقضاة المحاكمين بها والمأمورين المجريين لها وسائر طبقات الناس العاملين بها عن ذلك، فلا يعدون المتصرف الكذائي مجرمًا عاملاً بخلاف تلك القوانين.

الخامس: ما استظهر المحقق القمي من عبارة العلامة المجلسي في شرح التهذيب والوحيد البهبهاني في ختام المفاتيح^٢ والحلي في السرائر، من أن هذه التصرفات حق في ملك الناس للمسلمين،^٣ حيث حكى عن شرح التهذيب أنه قال:

والظاهر أن للمسلمين في المياه حق الشرب والوضوء والغسل والاستعمالات الضرورية، كما شهد به عادة السلف من عدم استيذان الملاك في ذلك والأخبار الكثيرة الدالة بفحوايها عليه؛^٤ إلى آخر ما ذكره.

وظاهر الاستشهاد بعادة المتصرف يعطي كون الأراضى الكبيرة أيضاً كذلك؛ لعدم جريان عادة المتصرفين بالاستيذان من المالك بالنسبة إلى التصرفات الجزئية.

١. غنائم الأيام، ج ١، ص ١٥٥.

٢. والظاهر أن ما ذكره المؤلف ﷺ سهو من قلمه الشريف؛ إذ مفاتيح الشرائع للفيض الكاشاني.

٣. غنائم الأيام، ج ١، ص ١٥٢؛ لاحظ: السرائر، ج ٢، ص ٣٨٣-٣٨٤؛ مفاتيح الشرائع، ج ٣، ص ٣٣٦؛ ومصابيح الظلام، ج ٤، ص ٢٢٨.

٤. حكاة في غنائم الأيام، ج ١، ص ١٥٢؛ لاحظ: ملاذ الأخيار، ج ١١، ص ٢٣٣.

٤. بناء جميع الناس على هذه التصرفات

انصراف عمومات المانعة من التصرف في مال الغير عن هذه التصرفات

٥. كون هذه التصرفات حقاً للمسلمين

إثبات الحق
للمتصرف في
الأراضي الكبيرة في
غاية الصعوبة

ولكن إثبات الحق لهم فيها بحيث لا يكون للمالك منعهم عنها، في غاية الصعوبة.
ولذا اقتصر كثير منهم على صورة عدم ظهور كراهة المالك، كما هو القدر المتيقن
مما ذكر من الأدلة البتية.

الاستدلال بالأدلة
اللفظية على ثبوت
الحق والمناقشة
فيه

وأما ما تمسك^٢ به من الأدلة اللفظية من الأخبار الدالة على أن:
الناس في ثلاثة شرع سواء: الماء والكلاء والنار.^٣

ففيه: أن تلك المساواة إنما هي قبل عروض الملكية والاختصاص لأحد، وأما
بعده فلا؛ مع أنه لا ريب في ثبوت الاختصاص فيها، كما لو أحرز الماء في آنية أو
مصنع أو حوض أو نهرو نحو ذلك؛ وبعد تحقق الاختصاص والملكية لأحد، لا وجه
للمتمسك بها في إثبات حق فيه لآخر؛ ولذا لم ينقل من أحد متا القول بعدم ملك الماء
إذا أحرزه في المصنع ونحوه.

نعم، عن بعض العامة عدم الملك بذلك، وإنما يفيد الأولوية؛ لإطلاق النص
المزبور،^٤ ولكنه ساقط عندنا؛ لعدم منافاة النص للملكية، بل على فرض إفادة
الأولوية أيضاً يمكن أن يقال: لمن ثبت له الأولوية، منع غيره عن التصرف فيه؛ لدليل
الأولوية.

٦. ثبوت الترجيح
بعد التعارض
بالعموم من وجه

السادس: ما تمسك به في الغنائم من أن:

النسبة بين العمومات الدالة على طهورية الماء خصوصاً في مقام الامتنان،
مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾،^٥ ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ﴾^٦

١. البيان، ص ١٢٩؛ ذخيرة المعاد، ج ٢، ص ٢٣٨؛ كفاية الأحكام، ج ١، ص ٨٣؛ ومستند الشيعة، ج ١٥، ص ٥٥.
٢. كما استدلل به في جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ١١٦.
٣. بحار الأنوار، ج ٦٣، ص ٤٤٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٦؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٣٩.
٤. حكاة في جواهر الكلام، ج ٣٨، ص ١١٦؛ لاحظ: روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٠٤-٣٠٥.
٥. الفرقان، ٤٨.
٦. الأنفال، ١١.

وقوله عليه السلام: «خلق الله الماء طهوراً»^١ ونحو ذلك؛^٢ وما دلّ على حرمة التصرف في مال الغير، عموم من وجه؛ والأولى معتمدة بالأصل و الاعتبار والعمل والاشتهار ورفع الضيق والحرَج والإعسار؛^٣ إلى آخره.

وفيه: أنَّ العمومات المذكورة لا تدلّ إلّا على حكم حيثيٍّ وهو لا يعارض ما يدلّ على خلافه بعروض جهة في متعلّقه، كقول الشارع مثلاً «الغنم حلال» في مقابل قوله «الأرنب حرام»، فإنّه لا يعارض ما دلّ على حرمة المال المسروق حتّى يلاحظ فيهما الترجيح؛ إذ الغنم بما هو غنم حلال، ولو كان بما هو مسروق محرماً فلا تنافي بينهما؛ وكذا هنا، فإنّ الماء بما هو ماء مطهر للحدث، ولو كان بما هو مال الغير الذي لم يعلم إذنه غير مطهره، فلا تنافي بينهما كي يحتاج إلى الترجيح.

السابع: ما تمسك به في الغنائم^٤ أيضاً من الأخبار الواردة في البئر ومنزوحاته؛^٥ و من الأخبار التي وردت في الأمر بالشرب والتوصّي إذا لم يتغيّر.

منها: موقّعة سماعة [عن الصادق عليه السلام] قال:

سألته عن الرجل يمرّ بالماء وفيه دابةٌ منتنةٌ قد انتنت. قال: إذا كان النتن الغالب على الماء، فلا يتوصّأ ولا تشرب.^٦

بل الظاهر منها أنّ الرواة كانوا يعلمون عدم الضرر من جهة عدم رضا المالك، و إنّما كان سؤاله عن مضرة التغيّر وعدمها.

١. وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٣٥، ح ٩؛ نقلاً عن المحقق في الاعتبار، ج ١، ص ٤٠؛ مع تفاوت يسير في ألفاظه؛ و لاحظ: الخلاف، ج ١، ص ١٧٣.

٢. راجع: وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٣٣-١٣٦، باب أنّه طاهر مطهر يرفع الحدث و يزيل الخبث.

٣. غنائم الأيام، ج ١، ص ١٥٥.

٤. غنائم الأيام، ج ١، ص ١٥٥-١٥٦.

٥. راجع: وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٧٠-١٩٦، أبواب الماء المطلق، أبواب ١٤-٢٣.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٦، ح ٧؛ وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٣٩، ح ٦، في المصادر كلّها: «دابة ميتة» بدل «دابة منتنة»، و كذلك فيها «فلا يتوصّأ ولا يشرب»، بدل «فلا يتوصّأ ولا تشرب».

و من الأخبار التي نفي فيها البأس عن البول في الماء الجاري^١، قال:

فأتبها بالإطلاق وترك الاستفصال يدل على جواز مثل هذا التصرف في المياه المملوكة، فالتصرف بالشرب والتوضي أولى بالجواز^٢.

و من الأخبار التي وردت في ترخيص استعمال مياه الحياض^٣ والغدران^٤ و غيرها.

وفيه: أنه يرد عليه ما أوردنا على سابقه، من كون هذه الأحكام أحكاماً حيثية؛ فالترخيص في الشرب والتوضي من حيث العوارض المسؤول عنها، لا ينافي المنع من حيث التصرف في مال الغير؛ وإحراز الرواة عدم الضرر أعم من أن يكون ذلك من جهة عدم رضا المالك أو من جهة كون البئر من الآبار المستبلة، والغدير من الغدران المباحة ونحو ذلك. فجزد سؤالهم من مضرة التغير وعدمه لا يدل على كونهم عالمين بعدم الضرر من جهة عدم رضا المالك؛ لاحتمال أن يكون عدم الضرر عندهم من الجهات الأخرى.

هذا كله بناء على عدم كون ذلك من باب الإذن بشاهد الحال؛ وإلا - كما هو المحكى عن ظاهر جمع^٥ - لتخرج هذه المسألة عن موضوع بحثنا.

ولكن الظاهر أن ذلك ليس من باب الإذن؛ إذ رب مالك ليس له أهلية الإذن. وقيام إذن الولي مقام إذن المالك فرع توجه الولي أولاً إلى المولى عليه؛ إذ رب ولي - من الوصي أو الحاكم - ليس لهم علم بولائيتهم؛ لعدم اطلاعهم على موت من لهم الولاية على أطفاله، وثانياً إلى مال المولى عليه؛ إذ رباً يكون لا يظهر لهم حال مال

المناقشة في
الاستدلال بهذه
الأخبار

عدم كون جواز هذه
التصرفات من باب
الإذن

١. راجع: وسائل الشيعة، ج١، ص ١٤٣-١٤٤، باب ٥ من أبواب الماء المطلق.

٢. قال المحقق القمي في غنائم الأيام، ج١، ص ١٥٦.

٣. راجع: وسائل الشيعة، ج١، ص ١٦٢، ح ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج١، ص ٤١٧، ح ٣٦.

٤. راجع: وسائل الشيعة، ج١، ص ١٦٣، ح ١٤؛ تهذيب الأحكام، ج١، ص ٤١٧، ح ٣٦؛ والغدران جمع غدِير: مكان يجتمع فيه الماء.

٥. حكاه عنهم في جواهر الكلام، ج٨، ص ٢٨٢؛ لاحظ: الحاشية على مدارك الأحكام، ج٢، ص ٣٨٤.

المولّى عليه تفصيلاً ولا يعلمون أن له ملكاً كذاثياً إلا بعد مدّة؛ وكيف يمكن استناد تصرف الناس إلى الإذن مع عدم اطلاع من له الإذن على متعلّق الإذن؛ بل يمكن أن يكون المالك نفسه لا يكون مطلعاً عن أنّ له مالاً في معرض حاجة الناس وإن كان يأذن لو كان له اطلاع عليه، ولكنّ الإذن التقديري كالأكل التقديري لا يسمّن ولا يغني من جوع.

كما أنّه ليس من باب الحقّ؛ لما عرفت من قصور الأدلّة عن إثباته، بل هو تصرف لم يعلم من الشارع المنع عنه، إمّا من أجل بقائه على الإباحة الأصليّة أو من أجل الحرج أو غير ذلك.

ثمّ إنّ مقتضى الحرج، الجواز حتّى مع نهي المالك أيضاً، كما جزم به كاشف الغطاء^١، وهو ليس ببعيد؛ وإن كان المتيقّن من السيرة وغيرها غير هذه الصورة؛ فالإقتصار في الترخيص في التصرف على غير صورة نهي المالك لو لم يكن أقوى، لكنّه أحوط.

والظاهر أنّ الحكم لا يتفاوت بغضب النهر أو الأرض المتسعة؛ لأصالة بقاء الحكم السابق، كما صرح بذلك في الغنائم، قال:

فإذا غصب النهر المملوك فلا ينتفي بذلك حقّ شرب المسلمين وتوضيهم واغتسالهم، فهو مستصحب، كما صرح به المرتضى^٢ وغيره^٣ في المكان المغصوب. نعم، قد يمكن الحكم بعدم جوازه للغاصب؛ لأنّ الظاهر كراهة المالك لذلك؛^٤ انتهى.

أقول: مقتضى الوجه الثالث، وهو بقاء تلك الاستعمالات على الإباحة الأصليّة

١. كشف الغطاء؛ ج ٣، ص ٤٩.

٢. نسب الشهيد الأوّل في ذكرى الشيعة (ج ٣، ص ٧٧) هذا القول إلى السيّد المرتضى.

٣. نسب الشهيد الأوّل في الدروس (ج ١، ص ١٥٢) هذا القول إلى العلامة أبي الفتح الكراجكي.

٤. غنائم الأيّام، ج ١، ص ١٥٧.

عدم كون هذه
التصرفات من باب
الحق

هل مقتضى الأدلّة
جواز التصرف حتّى
مع نهي المالك؟

-كما استدَلَّ به في الغنائم^١ أيضاً- صحّة صلاة الغاصب أيضاً، ولكن مرّ الاحتياط مع نهى المالك.

١. غنائم الأثام، ج ١، ص ١٥٥.

الحالة الحادية عشر: كون صاحبه من أصحاب البيوت التي تضمنتها

الآية الشريفة

وهي قوله تعالى:

﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ
أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ
عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ
صَدِيقِكُمْ [لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً]...﴾^١

فإنه لا خلاف في أنه يجوز الأكل من البيوت المذكورة وإن لم يعلم إذنه، كما صرح
به في بعض النصوص المفسرة للآية، كمرسل ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله عليه السلام:
في قول الله عز وجل: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ﴾، قال: الرجل يكون له وكيل
يقوم في ماله، فيأكل بغير إذنه.^٢

وصحيح الحلبي:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هذه الآية ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا

١. النور، ٦١.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٢٧٧، ح ٥؛ وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٨٢، ح ٥.

مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ» إلى آخر الآية، قلت: ما يعني بقوله «أَوْ صَدِيقِكُمْ»؟ قال: هو والله، الرجل يدخل بيت صديقه، فيأكل بغير إذنه^١.

وخبر أبي أسامة، عن أبي عبد الله عليه السلام:

في قوله عز وجل: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ»، الآية، قال عليه السلام: بإذن وبغير إذن^٢.

كما أنه لا خلاف ظاهراً في أنه لا يجوز الأكل مع العلم بالكراهة، فلعله من أجل انصراف الأدلة عن هذه الصورة؛ بل يمكن أن يقال يلحق الظن القوي بالعلم؛ لانصراف النصوص من هذه الصورة أيضاً؛ بل صريح الجواهر^٣ وظاهر المحكي عن كشف اللثام^٤ وغيره^٥، كفاية مطلق الظن في عدم الجواز؛ نظراً إلى انصرافها عنه^٦.

وقد يعتمد في اشتراط عدم العلم بالكراهة في جواز الأكل، على الجمع بين الآية وبين الأدلة الناهية عن التصرف في مال الغير بغير إذنه^٧.

وفيه: أنه لا وجه للجمع، بعد كون النصوص بإطلاقها مخصصة للأدلة الناهية. وقد يعتمد فيه على الاقتصار بالقدر المتيقن فيما خالف الأصل^٨.

وفيه: أنه لا إجمال في النصوص حتى يؤخذ بالقدر المتيقن، بل إطلاقها محكم ما لم ينصرف إلى صورة خاصة.

والعمدة في قيد العلم أو الظن بعدم الكراهة^٩، الانصراف المذكور؛ وإلا فلا وجه للجمع ولا للأخذ بالمتيقن مع الإطلاق.

عدم الخلاف في
حرمة الأكل مع
العلم بالكراهة

عمدة الدليل على
اختصاص الجواز
بصورة عدم العلم
والظن بالكراهة هو
انصراف أدلة الجواز

١. الكافي، ج ٦، ص ٢٧٧، ح ١؛ وسائل الشريعة، ج ٢٤، ص ٢٨٠-٢٨١، ح ١.

٢. وسائل الشريعة، ج ٢٤، ص ٢٨٣، ح ٧؛ المحاسن، ج ٢، ص ٤١٥-٤١٦، ح ١٧١.

٣. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٠٧.

٤. حكى عنه في جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٠٧؛ لاحظ: كشف اللثام والإبهام، ج ٩، ص ٣١٣.

٥. غاية المرام، ج ٤، ص ٧٠؛ الروضة البهية، ج ٧، ص ٣٤١؛ ومسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٩٩.

٦. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٠٧؛ كشف اللثام والإبهام، ج ٩، ص ٣١٣.

٧. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٠٧.

٨. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٠٧.

٩. كذا في النسخة والأنسب أن يقال: العمدة في قيد عدم العلم أو الظن بالكراهة الخ.

الحالة الحادية عشر: كون صاحبه من أصحاب البيوت التي تضمنتها الآية

فرض إنصراف
الأدلة عن صورة
عدم الإذن في
دخول البيت

بل يمكن أن يقال بانصرافها عن صورة عدم الإذن في دخول البيت، فلو نهى عن
الدخول في البيت أو علم من حاله عدم رضاه به، لا يحلّ له الأكل منه، وفقاً لمحكّي
السرائر^١ و صريح الجواهر^٢.

ما أفاد في التنقيح

و استدللّ في محكّي التنقيح بأنّ:

الأكل يستلزم الدخول الذي هو بغير الإذن غير جائز، والنهي عن اللّازم
نهى عن ملزومه، وبأنّ الأصل حرمة أكل مال الغير بغير إذنه؛ خرج ما
خرج بالاتفاق، فبقي الباقي على أصله، وبأنّ إذن الدخول قرينة على إذن
الأكل، و حيث لا إذن فلا قرينة^٣.

ورّد في المستند:

الأوّل، بمنع الاستلزام أولاً، وإنّما هو إذا كان يقول "في بيوتكم" ومنع استلزام حرمة
اللازم لحرمة الملزوم مطلقاً، وإنّما هو فيما يكون التلازم من جهة الترتّب لا التوقّف.
والثاني، بأنّ الأصل بعد الدليل المزيل، غير ملتفت إليه.
والثالث، بأنّ مرجعه أيضاً إلى أصالة عدم الجواز اللازم رفع اليد عنها بما ذكر^٤؛
انتهى كلامه.

أقول: إنّ ما ردّ به الأوّل من منع الاستلزام فيما يكون التلازم فيه من جهة التوقّف،
جديد متين، لأنّ ما يتوقّف عليه الشيء لا يلزم أن يكون محكوماً بحكم الشيء، كالحجّ
بالدابة المفضوبة؛ بخلاف ما يترتّب على الشيء، فإنّ اللازم كونه محكوماً بحكم
الشيء.

وأما ما ردّ به الثاني، من أنّ الأصل بعد الدليل المزيل، غير ملتفت إليه؛ ففيه: أنّ
الأصل وإن كان كذلك، إلّا أنّه إذا كان المزيل مزيلاً له من الأصل؛ وأما مع انصرافه

١. حكاة في التنقيح الرائع، ج ٤، ص ٦٠؛ وكشف اللثام والإبهام، ج ٩، ص ٣١٤؛ لاحظ: السرائر، ج ٣، ص ١٢٤.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤١١.

٣. حكاة في جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤١٠؛ لاحظ: التنقيح الرائع، ج ٤، ص ٦٠.

٤. مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٤٢.

عن مورد - كما فيما نحن فيه - حيث إن نصوص الترخيص منصرفة عن صورة حرمة الدخول في البيت فلا، بل الأصل هو المرجع.

نعم، يرد على الدليل الثالث أنّ عدم الإذن لا يضّر، لاتفاق النصوص^١ والفتاوى^٢ على عدم اعتبار الإذن هنا، وإلا فلا تبقى خصوصية للبيوت المذكورة مع أنهم صرحوا باستثناء المقام عن قاعدة حرمة التصرف في مال الغير بغير إذنه.^٣

وهنا مسائل:

الأولى: [عدم الفرق بين ما يخشى فسادَه و عدمه]

أنّه لا فرق في المأكول بين ما يخشى فسادَه في يومه وبين غيره؛ لإطلاق النصوص؛ مضافاً إلى ما في بعضها من التنصيص بالتمر الذي لا يشك في كونه ممّا لا يخشى فسادَه، كرواية زرارة، عن الصادق عليه السلام:

الاستدلال على
عدم الفرق

في قول الله عزّ وجلّ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقُكُمْ﴾، قال: هؤلاء الذين سَمَى الله عزّ وجلّ في هذه الآية يأكل بغير إذنه من التمر والمأدوم، وكذلك تأكل المرأة بغير إذن زوجها؛ وأمّا ما خلا ذلك من الطعام، فلا.^٤

وصحيح زرارة، أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام:

سألته عما يحل للرجل من بيت أخيه من الطعام؟ قال: المأدوم والتمر، وكذلك يحل للمرأة من بيت زوجها.^٥

١. وسائل الشريعة، ج ٢٤، ص ٢٨٠-٢٨١، ح ١؛ ص ٢٨٢، ح ٥؛ ص ٢٨٣، ح ٧.

٢. مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٩٩؛ رياض المسائل، ج ١٣، ص ٤٧٧؛ الشرح الصغير في شرح مختصر النافع؛ ج ٣، ص ١١٦؛ ومستند الشريعة، ج ١٥، ص ٤٠.

٣. الروضة البهية، ج ٤، ص ١٣٧-١٣٨؛ مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٩٨؛ كفاية الأحكام، ج ٢، ص ٦١٩-٦٢٠؛ رياض المسائل؛ ج ١٣، ص ٤٧٦-٤٧٧؛ جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٠٦.

٤. وسائل الشريعة، ج ٢٤، ص ٢٨١، ح ٢؛ الكافي، ج ٦، ص ٢٧٧، ح ٢؛ إلا أن فيه «تَقَطُّعُ المرأة من منزل زوجها بغير إذنه» بدل «تأكل المرأة بغير إذن زوجها»

٥. وسائل الشريعة، ج ٢٤، ص ٢٨٢-٢٨٣، ح ٦؛ المحاسن (للبرقي)، ج ٢، ص ٤١٦، ح ١٧٣.

الحالة الحادية عشر: كون صاحبه من أصحاب البيوت التي تضمنتها الآية

خلافاً لشاذ غير معروف، على ما عن الرياض من الفرق بينهما،^١ وإن حكاها في كشف اللثام عن المنع، حيث قال:

وقد قيد في المنع^٢ بخوف الفساد، كالبقول والفواكه - ثم قال - ولعله استند إلى نحو قول الصادق عليه السلام في خبر زرارة: «هؤلاء الذين سقى الله ﷻ في هذه الآية يأكل بغير إذنهم، من التمر والمأدوم»^٣؛^٤ إلى آخره.

إلا أنني ما وجدته في المنع.^٥ وأما الخبر الذي استدلل به عليه، فهو على خلافه أدل؛ ولهذا ذكرناه من شواهد خلافه، تبعاً للجواهر^٦ وغيره.^٧

وفي المستند، ذكر المستند لهذا القول ما في تفسير علي [بن إبراهيم]^٨ من أنه: لما هاجر رسول الله ﷺ وأخى بين المسلمين من المهاجرين والأنصار، قال: فكان بعد ذلك إذا بعث أحداً من أصحابه في غزاة أو سرية، يدفع الرجل مفتاح بيته إلى أخيه في الدين ويقول له: «خذ ما شئت وكل ما شئت» فكانوا يمتنعون من ذلك حتى ربما فسد الطعام في البيت، فأنزل الله سبحانه: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً»^٩؛ يعني إن حضر صاحبه أو لم يحضر.^{١٠}

١. حكاها في جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٠٨؛ لاحظ: رياض المسائل؛ ج ١٣، ص ٤٧٧.

٢. المنع (للشيخ الصدوق)، ص ٣٧١.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٨١، ح: ٢؛ الكافي، ج ٦، ص ٢٧٧، ح: ٢.

٤. كشف اللثام والإبهام، ج ٩، ص ٣١٤.

٥. نسبة هذا القول إلى الصدوق صحيحة، حيث قال في المنع (ص ٣٧١): «لا بأس أن تأكل من بيت أخيك وأبيك وصديقك ما تحشى عليه الفساد من يومه بغير إذنه، مثل: البقول، والفواكه، والبطيخ».

٦. جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤٠٩.

٧. كما في رياض المسائل، ج ١٣، ص ٤٧٧؛ ومستند الشيعة، ج ١٥، ص ٤٢.

٨. ما بين المعقوفتين أضفناه توضيحاً لما في مستند الشيعة.

٩. النور، ٦١.

١٠. وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٨٣، ح: ٨؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٩.

ولكنه رده به «أنه لا دلالة له على التخصيص، ومع ذلك لم يسنده إلى رواية»^١.
وعلى أي حال، لم يعلم لهذا القول قائل ولا له دليل.

نعم، الظاهر الاختصاص بما يعتاد أكله وشاع، دون نفائس الأطعمة التي تذخر غالباً ولا تؤكل شائعاً؛ لانصراف المطلق إلى ذلك، وهو غير بعيد.

الظاهر الاختصاص
بما يعتاد أكله

الثانية: [جواز شرب الماء]

أنه حكى عن غير واحد:

أنه يرخّص فيما يدلّ عليه الأكل بمفهوم الموافقة، كالشرب من مائه و
الوضوء به.^٢

بل صريح المستند أنهم:

عمّموه بالنسبة إلى مطلق الشرب ممّا يتعارف شربه.^٣

وهو جيّد بالنسبة إلى شرب الماء؛ وأما بالنسبة إلى غيره، فمحّل تأمل وإشكال،
فالأحوط رعاية الإذن فيه.

الأحوط رعاية الإذن
في غير الشرب من
سائر التصرفات في
الماء

الثالثة: [عدم اختصاص الأكل بالتمر والمأدوم]

أنه يظهر من قوله عليه السلام في خبر زرارة: «وأما ما خلا ذلك من الطعام، فلا»^٤،
اختصاص الترخيص بالتمر والمأدوم.

ولكن لم ينقل عن أحد القول بالاختصاص، ولعلّه بوحده لا يصلح لتقييد
المطلقات بكثرتها، فلا مناص إلا عن صرفه عن ظاهره، إمّا بحمل كلمة «لا» على

لامناص عن حمل
خبر زرارة على
خلاف ظاهر

١. مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٤٣.

٢. حكاه عنهم في جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤١٢؛ راجع: الروضة البهية، ج ٧، ص ٣٤٢؛ ورياض المسائل، ج ١٣، ص ٤٧٩.

٣. مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٤٤.

٤. وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٨١، ح ٢؛ الكافي، ج ٦، ص ٢٧٧، ح ٢.

الحالة الحادية عشر: كون صاحبه من أصحاب البيوت التي تضمنتها الآية

المرجوحية لا الحرمة، كما هو قريب، وإما بحمل الإشارة في كلمة «ذلك» على طعام البيوت المذكورة، لا على التمر والمأدوم، كما قيل؛ لكنه بعيد.

الرابعة: [عدم جواز غير الأكل من الشراء والحمل للأكل]

ظاهر النصوص اختصاص الرخصة بما في البيوت من المأكول، فلا يتعدى إلى شرائه بثمن يؤخذ من البيوت؛ للأصل، كما أن الظاهر اختصاص الرخصة بالأكل فيها، فلا يتعدى إلى حمل المأكول للأكل في غيرها، بل لا يتعدى إلى المأكول في غيرها؛ للاقتصار بالمتيقن.

الخامسة: [شمول الآية للأولاد والأجداد والجدات]

أنه يلحق بالأقارب المذكورة في الآية، الأجداد والجدات بالأولوية؛ لكونهم أقرب من الأعمام والأخوال.

إمكان شمول الآية
لفظاً للأجداد و
الأولاد

والأولى منهم بالإلحاق، الأولاد الذين هم أقرب من جميع من ذكر في الآية، مع إمكان تناول الآباء والأمهات، الأجداد والجدات، كتناول «بُيُوتِكُمْ» بيوت الأولاد.

بل قيل: إن المراد بـ «بُيُوتِكُمْ»، بيوت الأولاد؛^٢ لأن الولد وماله لأبيه، كما في الحديث؛^٣ إذ لا معنى لذكر بيوتهم أنفسهم هنا في عرض بيوت أقاربهم.

ولكن قيل في وجه ذكر بيوتهم هنا: إن فيه تنبيهاً على كون بيوت أقاربهم في ردیف بيوتهم، من حيث حلية الأكل منها.^٤ وقيل أيضاً: إن النكتة فيه بيان حلية أكل ما يوجد فيها، وإن لم يعرف مالكة.^٥

١. مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٤٣.

٢. زبدة البيان في أحكام القرآن، ص ٣٦٩؛ تفسير الصافي، ج ٣، ص ٤٤٨؛ وحكاة في مجمع البيان، ج ٧، ص ٢٤٥.

٣. راجع: وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٢-٢٦٣، ح ١؛ ص ٢٦٣، ح ٢؛ ص ٢٦٧، ح ٨؛ ص ٢٦٦، ح ٩؛ ج ٢٠، ص ٢٩٠-٢٩١، ح ٥.

٤. حكاة في مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٤٤؛ لاحظ: الروضة البهية، ج ٤، ص ١٣٩.

٥. حكاة في مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٤٤.

السادسة: [عدم التعدي إلى الأقارب الرضاعية]

الظاهر اختصاص الحكم بالأقارب النسبية، فلا يتعدى إلى الرضاعية؛ لأن النسبية هي المتبادر منها وهي حقيقة فيها، وإما تنزل الرضاعية منزلة النسبية في بعض الأحكام بدليل التنزيل المفقود في المقام؛ مضافاً إلى الأصل والاقتصار على القدر المتيقن.

ولكن لا فرق في النسبية بين الأبوين أو الأبي أو الأمي. فالأخ والعَم والحال شامل لجميعها، فيتناول حكم الآية جميعها بلا فرق بينها.

عدم الفرق بين الأبوين وغيره

السابعة: [المراد من «ما ملكتم مفاتيحه»]

المراد بـ «مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِيحَهُ»، قيل: هو العبد؛^١ وقيل: من له عليه ولاية؛^٢ وقيل: ما يجده الإنسان في داره ولا يعلم به.^٣

وقد مرّ في مرسل ابن أبي عمير،^٤ تفسيره بالرجل يكون له وكيل يقوم في ماله. و في تفسير علي [بن إبراهيم]،^٥ إيماء إلى كونه الأخ الديني للرجل الذي يدفع مفتاح بيته إليه. وعن الرياض:

تفسير «ما ملكتم مفاتيحه» في مرسل ابن أبي عمير

أن العمل بهما حسن؛ إلا أن حصر الفرد فيما تضمنناه مشكل؛^٦ إلى آخره. أقول: فحينئذ لا يكون عملاً بهما؛ إذ مفاد مرسل ابن أبي عمير، تفسير «من يملك المفاتيح» بالوكيل المزبور، والعمل بهذا المرسل لا يكون إلا بحصره فيه، وإلا فلوفرته بمعنى عام يكون الوكيل أحد مصاديقه، لا يكون هذا عملاً بالمرسل، والعمل به

١. حكاة في جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤١٣؛ راجع: المهذب البارع، ج ٤، ص ٢٣٧؛ مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٩٨.

٢. حكاة في المهذب البارع، ج ٤، ص ٢٣٧ وجواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤١٣؛ لاحظ: مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٩٨.

٣. حكاة في مفاتيح الشرائع، ج ٢، ص ٢٢٣ وجواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤١٣.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٢٧٧، ح ٥؛ وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٨٢، ح ٥.

٥. وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ٢٨٣، ح ٨؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٠٩.

٦. حكاة في جواهر الكلام، ج ٣٦، ص ٤١٣؛ لاحظ: رياض المسائل، ج ١٣، ص ٤٨١.

الحالة الحادية عشر: كون صاحبه من أصحاب البيوت التي تضمنتها الآية

حسن بتمام معنى العمل.

الحالة الثانية عشر: كونه مالاً للولد

فإنَّ للوالد التصرف فيه بما يأتي، مضافاً إلى الأكل الذي مرَّ في الحالة السابقة؛
فالكلام هنا يقع في مقامات:

المقام الأول: [جواز أخذ مال الولد]

أنَّه يظهر من عدَّة من الأخبار، أنَّ للوالد الرخصة في أخذ مال ولده والتصرف فيه كيف شاء.

الأخبار الظاهرة في إطلاق الرخصة

منها: ما رواه في الكافي، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام، في الرجل يكون لولده مال وأحبَّ أن يأخذ منه، قال:
فليأخذ، وإن كانت أمه حيَّة فما أحبَّ أن تأخذ منه شيئاً إلا قرضاً على نفسه.^١

ومنها: ما رواه محمد بن مسلم في الحسن، عن أبي جعفر عليه السلام قال:
سألته عن الرجل يحتاج إلى مال ابنه، قال: يأكل منه ما شاء من غير سرف،
وقال في كتاب علي عليه السلام: إنَّ الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلا بإذنه، و

الوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء.^١

ومنها: ما رواه الشيخ عن الحسين بن علوان، عن زيد بن علي، عن آبائه عليهم السلام،
[عن علي عليه السلام] قال:

أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله! إن أبي عمد إلى مملوك لي، فأعتقه
كهيسة المضرة لي، فقال رسول الله ﷺ: أنت ومالك من هبة الله تعالى
لأبيك، أنت سهم من كيناته ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِئَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ
الذُّكُورَ وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾،^٢ جازت عتاقة أبيك يتناول والدك
من مالك وبدنك، وليس لك أن تتناول من ماله ولا من بدنه شيئاً إلا
بإذنه.^٣

ويقرب منه ما رواه الصدوق في العيون والعلل عن محمد بن سنان.^٤

ومنها: ما رواه الشيخ في الموثق، عن سعيد بن يسار قال:
قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيجح الرجل من مال ابنه وهو صغير؟ قال: نعم.
قلت: يجح حجة الإسلام وينفق منه، قال: نعم، بالمعروف. ثم قال: نعم، يجح
منه وينفق منه أن مال الولد للوالد، وليس للولد أن ينفق من مال والده
إلا بإذنه.^٥

ومنها: ما رواه في الكافي والفضيلة في الصحيح عن محمد بن مسلم، عن
الصادق عليه السلام قال:

سألت عن رجل لابنه مال فيحتاج إليه الأب، قال: يأكل منه، فأما الأم فلا

١. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٢، ح: ١؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٥-١٣٦، ح ٥.

٢. الشورى، ٥٠-٤٩.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ١٠٤-١٠٥، باب ٦٧، ح: ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٣٥-٢٣٦، ح ٨٢.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٦، ح: ٩؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٥٣٤، باب ٣٠٢، ح: ١؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام،
ج ٢، ص ٩٦.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٤، ح: ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٥، ح ٨٨.

تأكل منه إلا قرضاً على نفسها.^١

ومنها: ما رواه في الكافي والتهذيب في الصحيح عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

قال رسول الله ﷺ لرجل: «أنت و مالك لأبيك»، ثم قال أبو جعفر عليه السلام: «و ما أحب له أن يأخذ من مال ابنه إلا ما يحتاج إليه مما لا بدّ منه، إن الله ﷻ لا يحب الفساد».^٢

وهذه الأخبار - كما ترى - ظاهرة في إطلاق الرخصة، مؤيدة بالرضوى: واعلم أنّه جائز للوالد أن يأخذ من مال ولده بغير إذنه، وليس للولد أن يأخذ من مال والده إلا بإذنه.^٣

فليس فيها ما يظهر منه الاختصاص بحال الحاجة إلا الرواية الأخيرة، ولكنها قاصرة عن إفادة الحرمة؛ لأن كلمة «ما أحب» لا يستفاد منها أزيد من الكراهة. وأما ما في روايتي محمد بن مسلم من كلمة «يحتاج»، فإثما هي في كلام السائل، فليس لها مفهوم دال على التقيد ناف للحكم عن غيره.

فما عن الشيخ في الاستبصار بعد إيراد خبري محمد بن مسلم وصحيحة الثمالي: يأنّ هذه الأخبار كلّها دالّة على أنّه إنّما يسوغ للوالد أن يأخذ من مال ولده إذا كان محتاجاً، فأما مع عدم الحاجة، فلا يجوز له أن يتعرّض له.^٤ لا يخلو من نظر، بل منع.

نعم، في قبالتها أخبار أخر دالّة على المنع، كصحيحة ابن سنان - الذي استظهر في

عدم تمامية كلام الشيخ في التقيد بفرض الاحتياج

الأخبار الدالّة على المنع

١. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٤٤، ح ٤؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٥، ح ١؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٧٦؛ ح ٣٦٤٨.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٤٣، ح ٢؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٣، ح ٨٣.

٣. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص ٢٥٥.

٤. الاستبصار، ج ٣، ص ٤٩.

الحدائق كونه «عبد الله»^١ - قال:

سألته يعني أبا عبد الله عليه السلام: ماذا يحلّ للوالد من مال ولده؟ قال: أما إذا أنفق عليه ولده بأحسن النفقة، فليس له أن يأخذ من ماله شيئا؛ إلى آخرها.

و رواية علي بن جعفر، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يأكل من مال ولده؟ قال: لا، إلا أن يضطر إليه فيأكل منه بالمعروف، ولا يصلح للولد أن يأخذ من مال والده شيئا إلا بإذن والده.^٢

ورواها الحميري في قرب الإسناد، إلا أنه قال:

لا، إلا بإذنه أو يضطر فيأكل بالمعروف أو يستقرض منه حتى يعطيه إذا أيسر.^٣

و خبر حسين بن العلاء قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يحلّ للرجل من مال ولده؟ قال: قوته بغير سرف [إذا اضطر إليه]،^٤ قال: فقلت له: فقول رسول الله ﷺ للرجل الذي أتاه، فقَدَّم أباه، فقال له: أنت ومالك لأبيك. قال: إنما جاء بأبيه إلى النبي ﷺ. فقال: يا رسول الله! هذا أبي، وقد ظلمني ميراثي من أمي، فأخبره الأب أنه قد أنفق عليه وعلى نفسه. فقال: أنت ومالك لأبيك ولم يكن عند الرجل شيء، أو كان رسول الله ﷺ يحبس الأب للابن؟^٥

الجمع بين الروايات

والجمع بينهما يحمل الطائفة الأولى على ترخيص الوالد في أخذ قدر النفقة الواجبة مما يأباه حديث إعتاق المملوك في رواية حسين بن علوان؛ وكذا يأباه التفصيل بين

١. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ٢٧٨.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٣، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٥، ح ٨٩.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٤-٢٦٥، ح ٦؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٢.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٥، ذيل ح ٦؛ قرب الإسناد، ص ٢٨٥، ح ١١٢٧.

٥. هكذا في المصدر.

٦. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٥، ح ٨؛ الكافي، ج ٥، ص ١٣٦، ح ٦؛ إلا أن فيه «أفكان رسول الله ﷺ» بدل

«أو كان رسول الله ﷺ»

الوالد و الأم و بينه و بين الولد؛ إذ لا فرق بين الوالد و الولد و الأم في هذه الجهة.

و كذا حملها على الأخذ قرضاً مما يأباه رواية ابن أبي يعفور التي فصل فيها بين الوالد و الأم؛ مع التصريح بجواز أخذ الأم قرضاً على نفسها؛ إذ على هذا يرتفع الفصل و الفرق بينهما.

و كذا حملها على الاستحباب بالنسبة إلى الولد، مضافاً إلى بعده في نفسه مما يأباه التفصيل أيضاً.

ولذا قال في الحدائق في أوائل كتاب البيع، بعد نقل التأويلات المذكورة:
و أنت خبير بما في ذلك كله من البعد، إلا أنه لا مندوحة عن المصير إليه؛ لعدم إمكان الوقوف على ظواهر هذه الأخبار، أي أخبار الترخيص - ثم قال - والأظهر عندي هو حمل هذه الأخبار وإن تعددت، على التقية؛ لاتفاق الأصحاب على ترك العمل بها - إلى أن قال - ويشير إلى ما ذكرناه من الحمل المذكور، الخبر الثالث^١، حيث إنه عليه السلام بعد أن نقل الخبر النبوي الدال على الحكم المذكور، أضرب عنه تنبيهاً أو إشارة إلى عدم صحته؛ و إلا فكيف ينقله وهو صحيح عنده، ثم يخالفه، ويسمي ذلك فساداً، و إن الله لا يحب الفساد^٢ انتهى كلامه.

أقول: وهو جيد، ولكن ظاهر خبر حسين بن العلاء صحة النبوي المذكور، إلا أنه عليه السلام أشار إلى وجه صدوره، وهو ترضية الولد، لا بيان الحكم الشرعي؛ ولذا قال: «أو كان رسول الله ﷺ يحبس الأب للابن؟»

عدم تمامية وجه الجمع من الحدائق

و الحاصل، أنه لا مناص عن طرح هذه الأخبار و ردّها إلى أهلها.

لا مناص عن طرح الأخبار

١. أي صحيح الثمالي (المؤلف). لاحظ: وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٣، ج ٢: الكافي، ج ٥، ص ١٣٥، ج ٣: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٣، ج ٨٣.

٢. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ٢٨٠.

المقام الثاني: [جواز أخذ مال الولد لحجة الإسلام]

إنه قال الشيخ في النهاية في باب المكاسب:

إذا كان للولد مال ولم يكن لوالده شيء، جاز له أن يأخذ منه ما يحج به حجة الإسلام. فأما حجة التطوع، فلا يجوز له أن يأخذ نفقتها من ماله إلا بإذنه.^١

وعن الشيخ المفيد في المقنعة، أنه قال:

إن كان الرجل لا مال له ولولده مال، فإنه يأخذ من مال ولده ما يحج به من غير إسراف ولا تقتير.^٢

واستدل له الشيخ في التهذيب برواية سعيد بن يسار قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيجز الرجل من مال ابنه وهو صغير؟ قال: نعم. قلت: يجز حجة الإسلام وينفق منه؟ قال: نعم، بالمعروف. ثم قال: نعم، يجز منه؛ إن مال الولد للوالد أن ينفق من مال والده إلا بإذنه، إن رجلاً اختصم هو وولده إلى النبي ﷺ، ففضى أن المال والولد للوالد.^٣

وقال العلامة في المختلف:

إن الرواية محمولة على من ليس له مال غير [مال] ولده، فإنه يجوز أن يقترض من مال ولده ويحج أو على من وجب عليه الحج واستقر في ذمته وفترط فيه، ثم تمكن من الاقتراض من مال الولد، فإنه يلزمه ذلك؛^٤ انتهى.

١. النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ص ٣٦٠.

٢. كذلك نسب هذه العبارة إلى الشيخ المفيد في مدارك الأحكام (ج ٧، ص ٥٢)، ذخيرة المعاد (ج ٢، ص ٥٦١) و الحداثق الناضرة، (ج ١٤، ص ١٠٩). لكن لا توجد في المقنعة العبارة بنصها أو بما يفيد معناها، نعم هو كلام الشيخ الطوسي في تهذيب الأحكام (ج ٥، ص ١٥).

٣. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥، ح ٤٤؛ لاحظ أيضاً صدر الرواية في باب المكاسب من تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٥، ح ٨٨؛ لاحظ أيضاً وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٩١، ح ١؛ وج ١٧، ص ٢٦٤، ح ٤.

٤. مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٠.

أقول: يمكن حمل عبارة النهاية التي في المكاسب على ما حمل عليه في المختلف أولاً من جواز الاقتراض، ولا يأبى عنه عبارة المقنعة المذكورة أيضاً؛ إلا أنه في حجّ النهاية صرح بوجوب الأخذ، حيث قال فيه:

من لم يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال، وجب عليه أن يأخذ من مال ابنه قدر ما يحجّ به على الاقتصاد ويحجّ؛ إلى آخره.

فإنه لا يناسب واحداً من الحملين المذكورين.

عدم تمامية هذا
الحمل

وغرض العلامة من الحملين إخراج الرواية عن خلاف القواعد المسلّمة، مثل أصالة براءة ذمّة الوالد عن وجوب الحجّ وقاعدة حصرو وجوب الحجّ بالاستطاعة الماليّة أو البدليّة، ولكن ذلك لا يرقع الخرم^٢؛ لكونها في جميع الحال مخالفة إمّا لأصالة براءة ذمّة الولد عن وجوب الإعطاء وإمّا لقاعدة حرمة التصرف في مال الغير بغير إذنه.

مضافاً إلى بُعد الحملين؛ لنافاهما قضاء النبي ﷺ، كما اعترض به عليه في المدارك^٣.

وحكى في الذخيرة ما أجاب به العلامة عن الرواية من الحملين، ثم قال:
وفي هذا الجواب بُعد، والعدول عن ظاهر الرواية الصحيحة لا يخلو عن إشكال^٤.

ما أفاده صاحب
الذخيرة حول الرواية

أقول: إن الرواية إن تمت حجّتها، يخرج بها عن جميع تلك القواعد؛ إذ الأصل لا يعارض الدليل، والعامة لا يعارض الخاص؛ ولكن هذه الرواية مساقها مساقي

الأقوى كون الرواية
محمولة على التقيّة

١. النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ص ٢٠٤.

٢. «الحزم» الثقب والشق. لاحظ: النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص: ٢٧.

٣. لاحظ: وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٩١، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥، ح ٤٤.

٤. مدارك الأحكام، ج ٧، ص ٥٣.

٥. ذخيرة المعاد، ج ٢، ص ٥٦١.

الروايات الواردة في المقام الأول المحمولة على التقية؛ لأجل معارضتها بالأخبار الخاصة التي مرّت فيه، وقد سمعت اتفاق الأصحاب على طرحها، وهذه الرواية من جملة تلك الروايات المطروحة؛ إذ لم يعمل بها إلا الشيوخان^١ وابن البراج^٢؛ فمع تركهم العمل بها لا يمكن إثبات مثل هذا الحكم المخالف للقواعد الشرعية بمثل هذا الخبر المبتلى بالمعارض الخاص أيضاً.

ما أفاد في الحدائق
حول الرواية

وقد أجاد في الحدائق، حيث قال في كتاب الحجّ:
إنّ هذه الرواية لا خصوصيّة لها بالبحث عنها، بل الواجب هو النظر في
جملة روايات المسألة والجمع بينها.^٣

ثمّ ذكر أخبار أخذ الوالد من مال الولد ممّا مرّ أكثرها في المقام الأول، وحمل أخبار
الترخيص على التقية لمعارضتها أخبار المنع، إلى أن قال:
وبهذه الأخبار - أي أخبار المنع - أخذ الأصحاب وعليها عملهم ولم
يحصل الخلاف بينهم، إلا في مسألة الحجّ كما عرفت، وأنت خبير بأنّ
المخالف في المسألة لا معنى لقوله بذلك في خصوص الحجّ، بل اللازم
عليه إمّا العمل بهذه الأخبار الدالة على الجواز مطلقاً أو تركها جميعاً؛ لأنّ
رواية الحجّ من جملة الروايات؛^٤ إلى آخره.

المقام الثالث: [جواز وطىء جارية الولد]

قال الشيخ في النهاية في باب المكاسب أيضاً:
إذا كان للولد جارية ولم يكن وطئها ولا مسّها بشهوة، جاز للوالد أن
يأخذها ويطأها بعد أن يقوّمها على نفسه بقيمة عادلة ويضمن قيمتها

١. تقدّم أنّ العبارة لا توجد في المقنعة للشيخ المفيد، نعم هذا كلام الشيخ الطوسي في تهذيب الأحكام (ج ٥، ص ١٥).

٢. المهذب، ج ١، ص ٣٤٩.

٣. الحدائق الناضرة، ج ١٤، ص ١١٠.

٤. الحدائق الناضرة، ج ١٤، ص ١١٤.

في ذمته، ومن كان له ولد صغار فلا يجوز له أن يأخذ شيئاً من أموالهم إلا قرضاً على نفسه؛^١ إلى آخره.

وعن الصدوق في المقتنع وأبيه في الرسالة:

ليس له أن يقع على جارية ابنته بغير إذنها، وله أن يقع على جارية ابنه بغير إذنه ما لم يكن مستها الابن.^٢

وعن الشيخ الاحتجاج على ما اختاره في النهاية بحسن محمد بن مسلم الذي مر صدره في المقام الأول، قال عليه السلام:

في كتاب علي عليه السلام: أن الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلا بإذنه، والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء، وله أن يقع على جارية ابنه إن لم يكن الابن وقع عليها، وذكر أن رسول الله ﷺ قال لرجل: أنت ومالك لأبيك.^٣

ومؤتق إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

سألت عن الولد يحل له من مال ولده إذا احتاج إليه؟ قال: نعم، فإن كان له جارية فأراد أن ينكحها، قومها على نفسه ويعلن ذلك. قال: وإذا كان للرجل جارية فأبوه أملك بها أن يقع عليها ما لم يستها الابن.^٤

ولكن في الاستبصار، رجع عما في النهاية من إطلاق الولد إلى التقييد بالصغار، فحمل إطلاق الأخبار على التقييد بالصغار، قال:

وما تضمنته الأخبار الأول من أن له أن يطأ جارية ابنه إذا قومها على نفسه ما لم يستها الابن، محمول على أنه إذا كان ولده صغيراً ويكون هو

تقييد الأخبار
بالصغار في
الاستبصار

١. النهاية في محرز الفقه والفتاوى، ص ٣٦٠.

٢. حكاة في مختلف الشيعة (ج ٥، ص ٣٣) عن الصدوق في المقتنع فقط لا عن أبيه في الرسالة، فاحكاة المؤلف سهو من قلمه الشريف. لاحظ: المنع (للشيخ الصدوق)، ص ٣٧١.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٦٢٢، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٣.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٨، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٥، ح ٩٠؛ راجع: مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ٤٢٣.

القيّم بأمرهم والناظر في أحوالهم، فيجري مجرى الوكيل، فيجوز أن يقومها على نفسه، على ما تضمنته رواية عبد الله بن سنان؛^١ انتهى.

و المراد برواية عبد الله ابن سنان، هو رواية ابن سنان الذي استظهر في الحدائق كونه «عبد الله»^٢ كما مرّ في المقام الأول، وهذا تصريح من الشيخ نفسه بكونه إياه.

و المراد بما تضمنته هو أنّه ﷺ قال فيها بعد الجملة التي مرّت في المقام الأول:

فإن كان لوالده جارية للولد فيها نصيب، فليس له أن يطأها إلا أن يقومها قيمة تصير لولده قيمتها عليه، فقال: ويعلن ذلك. قال: وسألته عن الوالد أيرزأ^٣ من مال ولده شيئاً؟ قال: نعم، ولا يرزأ الولد من مال والده شيئاً إلا بإذنه. فإن كان للرجل ولد صغار ولهم جارية، فأحب أن يفتصّها، فليقومها على نفسه قيمة، ثمّ ليصنع بها ما شاء، إن شاء وطئ وإن شاء باع.^٤

عدم تمامية هذا
الحمل

إلا أنّ الحمل المذكور لما لا يلائم بكلمة «مسّ الابن»؛ إذ الصغير ليس في معرض احتمال المسّ، فكلمة «المسّ» قرينة على كون المراد من الولد الكبير، فأراد الشيخ تقريبه إلى الأذهان، فقال:

ما أفاده الشيخ في
المسألة

إنّه يحتمل شيئين: أحدهما، ما لم يمّسها وإن كان صغيراً مولّى عليه؛ لأنّه إن ممّسها الابن وهو غير بالغ، حرّمت على الأب. والوجه الآخر إذا حملناه على البالغ، أن نحمله على أنّه أملك بها، على أنّ الأولى في ذلك والأفضل للولد أن يصير إلى ما يريد والده وإن لم يكن فرضاً واجباً.

ثمّ قال:

فأما ما رواه الحسن بن محبوب، قال: «كتبت إلى أبي الحسن الرضا ﷺ: أنّي كنت وهبت لابنة لي جارية حيث زوجتها، فلم تزل عندها وفي بيت زوجها،

١. الاستبصار، ج ٣، ص ٥٠-٥١.

٢. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ٢٧٨.

٣. «يرزأ» بمعنى «يصيب من ماله». راجع: شمس العلوم، ج ٤، ص ٢٤٩٤.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٣، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٥، ح ٨٩.

حتى مات زوجها، فرجعت إلي هي والجارية أفحل لي أن أطأ الجارية؟
قال عليه السلام: قومها قيمة عادلة وأشهد على ذلك، ثم إن شئت فطأها»^١.

فالوجه في هذه الرواية أن يقومها برضى منها؛ لأن البنت ليس تجري مجرى الأبن في أنه تحرم الجارية على الأب في بعض الأوقات إذا وطأها أو نظر منها إلى ما لا يحل لغير مالكة النظر إليه، لأن ذلك مفقود في البنت، بل متى ما رضيت كان ذلك جائزاً^٢ انتهى.

أقول: هذه الأخبار وما في معناها، كرواية علي بن جعفر في كتابه، عن أخيه موسى عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يكون لولده الجارية أيطؤها؟ قال عليه السلام: إن أحب^٣ إلى آخره.

الأقوى حمل هذه
الأخبار على ما
حمل عليه أخبار
المقام الأول

سبيلها كسبيل خبر المقام الثاني سبيل أخبار المقام الأول كلها معقودة بمحل واحد، بل ناشئة عن أصل واحد، فيرد على هذه ما يرد عليهما، وتحمّل هذه على ما تحمّل عليه هما؛ ولذا ذكر في الحدائق أخبار هذه المقامات الثلاثة وما يعارضها تحت عنوان واحد وعد جميعها بعدد واحد ورد جميعها بسبب واحد؛ فأخذ منها ما يخالف العامة ورد منها ما يوافقهم^٤.

وتحصّل من ذلك، أنه ليس للوالد التصرف في مال الولد، لا في الحج ولا في الإعتاق ولا في التزويج ولا في غير ذلك إلا بإذنه. نعم، لو لم يقم الولد بنفقته الواجبة

الحاصل عدم جواز
التصرف للوالد في
مال الولد مطلقاً

١. لاحظ: وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٧، ح ١؛ وتهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٥، ح ٩١.

٢. الاستبصار، ج ٣، ص ٥١.

٣. مسائل علي بن جعفر ومستدركاتهما، ص ١٤٢؛ لاحظ: وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢٦٦، ح ١٠. ذيل الرواية هكذا: «قال عليه السلام: إن أحب أن يقومها على نفسه قيمة ويشهد شاهدين على نفسه بثمنها فيطؤها، إن أحب وإن كان لولده مال وأحب أن يأخذ منه فليأخذ، وإن كانت الأم حية فلا أحب أن يأخذ منه شيئاً إلا قرصاً»

٤. الحدائق الناضرة، ج ١٤، ص ١٠٨-١١٥.

يجوز له أخذ مقدار ما يقوم بأوده^١ وسدّ خلّته، على ما يقتضي حكم النفقة مقتصداً في ذلك، لا الإسراف ولا التقتير.

١. الأود: العوج؛ راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٩٥.

الحالة الثالثة عشر: كونه مالاً للزوج

فأثبه نقل عن الأصحاب الاتفاق على أن للزوجة التصدق من ماله بالمأدوم.^١
قال العلامة في المنتهى:

نقل الاتفاق على
جواز التصدق
للزوجة من مال
الزوج بالمأدوم

لا يجوز للمرأة أن تأخذ من مال زوجها شيئاً -قلّ أم كثر-؛ إلاّ بالمأدوم
إجماعاً؛ لأنّ الأصل عصمة مال الغير؛

وقال رسول الله ﷺ: «لا يحلّ مال امرء مسلم إلاّ عن طيب نفس منه».^٢

وقال عليه السلام: «إنّ الله حرّم بينكم دماءكم وأموالكم، كحرمة يومكم هذا في
شهركم هذا في بلدكم هذا».^٣

أمّا المأدوم، فأثبه يجوز لها أن تأخذ منه الشيء اليسير ويتصدّق به ما لم يؤدّ
إلى الضرر بالزوج أو لم يمنعها بصريح القول وهو قول علمائنا.^٤

١. حكاة في مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ٤٢٦-٤٢٧.

٢. راجع: وسائل الشريعة، ج ٥، ص ١٢٠، ح ١؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٦٧، ح ١٩٥ بتفاوت في الألفاظ.

٣. بهذا اللفظ لاحظ: صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٩٨ و ج ٥، ص ٢٢٣ و راجع: الخصال، ج ٢، ص ٤٨٧؛ مستدرک الوسائل، ج ١٨، ص ٢٠٨؛ ح ٢٢٥١٦؛ و عوالي اللئالي العزيزية، ج ١، ص ١٦١، ح ١٥١ بتفاوت في الألفاظ.

٤. منتهى المطلب، ج ١٥، ص ٤٨٦-٤٨٧.

وقال الشهيد في الدروس:

للزوجة التصدق بالمأدوم من مال الزوج إلا مع نهيهِ أو إضراره وليس
لغيرها ذلك ولا لها تناول غير ذلك والمأدوم ما يؤتد به، كالملاح وفي
تعديته إلى الخبز والفاكهة نظراً انتهى.

الدليل على جواز
التصدق من مال
الزوج

و الدليل عليه موثقة ابن بكير، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يحل للمرأة أن تتصدق به من مال زوجها بغير
إذنه؟ قال عليه السلام: المأدوم.^٢

ولكن في مقابلها خبران آخران ظاهران في عموم المنع.

أحدهما: رواية علي بن جعفر عليه السلام:

أنه سأل أخاه موسى عليه السلام عن المرأة لها أن تعطي من بيت زوجها بغير إذنه؟
قال عليه السلام: لا، إلا أن يحللها.^٣

وثانيهما: رواية وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام التي ذكرها في آخر الفقيه، قال:

يا علي! ليس على النساء جمعة ولا جماعة ولا أذان» - إلى أن قال -: «و
لا تعطي من بيت زوجها إلا بإذنه.^٤

إلا أنه يمكن الجمع بينها بتخصيص عموم الخبرين بغير المأدوم.

قال في الحقائق:

ما أفاده في الحقائق
في وجه الجمع بين
الأخبار

و يحتمل العمل بظاهر هذين الخبرين، وحمل الأول على حصول الرضا
إن لم يصرح بالإذن وإلى ذلك يميل كلام صاحب الوسائل،^٥ إلا أن شهرة

١. الدروس الشرعية، ج ٣، ص ١٧١.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٢٧٠-٢٧١، ج ٢، ص ١٩، ص ٢١٤-٢١٥، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٦، ح ٩٤.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٢٧٠، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٦، ح ٩٥.

٤. من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٤؛ راجع: وسائل الشريعة، ج ٢٠، ص ٢١٢، ح ٦.

٥. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٢٧١، ذيل ح ٢، حيث قال: «أقول: هذا محمول على حصول الرضا وإن لم يصرح

الحكم بين الأصحاب، بل الاتفاق عليه - كما عرفت - يوجب المصير إلى التأويل الأول؛^١ انتهى.

المناقشة في هذا
الجمع

أقول: لو ألقى هذان الكلامان إلى العرف [وهما]: «للمرأة أن تتصدق من مال زوجها المأدوم بغير إذنه» و«ليس لها أن تعطي من بيت زوجها إلا بإذنه»، لا يفهم منهما إلا المنع من غير المأدوم والترخيص في المأدوم، من دون أدنى تأمل فيه.

وأما الحمل الثاني الذي مبناه على الفرق بين الرضا الباطني والإذن الصريح؛ ففيه: أنه إخراج لكلمة الإذن من ظاهرها إلى الرضا الباطني الذي ليس له مظهر في الخارج، وهو وإن كان حسناً في مقام الجمع الذي ينحصر طريقه فيه، أما مع وجود الجمع الأول الأقرب المقبول الذي عليه بناء الفقه وهو ملجأ الفقيه، فلا ينتقل الذهن منه إلى هذا الجمع، إلا بعد تنبيه من أمثال هؤلاء أرباب التصانيف، ومع عدم انتقال الذهن لا يقبل مثل هذا الجمع عند العرف الذي هو المعيار في فهم المقاصد من الألفاظ؛ ولهذا حصل الاتفاق منهم على استثناء المأدوم عن حكم العموم.

على أن سؤال السائل عما يحل للمرأة، يعطي أنه كان حليّة التصدق بشيء من ماله مرتكزاً في أذهانهم، وإثماً السائل أراد بالسؤال تعيينه لا أصل حليّته؛ وهذا أيضاً يؤيد الجمع المعروف الذي اتفقوا عليه.

ثم إنّ للعلامة في المنتهى جمعين آخرين، أحدهما لا بأس به، وإن كان الجمع المذكور أقرب منه، وهو أنه بعد ما نقل خبر علي بن جعفر المزبور، قال: وهو محمول على المنع مما يضربه أو يحمل التحليل على ما يعم اللفظ و شاهد الحال؛^٢ انتهى.

جمعان آخران
للعلامة

أقول: الأول منهما لا بأس به. وأما الثاني، فهو رجوع عن فرض عدم الإذن إلى

عدم تمامية الجمع
الثاني

بالإذن لما مرّ

١. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ٢٨٣.

٢. منتهى المطلب، ج ١٥، ص ٤٩٠.

الإذن؛ وهو كما ترى؛ كما أنه يرجع إلى ذلك استدلال العلامة في المنتهى، حيث إنه بعد ما ذكر موثقة أبي بكر الماضية، قال:

ولأن العادة قاضية بالسماح بذلك والرضا ببذله وطيب النفس عنه، فجرى مجرى صريح الإذن، كما لو قدم طعامه للأكل، فإنه يقوم مقام الإذن في تناوله^١.

فهذا أيضاً - كما ترى - رجوع إلى فرض الإذن؛ وعليه فلا يكون فرق بين المأدوم وغيره، وبين الزوجة وغيرها؛ مع أن المقصود التعبد على خلاف القاعدة في خصوص المأدوم لخصوص الزوجة. ولذا ردّ هو قول بعض الجمهور القائل بأنه: لو كان في بيت الرجل من يقوم مقام امرأته، كجاريته أو ابنته أو أخته أو أمه أو غلامه المتصرف في بيت سيده، يكون حكمه حكم الزوجة؛ لوجود المعنى فيه^٢.

بقوله:

والوجه عندي المنع عن ذلك؛ عملاً بالأصل السالم عن معارضة النص، والقياس ضعيف^٣.

وإلا ففقتضى ما ذكره من الدليل، جريان حكم الزوجة في كل من ذكر.

١. منتهى المطلب، ج ١٥، ص ٤٨٨.

٢. المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٥٦٥.

٣. منتهى المطلب، ج ١٥، ص ٤٨٩.

المشهور جواز
الأكل من الثمرة
للمأز

الحالة الرابعة عشر: كونه ثمرة للنخل أو الشجر

فإن المشهور أنه يجوز لمن يمر بشيء من النخل أو الشجر أو الزرع أن يأكل من ثمرها، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.^١

قال في السرائر في كتاب الأطعمة والأشربة:

إذا مر إنسان بمحائط غيره - يعني بستانه؛ لأن الحائط عبارة عن البستان - وبثمرته جاز له أن يأكل منهما، سواء كان في حال ضرورة أو حال اختيار ولا يأخذ منها شيء يحمله معه ما لم ينه صاحبه عن الدخول والأكل، فإن نهاه عن الأكل والدخول، فلا يجوز له الأكل والدخول. وقال المخالف: لا يجوز له الأكل منه إلا في حال الضرورة. دليلنا إجماع أصحابنا على ذلك، فإنهم لا يختلفون في ذلك؛^٢ انتهى.

وعن الخلاف: «الإجماع عليه في النخل والفواكه».^٣

١. الخلاف، ج ٦، ص ٩٨؛ السرائر، ج ٣، ص ١٢٦؛ ومسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٩٩.

٢. السرائر، ج ٣، ص ١٢٦.

٣. حكاة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٥٨ وجواهر الكلام، ج ٢٤، ص ١٢٨؛ لاحظ: الخلاف، ج ٦، ص ٩٨.

وعن الرياض:

لم نقف على مخالف فيه من قدمائهم إلا ما يحكى عن المرتضى في بعض كتبه.^١

الأخبار الدالة على
جواز أكل الماز

للأخبار الكثيرة التي ادعى تواترها^٢ منها: رواية عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام:

لا بأس بالرجل يمز على الثمرة ويأكل منها ولا يفسد، قد نهى رسول الله ﷺ أن تبني الحيطان بالمدينة لمكان المائة. قال: وكان إذا بلغ نخلة^٣ أمر بالحيطان، فخرقت لمكان المائة.^٤

ومنها: ما عن أبي الربيع، عن أبي عبد الله عليه السلام مثلها، إلا أنه قال عليه السلام: «ولا يفسد ولا يحمل».^٥

ومنها: مرسله الفقيه، قال: قال الصادق عليه السلام:

من مزبساتين، فلا بأس بأن يأكل من ثمارها ولا يحمل معه شيئاً.^٦

ومنها: ما رواه في التهذيب بطرق ثلاثة عن أبي داود، عن بعض أصحابنا، عن محمد بن مروان قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أمر بالثمرة، فأكل منها؟ قال عليه السلام: كل ولا تحمل. قلت: جعلت فداك! إن التجار قد اشتروها ونقدوا أموالهم. قال: اشتروا ما

١. رياض المسائل، ج ٩، ص ٤٥ وحكاة في مسالك الأفهام (ج ٣، ص ٣٧٢) عن السيد المرتضى في المسائل الصيداوية.

٢. المدعى هو ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٢٤.

٣. في الوسائل «نخله».

٤. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٢٩، ح ١٢؛ المحاسن، ج ٢، ص ٥٢٨؛ الكافي، ج ٣، ص ٥٦٩، ح ١.

٥. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٢٠٤، ح ٢؛ الكافي، ج ٣، ص ٥٦٩، ذيل ح ١.

٦. من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٨٠، ح ٣٦٧٨؛ لاحظ: وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٢٨، ح ٨؛ إلا أن فيه «يحمل منها شيئاً» بدل «يحمل معه شيئاً»

ليس لهم^١.

ومنها: ما عن يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:
سألته عن الرجل يمرّ بالبستان وقد حيط عليه أو لم يحيط عليه، هل يجوز له
أن يأكل من ثمره وليس يحمله على الأكل من ثمره إلا الشهوة، وله ما يغنيه
عن الأكل من ثمره؟ وهل له أن يأكل من جوع؟^٢ قال عليه السلام: لا بأس أن يأكل
ولا يحمله ولا يفسده.^٣

ومنها: ما عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:
سألته عن الرجل يمرّ بالنخل والسنبل والثمرة، فيجوز له أن يأكل منها من
غير إذن صاحبها من ضرورة أو غير ضرورة؟ قال عليه السلام: لا بأس.^٤
ومنها: ما رواه في الكافي^٥ وغيره^٦، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
قضى النبي ﷺ فيمن سرق الثمار في كُفّه؛ فما أكل منه فلا إثم عليه، و
ما حمل فيعزّز أو يُغرم قيمته، مرتين.^٧

يعنى قال ذلك مرتين.

ومنها: ما رواه علي بن جعفر عليه السلام في كتابه، عن أخيه موسى عليه السلام، قال:
سألته عن رجل يمرّ على ثمة فيأكل منها؟ قال: نعم، قد نهى رسول الله ﷺ
أن تستر الحيطان برفع بناءها.^٨

ومنها: ما عن الصدوق في إكمال الدين، بسنده عن محمد جعفر الأسدي، فيما

١. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٨٩، ح ٢٣؛ ج ٧، ص ٩٣، ح ٣٧؛ لاحظ: وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٢٧، ح ٤.

٢. في تهذيب الأحكام «يأكل منه من جوع».

٣. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٢٧، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٨٣، ح ٢٥٦.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٢٦، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٩٣، ح ٣٦.

٥. الكافي، ج ٧، ص ٢٣٠، ح ٣.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١١٠، ح ٤٨.

٧. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٢٦، ح ١؛ إلا أن في الكافي «فلا شيء عليه» بدل «فلا إثم عليه».

٨. مسائل علي بن جعفر ومستدركاها، ص ١٤٨، ح ١٨٨؛ لاحظ: وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٢٦، ح ٢.

ورد عليه من محمد بن عثمان العمري في جواب مسائله عن صاحب الزمان عليه السلام،
قال:

أمّا ما سألت عنه من أمر الثمار من أموالنا يمتّ به المارّ فيتناول منه ويأكل،
هل يحلّ له ذلك؟ فإنّه يحلّ له أكله ويحرم عليه حمّله^١.

و عن الطبرسي في الاحتجاج عن محمد بن جعفر، مثله^٢.

ومنها: ما رواه في مستطرفات السرائر، من كتاب مسائل الرجال و مكاتباتهم إلى
مولانا أبي الحسن عليّ الهادي عليه السلام، من مسائل داود الصّرمي، قال:
سألته عن رجل دخل بستاناً يأكل من الثمرة من غير علم صاحب
البستان؟ فقال: نعم^٣.

ومنها: ما رواه في المستدرك، عن رسول الله صلى الله عليه وآله:

أنّه رخص لابن السبيل والجائع إذا مرّ بالثمرة أن يتناول منها، ونهى من
إجل ذلك عن أن يحوط عليها، ويمنع ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله الأكل منها عن
الفساد فيها وتناول ما لا يحتاج إليه منها، وعن أن يحمل شيئاً، وإنّما أباح
ذلك للمضطرّ^٤.

ومنها: ما رواه في المستدرك أيضاً عن الصدوق في كمال الدين، بسند ينتهي إلى
موسى بن جعفر عليه السلام:

من حديث سلمان أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام مع عدّة من
الأصحاب دخلوا الحائط، فجعلوا يتناولون من حشف النخل، ورسول

١. حكاه عنه في وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٢٨-٢٢٩، ح ٩؛ راجع: كمال الدين وتمام النعمة، ج ٢، ص ٥٢١.

٢. الاحتجاج (للطبرسي)، ج ٢، ص ٤٨٠.

٣. السرائر، ج ٣، ص ٥٨٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٢٩، ح ١١.

٤. مستدرك الوسائل، ج ٧، ص ٩٤-٩٥، باب ١١، ح ١٣؛ ص ٣٥٨، باب ٥، ح ١؛ دعائم الإسلام، ج ٢، ص ١٠٨، ح ٣٥١.

الله ﷻ يقول لهم: كلوا من الحشف ولا تفسدوا على القوم شيئاً؛ إلى آخره.

وما فيها من الضعف منجر بما مرّ، مضافاً إلى تأييد بعضها ببعض وإلى تأييدها بالرضوى:

إذا مررت ببستان، فلا بأس أن تأكل من ثمارها، ولا تحمل معك شيئاً^١.

و بمثله في المنع^٢.

إلا أن في قبالتها أخباراً أخرى ظاهرة في المنع.

الأخبار الناهية عن
أكل المأز

كصحيح علي بن يقطين:

سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمر بالثمرة من الزرع والنخل والكرم و الشجر والمباطخ وغير ذلك من الثمر، أيحّل له أن يتناول منه شيئاً ويأكل من غير إذن صاحبه؟ وكيف حاله إن نهاه صاحب الثمرة أو أمره القيم وليس له؟^٣ وكم الحد الذي يسعه أن يتناول منه؟ قال عليه السلام: لا يحل له أن يأخذ منه شيئاً^٤.

ومرسل مروان بن عبيد:

قلت للصادق عليه السلام: الرجل يمر على قراح الزرع^٥ يأخذ منه السنبل؟ قال: لا. قلت: أي شيء السنبل؟ قال عليه السلام: لو كان كل من يمر به يأخذ منه سنبل، كان لا يبقى شيء^٦.

١. مستدرك الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٩، ح ١٥٥٩٩؛ كمال الدين وتمام النعمة، ج ١، ص ١٦١-١٦٦.

٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، ص ٢٥٥.

٣. المنع (للشيخ الصدوق)، ص ٣٧١.

٤. هكذا في بعض الكتب الفقهية كمجمع الفائدة والبرهان (ج ١١، ص ٣١١)، كشف اللثام (ج ٩، ص ٣١٦)، رياض المسائل (ج ٩، ص ٤٧) وجواهر الكلام (ج ٢٤، ص ١٢٩) وفي الوسائل والتهذيب «فليس له» بدل «و ليس» وفي الاستبصار «أو ليس».

٥. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٢٨، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩٢، ح ٣٥.

٦. «القراح» المزرعة التي ليس عليها بناء ولا شجر (المؤلف).

٧. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٢٧-٢٢٨، ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٨٥، ح ٢٦١.

و خبر مسعدة بن زياد المروئي عن قرب الإسناد، عن جعفر بن محمد عليه السلام:
 إنه سئل عما يأكل الناس من الفاكهة والرطب، فما هو حلال لهم؟
 فقال عليه السلام: لا يأكل أحد إلا من ضرورة، ولا يفسد إذا كان عليها فناء محاط،
 ومن أجل الضرورة نهى رسول الله ﷺ أن يبني على حدائق النخل والثمار
 بناء لكي يأكل منها كل أحد.^١

و خبر ابن مسلم المروئي في نوادر أحمد بن عيسى - على ما في المستدرک - عن أبي
 عبد الله عليه السلام أنه قال:

وليس للرجل أن يتناول من ثمرة بستان أو أرض إلا بإذن صاحبه إلا أن يكون
 مضطراً. قلت: فإنه يكون في البستان الأجير والمملوك؟ قال عليه السلام: ليس له
 أن يتناوله إلا بإذن صاحبه.^٢

و خبر محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام:
 سألت عن البستان يكون عليه المملوك أو أجير ليس له من البستان شيء،
 فيتناول الرجل من بستانه؟ فقال عليه السلام: إن كان هذا بهذه المنزلة لا يملك من
 البستان شيئاً، فما أحب أن يأخذ منه شيئاً.^٣

هذه الأخبار هي العمدة في أدلة المانعين الذين هم المرتضى من القدماء^٤، و
 تبعه العلامة في مكاسب المختلف، والمحقق الثاني وغيرهما من المتأخرين - على
 ما حكى عنهم^٥ - وعن الأستاذ الأكبر اختباره^٦، حيث رجحوها على الأخبار الأولى

١. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٢٢٩، ح ١٠؛ قرب الإسناد، ص ٨٠، ح ٢٥٩.
 ٢. مستدرک الوسائل، ج ١٣، ص ٣٥٩، ح ١٥٦٠؛ النوادر للأشعري، ص ١٧٠، ح ٤٤٤.
 ٣. وسائل الشريعة، ج ١٧، ص ٢٧١، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٨٠، ح ٢٣٨؛ إلّا أن فيه «أن أخذ منه
 شيئاً» بدل «أن يأخذ منه شيئاً»
 ٤. حكاية الشهيد الثاني في مسالك الأفهام (ج ٣، ص ٣٧٢) عن السيد المرتضى في المسائل الصيدوية.
 ٥. حكاية عنهم في مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ٤١١؛ لاحظ: مختلف الشريعة، ج ٥، ص ٢٦؛ إيضاح الفوائد، ج ١،
 ص ٤١٠؛ حاشية شرائع الإسلام، ص ٣٧٤؛ جامع المقاصد، ج ٤، ص ٤٧؛ والتنقيح الرائع، ج ٢، ص ١١٤.
 ٦. حكاية في جواهر الكلام (ج ٢٤، ص ١٣٠) والمقصود من الأستاذ الأكبر هو الشيخ جعفر كاشف الغطاء، راجع:

بموافقة الكتاب والأصول العقلية والنقلية وأولوا الأخبار الأول بتأويلات بعيدة.

كالحمل على حال الضرورة،^١ مع أن في بعضها التصريح بعدم الضرورة.

و كالحمل على ما علم الإذن فيه،^٢ مع أن في بعضها التصريح بعدم الإذن وعدم علم صاحب البستان.

و كالحمل على البلاد التي يعرف من أرباب بساتينها وزروعها عدم المضايقة في مثله، لوفورها عندهم؛^٣ مع أن غير واحد منها في بساتين المدينة التي قد علم عدم وفورها فيها.

و كالحمل على الأكل اليسير جداً، للذوق والامتحان؛^٤ مع أن فيه تجويزاً لأصل الأكل وإقراراً لتخصيص عموم الكتاب والستة إجمالاً، إلا أنه خص التخصيص بالأكل اليسير والأمر فيه سهل ويسير؛ لكونه قريباً من قول المشهور بكثير.

و الأبعد من الكل حملها على من يجوز الأكل من بيوتهم.^٥

مضافاً إلى عدم ملائمة هذه المحامل بما في غير واحد منها من التفصيل بين الأكل والحمل.^٦

والحق هو ما ذهب إليه المشهور^٧؛ لكون أخبار الجواز صريحة في الحلّة.^٨

التأويلات التي ذكرها القائلون بالمنع

الحق ما هو المشهور؛ لعدم صراحة الأخبار المانعة خلافاً للأخبار المجوزة

شرح الشيخ جعفر على قواعد العلامة، ص ١١٠.

١. لاحظ: مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٢٢٤.

٢. لاحظ: مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٦.

٣. لاحظ: الوافي، ج ١٨، ص ١٠٧٩.

٤. لاحظ: مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٢٢٤.

٥. حكاة في مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٢٢٤.

٦. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٩٢، ذيل ٣٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٢٨؛ ومستند الشيعة، ج ١٥، ص ٥٤.

٧. غاية المراد، ج ٣، ص ٥٧؛ والحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ٢٨٦.

٨. راجع: وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٢٠٣، باب جوار أكل المتأزم الثمار ولا يُفَيْد ولا يُحْمَل ولا يُفَيْد.

وأما أخبار المنع فليست صريحة في المنع، لإمكان حملها على الحمل أو على الكراهة جمعاً؛ مع أن ما في صحيح علي بن يقطين من نفي الحلّة يمكن أن يكون محطه مورد «نهي المالك وأمر القيم» الذي في آخر السؤال، بل يمكن أن يكون محط السؤال أيضاً أصلاً ذلك.

مضافاً إلى إمكان حملها على التقية أيضاً؛ لكون المنع مذهب المخالفين على ما في السرائر، حيث قال فيه في كتاب الأطعمة: «قال المخالف: لا يجوز له الأكل منه إلا في حال الضرورة.» ثم ذكر ما رواه المخالف عن النبي ﷺ^١.

ما أفاده في الحدائق

وصاحب الحدائق - حيث إنه يضابق عن حمل الأخبار الظاهرة في الوجوب أو الحرمة على الاستحباب والكراهة، ويجمع في أمثال هذا المقام الأخبار بحمل بعضها على التقية -، بقى هنا في ورطة الإشكال، حيث إنه لم يحضره مذهب العامة، كما أنه بعد تقوية القول المشهور معللاً بكثرة الأخبار الدالة عليه، قال:

إلا أن المسألة غير خالية عن شوب الإشكال؛ لعدم المحمل الظاهر لأخبار المنع، ولا يحضرنى الآن مذهب العامة في هذه المسألة؛ لتعرض هذه الأخبار عليه، فيؤخذ منها بما يخالفه؛^٢ انتهى كلامه.

ولكن ما سمعته من السرائر من مذهب العامة يخرجها عن ورطة الإشكال، فبعد ترجيح أخبار الجواز وحمل أخبار المنع على ما لا ينافيها، لا يكون التصرف الناشئ من إذن الشارع المستفاد من هذه الأخبار ظلماً ولا جوراً ولا خيانة ولا سرقة ولا أكلاً بالباطل ولا أي شيء سمي؛ لخروجه عن تحت هذه العناوين.

وما قيل من:

أن فتح هذا الباب يقتضي أن تضمحل أموال الناس.^٣

عدم اقتضاء الجواز
لاضمحلل أموال
الناس

١. السرائر، ج ٣، ص ١٢٦.

٢. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ٢٩٢.

٣. شرح الشيخ جعفر على قواعد العلامة، ص ١١٠.

ففيه: أنه إنما يقضي بذلك إذا كان مراد المجوزين سلب اختيار المالك وفتح باب التصرف بكلا مصراعيه على المائة، مع أنه ليس الأمر كذلك؛ إذ من أجاز ذلك إنما قيده بعدم نهي المالك، فبعد نهي المالك ينسد ذلك الباب ويغلق ويقف، فلا يكون للمائة فيه سبيل أصلاً.

عدم اقتضاء الجواز
لاستباحة زكاة
الفقراء وخمس
السادات

وأيضاً أورد على القول بالجواز بأنه يلزم منه «استباحة الأغنياء زكاة الفقراء وخمس السادات، مع القول بالتعلق بالعين».^١

والجواب عنه: أن زكاة الفقراء وخمس السادات تعلقاً بهذه الثمار التي تعلق بها حق للمائة، فلا يكون ما يأكله المائة متعلقاً للخمس والزكاة حينئذ؛ إذ تعلق الخمس والزكاة وحق المائة على الثمار في عرض واحد؛ فكما أوجب الشارع للفقراء والسادات الزكاة والخمس، كذلك أباح للمائة حق المائة، فالأغنياء من المائة إنما يأكلون ما أباحه الله لهم لا زكاة الفقراء ولا خمس السادات اللذين تعلقاً بغير ما يأكله المائة.

وذكر في الجواهر بعض التأييدات للمنع، حاكياً له عن المانعين، مع أنه ليس فيه تأييد له، ولذا ردّه فيه.^٢ فراجع حتى تقف الحال.

[الشروط المعتبرة في جواز الأكل]

ثم إن ظاهر النصوص والفتاوى اعتبار أمور ثلاثة في الجواز:

الأول: كون المرور اتفاقياً

فلو كان مقصوداً لم يحز لا لمحض قاعدة الاقتصار على المتيقن؛ ليرد عليه ما أورد

١. شرح الشيخ جعفر على قواعد العلامة، ص ١١٠.

٢. جواهر الكلام، ج ٢٤، ص ١٢٩-١٣٠.

في الجواهر من أنه

لا وقع لها مع فرض ظهور الأدلة الذي عليه المدار في جميع الأحكام.^١

بل لانصراف الأدلة عن المرور المقصود حتى أنه ما ذهبت أذهانهم إليه في أخبار المنع أيضاً ليحملوها عليه في مقام الجمع؛ وإلا كان من الممكن حمل أخبار الجواز على المرور الاتفاقى، وأخبار المنع على المرور المقصود؛ فانصرافهم عن هذا الجمع يعطي انصراف أذهانهم عن المرور المقصود في أخبار الجواز والمنع.

الثاني: أن لا يُفسد

للنهي عنه في غير واحد من الأخبار،^٢ والمراد به هدم الحائط وكسر الغصن و نحو ذلك؛ بل عن بعض الأصحاب زيادة أن لا يأكل منها شيئاً كثيراً بحيث يورث فيها أثراً بيتناً يصدق معه الإفساد عرفاً،^٣ بل في الروضة أن المراد به ذلك، حيث قال: المراد به أن لا يأكل كثيراً بحيث يؤثر فيها أثراً بيتناً يصدق معه الإفساد عرفاً، ويختلف ذلك بكثرة الثمرة والمآزة وقلتهما؛^٤ انتهى.

وهو حسن، لكن تخصيص المراد به وجعله شرطاً في الجواز، فيه خفاء؛ إذ مع كثرة الأكل يحرم ذلك الكثير الذي يصدق معه الإفساد، لا أصل الأكل؛ لأن أصل الأكل لا يمكن اشتراط جوازه بعدم الكثرة التي لا تتحقق إلا بعد تحققه؛ اللهم إلا أن يكون من الأول قاصداً لكثرة الأكل التي تتحقق معها الإفساد، فإنه يحرم حينئذ أصل الأكل؛ لكونه شروعاً فيما قصده من الإفساد.

١. جواهر الكلام، ج ٢٤، ص ١٣٣.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٢٧، ح ٥؛ ص ٢٢٩، ح ١٠ و ١٢.

٣. حكاة في الهدائق الناضرة، ج ١٨، ص ٢٩٣؛ راجع: مسالك الأفهام، ج ٣، ص ٣٧٣؛ مجمع الفائدة والبرهان، ج ٨، ص ٢٢٤؛ وملاذ الأخيار، ج ١٠، ص ٤١٠.

٤. الروضة البهية، ج ٢، ص ٢٤٢.

الثالث: أن لا يحمل منها شيئاً

بل يأكل في موضعه؛ لقوله ﷺ: «يَحِلُّ لَهُ أَكْلُهُ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ حَمْلُهُ»^١، وكذا غيره من النصوص.^٢

عدم اشتراط كون
الثمرة على الشجرة

وما عن بعض الأصحاب من شرط «كون الثمرة على الشجرة»^٣، فيه: أنه لا دليل عليه؛ لأنّ مورد الرخصة الأكل من ثمرها، وهو أعمّ من أن يكون على الشجر أو ساقطاً تحت أغصانه.

نعم، هو منصرف عن الثمر الذي جمعه صاحبه في مكان أو ظرف خاص.

[الرابع والخامس: عدم العلم أو الظنّ بالكراهة]

وقال في المسالك:

وزاد بعضهم رابعاً، وهو عدم علم بالكراهة. وخامساً: وهو عدم ظنّها، وهو حسن، وإن كانت الأخبار مطلقة، بل فيها ما يشعر بعدم اعتبارهما؛^٤ انتهى.

أقول: ولعلّ وجه استحسانه الخروج عن مخالفتهم؛ وإلا فلا وجه له مع الاعتراف بإطلاق الأخبار وبإشعار بعضها بعدم اعتبارهما.

ولذا قال في الحدائق، بعد نقل استحسان المسالك:

ويدفعه قوله في رواية محمد بن مروان: «قد اشتروا ما ليس لهم»، فإنّه يشعر بأنّ هذا حقّ للمائة ليس لهم المنع منه؛^٥ انتهى.

١. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٢٧، ح ٥؛ ص ٢٢٨، ح ٨.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٢٨-٢٢٩، ح ٩؛ الإحتجاج، ج ٢، ص ٤٨٠.

٣. حكاة في مسالك الأفهام (ج ٣، ص ٣٧٣) عن بعض الأصحاب واختاره المحقّق البحراني في الحدائق الناضرة (ج ١٨، ص ٢٩٣) والسبزواري في كفاية الإحكام (ج ١، ص ٥١٣) والطباطبائي في رياض المسائل (ج ٩، ص ٤٨).

٤. مسالك الأفهام، ج ٣، ص ٣٧٣.

٥. الحدائق الناضرة، ج ١٨، ص ٢٩٣.

حسن الاحتياط مع
ظن الكراهة وتعيينه
مع نهي المالك

وإن كان يرد على الحدائق أنه كيف يمكن دفعه، وإثبات حق للمائة بمجرد الإشعار في الخبر الضعيف الذي لم يعلم انجباره إلا بالنسبة إلى أصل جواز الأكل، فالاحتياط مع ظن الكراهة حسن، ومع علمها أحسن، ومع نهي المالك متعين.

تنبيهات

الأول: [عدم تعدي الحكم من الثمار]

إنه يظهر من تمثيل الراوي في صحيحة ابن يقطين للثمرة بمثل ثمرة المباطخ، صدق الثمرة على مثل البطيخ؛ ولذا قوى في المستند جريان حكم الثمرة عليه،^١ مع أنه قال قبل ذلك: إن الظاهر أو المحتمل اختصاص الثمرة بما يحصل من الشجر، سواء كان من الفواكه كالرمان والتين والتفاح و السفرجل ونحوها، أو لا كالجوز واللوز وأمثالهما؛ بل في الصدق على الثاني أيضاً تأمل؛^٢ إلى آخره.

أقول: سكوت الأكثر عن ذكر البطيخ ونحوه^٣ وتخصيص بعضهم بثمره النخل و الفواكه^٤ وبعضهم بالنخل،^٥ يوجب الشك في تعميم الحكم على مثل البطيخ؛ لأن الحكم على خلاف الأصل المسلم، فلا يخرج عنه إلا بدليل مسلم لا بمجرد تمثيل الراوي للثمرة به، خصوصاً في السؤال الذي أجاب الإمام عليه السلام عنه بالمنع عن الأكل. فالمتجه تخصيص الحكم بثمره النخل والفواكه؛ لأنهما المتيقن في الخروج عن الأصل.

الثاني: [عدم جواز الأكل بمقدار فاحش]

إن أخبار الرخصة ليس فيها إطلاق كي يحتاج إلى دليل مقيد بالنسبة إلى

عدم الإطلاق في
الأخبار بالنسبة إلى
مقدار الأكل

١. مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٥٢.

٢. مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٥١-٥٢.

٣. حكاة في مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٥٢.

٤. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٢؛ رياض المسائل، ج ٩، ص ٤٥.

٥. الرسائل العشر (للشيخ الطوسي)، ص ٣٣٠؛ كشف الرموز، ج ١، ص ٥٠٦؛ والمختصر النافع، ج ١، ص ١٣١.

مقدار الأكل، بل هي في مقابل السلب الكلي المركوز في الأذهان، فلا يستفاد منها إلا الرخصة بطريق الإهمال والإجمال، فالفرد المتيقن منه هو الأكل الغير الفاحش، خصوصاً مع احتمال أن يكون المراد بالإفساد هو الأكل الكثير الذي يتبين أثره. فما في المستند، من الاعتراف بالإطلاق ثم التقييد بالإجماع على نحو الإجمال، لا يخلو من نظر.

الثالث: [اختصاص الجواز بالثمرة التي بلغت حدّ الأكل]

إن منصرف الأخبار الثمرة التي بلغت حدّ اعتياد الأكل، فلا تشمل الرخصة فيها قبل بلوغ ذلك الحد؛ بل في الجواهر^٢ استظهر ذلك من خبر ابن سنان السابق^٣، وإن كان استظهاره ذلك لا يخلو من نظر.

ولكن ما قواه من منع الإباحة قبل بلوغ حدّ الأكل عادة هو الأقوى؛ لما ذكرنا من انصراف الأخبار عنه.

وقال في الجواهر:

ربما ظهر من بعض مشايخنا تعميم الحكم للثمرة وإن لم يبلغ حدّ اعتياد الأكل، وهو وإن كان قد يشهد له إطلاق كثير من النصوص، لكن ما ذكرنا أقوى وأحوط؛^٤ انتهى.

أقول: بعد ما اعترف بإطلاق كثير من النصوص لا تبقى قوة فيما اختاره؛ لأنه اعتمد في تقييد ذلك بخبر ابن سنان، وقد مرّ أن ظهوره فيما ادّعى محلّ نظر، فالأولى بل المتعين منع الإطلاق من أجل الانصراف عن المقام، لا قبول الإطلاق ثم تقييده بما يقصر عنه.

المناقشة في الوجه الذي أفاده في الجواهر

١. مستند الشيعة، ج ١٥، ص ٥٣.

٢. جواهر الكلام، ج ٢٤، ص ١٣٥.

٣. وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٢٠٣؛ ح: الكافي، ج ٣، ص ٥٦٩، ح ١.

٤. جواهر الكلام، ج ٢٤، ص ١٣٥.

الحالة الخامسة عشر: كونها مملوكة لامرأة

كلام الشيخ في
المسألة

فإنه قال الشيخ في النهاية بجواز التمتع بها من غير إذن سيدها، حيث قال:
لا بأس أن يتمتع الرجل بأمة غيره بإذنه، فإن كانت الأمة لامرأة جاز له
التمتع بها من غير إذنها، والأفضل ألا يتمتع إلا بإذنها.^١

وقال في التهذيب:

لا بأس أن يتمتع الرجل بأمة امرأة بغير إذنها، روى ذلك أحمد بن محمد
بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن علي بن
المغيرة، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمتع بأمة امرأة بغير إذنها،
قال عليه السلام: لا بأس به».

وعنه، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن داود بن فرقد،
عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «سألت عن الرجل يتزوج بأمة بغير إذن موالها،
فقال عليه السلام: إن كانت لامرأة، فنعم؛ وإن كان لرجل، فلا».

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن

الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا بأس بأن يتمتع الرجل بأمة المرأة؛ فأما أمة الرجل، فلا يتمتع بها إلا بأمره»؛ انتهى.

رجوعه عن أفاده

أقول: هذه الأخبار هي حجة الشيخ على ما اختاره في الكتابين^١ ولكنها شاذة لم ينقل العمل بها عن غيره من أصحابنا ورجع هو أيضاً في المسائل الحائريات، كما حكاها في السرائر، حيث قال:

لا يجوز نكاحها ولا العقد عليها إلا بإذن مولاتها بغير خلاف، إلا رواية شاذة رواها سيف بن عميرة أوردتها شيخنا في نهايته ورجع عنها في المسائل الحائريات، وقد سئل الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان عليه السلام في جملة المسائل التي سأله عنها محمد بن محمد بن الرملی الحائري، وهي معروفة مشهورة عند الأصحاب:

سؤال: وعن الرجل يتمتع بجارية غيره بغير علم منه، هل يجوز له ذلك أم لا؟

فأجاب: لا يجوز ذلك، وإن فعله كان آثماً عاصياً، ووجب عليه بذلك الحد، وقد ظن قوم لا بصيرة لهم بمن يعزى إلى الشيعة ويميل إلى الإمامية أن ذلك جائز؛ لحديث روه: «ولا بأس أن يستمتع الرجل من جارية امرأة بغير إذنها»^٢، وهذا حديث شاذ؛^٣ إلى آخره.

انتهى ما أردنا نقله من السرائر.

وفي الاستبصار، مال إلى طرح هذه الأخبار، حيث إنه بعد ما نقل خبر أبي بصير

١. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٥٧-٢٥٨، ح ٣٩ و ٤٠ و ٤١؛ لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ٣٩، ح ١ و ٢ و ٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٥٧؛ النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ص ٤٩٠.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ٣٩، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٥٧-٢٥٨، ح ٣٩؛ إلا أن فيها «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمتع بأمة امرأة بغير إذنها قال: لا بأس به.»

٤. السرائر، ج ٢، ص ٦٢٢.

الذي قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نكاح الأمة، قال: لا يصلح نكاح الأمة إلا بإذن مولاه^١.

و رواية البقباق، قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يتزوج الأمة بغير علم أهلها، قال: هوزنا، إن الله تعالى يقول: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾^٢.

قال:

وأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى - ثم ذكر الأخبار الثلاثة المذكورة، ثم قال - فلا تنافي ما بين هذه الأخبار والأخبار الأولى؛ لأن هذه الأخبار الأصل فيها واحد، وهوسيف بن عميرة، فتارة يرويه عن علي بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام وتارة عن داود بن فرقد وتارة عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة؛ ومع ذلك فالأخبار الأولى مطابقة لقول الله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ وذلك عام في النساء والرجال، وهذه الأخبار مخالفة لذلك، فينبغي أن يكون العمل بها أولى؛ ويمكن مع تسليمها أن نخص الأخبار الأولى بهذه الأخبار، فتحمل هذه الأخبار على جواز ذلك في عقد المتعة دون الدوام، والأخبار الأولى نخصها بذلك؛ لئلا تتناقض الأخبار؛^٣ انتهى.

عدم حجة الأخبار
المجوزة لسقوطها
بالحجرو ترك العمل

أقول: الأخبار الأولى عامة من جهتين: من جهة المالك ومن جهة النكاح؛ وأما الأخبار الأخيرة، فخاصة من جهتين؛ لاختصاصها بكون المالك امرأة والنكاح متعة.

١. الاستبصار، ج ٣، ص ٢١٩، ح ١؛ لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ١٢٠، ح ٤.

٢. النساء، ٢٥.

٣. الاستبصار، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٢؛ لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ١١٩-١٢٠، باب ٢٩، ح ١.

٤. الاستبصار، ج ٣، ص ١١٩-٢٢٠.

والجمع بينها بتخصيص العام بالخاص - كما هو ديدنهم من أول الفقه إلى آخره - وإن كان ممكناً؛ إلا أن ذلك فرع حجيتها، ولا حجية للأخبار الخاصة هنا؛ لسقوطها عنها بالهجر وترك العمل بها قديماً وحديثاً، حتى أن العلامة رحمته الله في المختلف لم يلتفت إلى هذه الأخبار أصلاً، حيث قال:

والوجه ما قاله الشيخ المفيد رحمته الله - ثم قال - ولنا قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ وما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر في الصحيح، قال: «سألت الرضا عليه السلام يتمتع بالأمة بإذن أهلها؟ قال: نعم، إن الله عز وجل يقول: ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾^١.

وفي الصحيح، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال:

سألت الرضا عليه السلام هل يجوز للرجل أن يتمتع من المملوكة بإذن أهلها وله امرأة أخرى؟ فقال: نعم، إذا كان بإذن أهلها إذا رضيت الحرّة. قلت: فإن أذنت له الحرّة يتمتع منها؟ قال: نعم.^٢

والأهل عام في الرجال والنساء؛ ولأنه تصرف في مال الغير بغير إذنه، فيكون محزماً^٣؛ انتهى.

إذ هو - كما ترى - استدل على ما اختاره بالآية والخبرين العامة من جهتين، مع كون دلالتها بالمفهوم، بل الأول من الخبرين وارد في بيان أصل جواز المتعة بعنوان الإجمال والإهمال، فلا نظرفيه إلى الإطلاق من الجهة المبحوث عنها.

فلو كان للأخبار المذكورة أول درجة للحجّة لكانت تتقدّم على جميع هذه الآية والأخبار؛ مع أنه رحمته الله أتم استدلاله بهذه العمومات من غير التفات إلى الأخبار المزبورة

١. وسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤٠، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٥٧، ح ٣٥.

٢. وسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤١، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٥٧، ح ٣٧.

٣. مختلف الشريعة، ج ٧، ص ٢٣٢-٢٣٣.

الخاصة حتى بتأويلها أو نسبتها إلى الشذوذ، بل رآها كأن لم تكن.

فالمتجه كون مملوكة المرأة كمملوكة الرجل في احتياج نفوذ عقدها إلى إذن المالك.

الأقوى عدم جواز
عقد مملوكة المرأة
بدون إذن مولاتها

الحالة السادسة عشر: كونه مملوكاً ومات مورثه

فإنه يجوز التصرف فيه في بعض الأحيان بأخذه من المالك ودفع قيمته إليه.

توضيح فرض
المسألة

توضيحه: أنه لو مات قريب المملوك، فإن كان ذاك القريب رقاً، فإله لمولاه ملكاً لا إرثاً؛ وإن كان حرّاً وكان له وارث آخر حرّاً، فيرثه الحرّ وإن كان بعيداً حتّى ضامن الجبرية، دون المملوك ولو كان قريباً حتّى الابن.

وأما إن لم يكن له وارث آخر حرّاً، بل انحصروارثه بالمملوك، فع وفاء التركة يُشترى المملوك من التركة وأعتق وأعطى بقيّة المال، وإن امتنع مالكة من البيع يقهر على بيعه؛ بل قال العلامة في القواعد:

دفع إليه القيمة وكان كافياً في الشراء وأخذ منه قهراً^١.

ولعله استند في كفايته في الشراء إلى رواية عبد الله بن طلحة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

هل يكفي دفع
القيمة عن الشراء؟

سألته عن رجل مات وترك مالاً كثيراً وترك أمّاً مملوكة وأختاً مملوكة، قال: تشتريان من مال الميت ثم تعتقان وتورثان. قلت: أرايت إن أبي أهل الجارية،

كيف يصنع؟ قال: ليس لهم ذلك، يَقُومَان قيمة عدل ويعطى ما لهم على قدر القيمة؛^١ إلى آخره.

ويقرب منه كلام صاحب الجواهر، حيث قال:

فيقهر حينئذ على إيقاع صورة البيع وَيَقُوم قصد المكره ورضاه مقام قصده ورضاه، مع احتمال عدم الحاجة إلى القهر على الصورة المزبورة، بل يَقُوم قيمة عدل وتدفع وَيَقُوم ذلك مقام بيعه أو أنّ من له الإكراه يكون موجباً قابلاً. قال عبد الله بن طلحة للصادق عليه السلام^٢.

ثم ذكر الرواية المزبورة.

أقول: قول الصادق عليه السلام «ليس لهم ذلك»، المراد به ليس لهم الإبراء عن البيع، فيكون قوله «يَقُومَان قيمة عدل» بياناً لخصوصية البيع من حيث قدر الثمن لنلّا يحذف فيه. فالمستفاد منه القهر على البيع، لا الأخذ ودفع القيمة، ليقوم ذلك مقام البيع.

وكيف كان، فيؤخذ منه قهراً، من دون رعاية إذنه ويعتق. ولا يكفي الشراء عن العتق، وإن احتمل في مجمع البرهان ذلك، حيث قال:

ويحتمل كفاية الشراء عن الإعتاق وحصوله بمجرد الشراء أو مع تسليم الثمن، كما في تقويم حصّة الشريك على المعتق. ويدلّ عليه ما في حسنة عبد الله بن سنان: «تشتري أمّه من ماله وتدفع إليها بقيّة المال»^٣ ومرسلتي ابن بكير^٤ فإنّها ظاهرة في الإعتاق بمجرد الشراء، ويمكن

١. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٥٠-٥١، ح ٥: الكافي، ج ٧، ص ١٤٧، ح ٦.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٥٢.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٥١، ح ٦: الكافي، ج ٧، ص ١٤٧، ح ٧.

٤. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٥٠، ح ٣: ص ٥٣، ح ٩: الكافي، ج ٧، ص ١٤٧، ح ٣: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٣٤-٣٣٥، ح ٧ و ٨.

الظاهر عدم الكفاية

هل يكفي الشراء
عن العتق؟

حمل الباقية عليه بأن المراد بـ«يعتق»، «فينعتق»؛ أو أنه إذا وقع الشراء المستلزم للعتق يصدق عليه أنه اشتراه وأعتقه. وهذا محتمل في العبارات كالروايات، ولكنه لا يخلو عن بُعد؛ لوجود «ثم» في بعضها، والأحوط إيقاع صيغة العتق كالشراء؛ انتهى.

المناقشة في ما
احتمله

أقول: الحمل الأول بعيد في نفسه، ولكن الحمل الثاني لا بعد فيه حتى مع وجود «ثم» بين الشراء والعتق؛ إذ وجود «ثم» بينهما كوجودها بين العتق والميراث كما في غير واحد من الأخبار؛^١ إذ كما أنّ وجودها بين العتق والميراث ليس للتراخي، بل لترتب الإرث على العتق ترتب الحكم على موضوعه، فكذا وجودها بين الاشتراء و العتق يمكن أن يكون كذلك.

إلا أنّ هذه الأخبار لضعفها لا تصلح لصرف الأخبار الصحيحة عن ظاهرها الذي هو الإعتاق بصيغته الخاصة.

ظاهر الأخبار
الصحيحة الإعتاق
بالصيغة الخاصّة

ثم إنّ الفكّ في الأبوين إجماعي،^٢ بل قيل: إنّ حكاية إجماعه متواترة؛^٣ مضافاً إلى النصوص الدالة عليه، كصحيحتي سليمان بن خالد^٤ وابن سنان^٥ ومرسلي ابن بكير^٦ وحسنة ابن سنان.^٧

الفكّ في الأبوين
إجماعي وفي الأولاد
خلافي

وفي الأولاد خلافي، مع شذوذ المخالف؛^٨ إذ لا دليل للمخالف إلا الأصل و

١. مجمع الفائدة والبرهان، ج ١١، ص ٤٩٧.

٢. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٤٩، ح ١؛ ص ٥٠، ح ٥؛ ص ٥٢، ح ٧.

٣. راجع: شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٩؛ مسالك الأفهام، ج ١٣، ص ٥٢؛ ورياض المسائل، ج ١٤، ص ٢٥٩.

٤. جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٥٨.

٥. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٤٩، ح ١؛ ص ٥١-٥٢، ح ٧؛ الكافي، ج ٧، ص ١٤٦-١٤٧، ح ١؛ ص ١٤٧، ح ٥.

٦. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٥٠، ح ٢؛ الكافي، ج ٧، ص ١٤٧، ح ٢.

٧. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٥٠، ح ٣؛ ص ٥٣، ح ٩؛ الكافي، ج ٧، ص ١٤٧، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٣٤-٣٣٥، ح ٧ و ٨.

٨. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٥١، ح ٦؛ الكافي، ج ٧، ص ١٤٧، ح ٧.

٩. راجع: كشف اللثام والإبهام، ج ٩، ص ٣٧٤؛ ومفتاح الكرامة (ط - القديمة)، ج ٨، ص ٦٨.

عمومات عدم توريث الرق الذي لا مسرح لهما مع الأخبار الخاصة الصحيحة أو
الحسنة أو المنجبة، كصحيحة وهب بن عبدربه^١ وصحيح جميل أو حسنه^٢ ورواية
سليمان بن خالد^٣ وخبر إسحاق بن عمار^٤.
مضافاً إلى الإجماع المحكى في السرائر^٥ وحكاية الوفاق في الروضة^٦، بل في
الجواهر:

أن المخالف غير محقق وإن كان قد اقتصر المرتضى^٧ و الديلمي^٨ و
الصدوق^٩ على من عداهم؛ لكن ذلك أعم من المخالفة.^{١٠}

وفي باقي الأقارب خلافي مع كثرة المخالف؛^{١١} ولكن الأقوى لزوم الفك؛ إذ لا دليل
لمن خالف إلا ما مر من الأصل وعمومات عدم توريث الرق، مع أن الأصل والعموم
لا يعارضان الدليل الخاص، وهي مراسلات ابن بكير^{١٢} والدعائم^{١٣} والوسيلة^{١٤} وخبر

الأقوى لزوم الفك
في الأقارب

١. وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ٢٥٩-٢٦٠، ح ٣؛ الكافي، ج ٦، ص ١٧٢-١٧٣، ح ١٠.
٢. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٥٠، ح ٤؛ الكافي، ج ٧، ص ١٤٧، ح ٤.
٣. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٥٣، ح ١٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٣٥، ح ١٠.
٤. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٥٢، ح ٨؛ ص ٢٣٩-٢٤٠، ح ١؛ الكافي، ج ٧، ص ١٣٦، ح ٨.
٥. السرائر، ج ٣، ص ٢٧٢-٢٧٣.
٦. الروضة البهية، ج ٤، ص ١٦٥.
٧. اقتصر السيد المرتضى في الانتصار (ص ٥٩٧) بفك الأبوين عن الرقية؛ لكنه صرح في رسائله (ج ١، ص ٢٦٤-٢٦٥) بفك سائر الأقارب أيضاً.
٨. صرح الديلمي في المراسم (ص ٢١٩) بعدم فك الأقارب عدا الأبوين.
٩. للشيخ الصدوق كلام في المنع (ص ٥٠٦) استفاد منه العلامة قوله بفك الأقارب؛ لاحظ: مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٢٨.
١٠. جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٥٨.
١١. لاحظ: جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٥٨-٥٩.
١٢. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٥٠، ح ٣؛ ص ٥٣، ح ٩؛ الكافي، ج ٧، ص ١٤٧، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٣٤-٣٣٥، ح ٧ و٨.
١٣. مستدرک الوسائل، ج ١٥، ص ٤٧٨، باب ٤٢، ح ١؛ ج ١٧، ص ١٤٨-١٤٩، باب ١١، ح ١؛ دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٣٨٦، ح ١٣٧٤.
١٤. الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ص ٣٩٧ «وروي في الحبد والجدة والأخ وجميع ذوي الأرحام كذلك».

عبد الله بن طلحة^١، وهي وإن كانت ضعيفة لكنها منجبرة بالعمل والإجماع المحكي عن الخلاف^٢، مضافاً إلى ما في مجمع البرهان من:

أنه يمكن أن يقال: [إن] عموم الآيات والأخبار والإجماع دلّت على توريث الوارث مطلقاً، حتى الزوج والزوجة، خرج منها المملوك مع وجود الحرّ بالإجماع والأخبار والاعتبار، وبقي الباقي تحتها، فيرث المملوك بأن يشتري ويعتق ويورث الباقي إن كان، فتأمل فيه؛^٣ انتهى.

وفي فكّ الزوجين أيضاً خلاف؛^٤ الأقوى لزومه؛ لصحيح خالد بن سليمان: كان على ^{عليه} إذا مات الرجل له امرأة مملوكة اشتراها من ماله وأعتقها ثم وزّتها.^٥

الأقوى لزوم فكّ
الزوجة وكذلك
الزوج

فإذا ثبت العتق في الزوجة يثبت في الزوج بالأولوية وبعدد الفصل؛ مضافاً إلى رسالة الدعائم^٦ في مطلق الوارث وإطلاق معقد إجماع الخلاف^٧، والعمومات الدالة على توريث الوارث مطلقاً،^٨ على ما أشير إليها.^٩

وقد يقال: إنه لا يمكن العمل بظاهر الصحيحة؛ لأنّ ظاهرها توريثها ما بقي من التركة جميعاً، فهو ينافي ما ثبت في محله^{١٠} من عدم الردّ عليها، إلا أن يلتزموا باستثناء

١. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٥٠-٥١، ح ٥؛ الكافي، ج ٧، ص ١٤٧، ح ٦.

٢. حكاة في جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٥٩؛ لاحظ: الخلاف، ج ٢، ص ٢٦-٢٧.

٣. مجمع الفائدة والبرهان، ج ١١، ص ٤٩٤.

٤. لاحظ: جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٥٩.

٥. وسائل الشريعة، ج ٢٣، ص ٨٩، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٣٧، ح ١٨.

٦. مستدرک الوسائل، ج ١٥، ص ٤٧٨، باب ٤٢، ح ١؛ ج ١٧، ص ١٢٨-١٢٩، باب ١١، ح ١؛ دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٣٨٦، ح ١٣٧٤.

٧. الخلاف، ج ٤، ص ٢٦-٢٧.

٨. نحو ما ورد في وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٦٣، باب أن الميراث يثبت بالنسب والسبب وأن الأقرب من النسب يمنع الأبعد إلا ما استثنى وحكم الإخوة من الرضاع ونحوهم وجملة من أحكام الموارث والحضانة، ح ١ و ٢؛ ص ٦٤، ح ٣؛ ص ٦٨، ح ١ و ٢.

٩. لاحظ: مجمع الفائدة والبرهان، ج ١١، ص ٤٩٤.

١٠. لاحظ: جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٢١-٢٢؛ المحاسن النفسانية، ص ٦٠؛ ومستند الشريعة، ج ١٩، ص ٣٩٨.

المقام من حكم عدم الردّ عليها، كما عساه يظهر من مصابيح الطباطبائي رحمه الله على ما في الجواهر؛^١ مع عدم ظهور استثناء المقام في كلامهم.

وإن حمل على توريثها باقي الربع الذي هو نصيبها من التركة، على أن يكون باقي التركة لشريكها في الميراث، فهوينا في نصوص المقام وهو انحصار الفك بمن ينحصر به الميراث؛ إذ مع عدم الانحصار يختص الميراث بالشريك، فلا يبقى للفك محل؛ فنظراً إلى ذلك، مال في الجواهر بل بنى على طرح الصحيحة والاقتصار على فك الزوج، دونها؛ عملاً بمعقد إجماع الخلاف وإطلاق المرسل الظاهرين في فك من ينحصر به الإرث على تقدير فكه.^٢

أقول: يمكن أن يقال بالفرق بين كون الشريك لها الإمام عليه السلام أو غيره من طبقات الوزات، فتفك في الأول من ريعها، وأما في غيره فلا، بل يختص الشريك بالميراث؛ ولا يبعد أن يكون المراد مما وزّمتها على عليه السلام في الصحيحة، الباقي من الربع لا باقي جميع التركة، كما هو الظاهر من العمومات التي دلّت على توريث الوارث مطلقاً، كما تمسك بها في مجمع البرهان،^٣ على ما حكيناه عنه، فتأمل.

١. جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٦٠. نقلاً عن الطباطبائي في المصابيح؛ لاحظ: مصابيح الأحكام، ج ٣، ص ٧٧٧-٧٧٨.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٦٠-٦١.

٣. تقدّم ما حكاه عن المحقّق الأردبيلي آنفاً، لاحظ: مجمع الفائدة والبرهان، ج ١١، ص ٢٩٤.

الحالة السابعة عشر: كونه مشتركاً و باع الشريك حصّته

فإنّ للشريك الآخر أخذه بالشفعة ونقله من ملك المشتري إلى نفسه من دون إذن المشتري بشروط و حدود ذكروها في كتب الشفعة. ونحن نذكرها هنا مع الإشارة إلى أدلتها بالإجمال في ضمن مطالب:

المطلب الأول: في محلّ الشفعة

اعلم أنّه لا خلاف في ثبوتها في الأرضين القابلة للقسمة، كالمساكن و العراص^١ و البساتين؛ للنصوص^٢ و الإجماعات المستفيضة^٣.

و أمّا غير القابلة لها منها، كالحمام و النهر و الطريق، ففيه خلاف.

وقوع الخلاف في
ثبوت الشفعة
في الأرضين الغير
القابلة للقسمة

١. «العرضة» كلّ بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء و الجمع العراض و العرضات. لاحظ: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٤.

٢. راجع: وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٣٩٩-٤٠٠، باب ٥ ثبوت الشفعة في الأرضين و الدور و المساكن و الأمتعة و كلّ مبيع عدا ما استثنى.

٣. شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٩٩؛ المختصر النافع، ج ٢، ص ٢٥٧؛ كشف الرموز، ج ٢، ص ٣٨٨؛ تذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ١٩٣؛ مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٢٦١؛ رياض المسائل، ج ١٤، ص ٥٤؛ الهدائق الناضرة، ج ٢٠، ص ٢٨٥؛ مفتاح الكرامة، ج ١٨، ص ٤٠٠؛ و جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٤٢.

فالمشهور - خصوصاً بين المتأخرين - عدم ثبوتها^١ للأصل والنصوص النافية لها فيها، كرواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: قال رسول الله ﷺ:

لا شفعة في سفينة ولا في نهر ولا في طريق ولا في رحي ولا في حمام^٢.

بناء على ما هو الظاهر من أنَّ ما ذكر من النهر وما بعده مثال لما لا يقبل القسمة من الأرضين، مؤيداً بالنصوص النافية للشفعة عن شريك غير مقاسم، بناء على ظهورها في كون مورد الشفعة قابلاً للقسمة^٣.

وعن المفيد والمرضى وابني زهرة وإدريس وأبي علي والقاضي ثبوتها فيها^٤ لمرسلة يونس عن أبي عبد الله عليه السلام:
الشفعة جائزة في كل شيء^٥.

وعن الفقيه:

واجبة في كل شيء من حيوان أو أرض أو متاع^٦؛ إلى آخره.

مؤيدةً بالنصوص المثبتة لها في المملوك^٧.

١. لاحظ: الحدائق الناضرة، ج ٢٠، ص ٢٩٢.

٢. من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٧٨، ح ٣٣٧٤؛ لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٥، ذيل ح ١.

٣. الظاهر أنه سهو من قلمه الشريف؛ إذ النصوص النافية للشفعة عن الشريك، إنما تنفيها عن شريك مقاسم؛ فتختص الشفعة بالشريك ما دام لم يقتسم المال، فإذا اقتسم فلا شفعة، كرواية عبد الله بن زين بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «لا تكون الشفعة إلا لشريكين ما لم يقاسما». ورواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا شفعة إلا لشريك غير مقاسم». لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٣٩٦، باب ٣ أن الشفعة لا تثبت للشريك إلا قبل القسمة فلو وقع البيع بعدها فلا شفعة؛ وسيأتي من المصنف أيضاً نفياً عما بعد القسمة.

٤. حكاة عنهم في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٢٦ وجواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٥٢؛ راجع: المقنعة (للشيخ المفيد)، ص ٦١٨، الانتصار، ص ٤٤٨؛ غنية النزوع، ج ٢٣٦، السرانج، ج ٢، ص ٣٨٩؛ ومجموعة فتاوى ابن جنيد، ص ١٨٦؛ ولم نعر عليه من القاضي ابن البراج فيما بأيدينا من كتبه بل قال بعدم الشفعة فيما لا يقبل القسمة. فراجع المهذب، ج ١، ص ٤٥٨.

٥. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٢، ح ٢؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، ح ٨.

٦. من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٧٩، ح ٣٣٧٧؛ لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٢، ح ٢.

٧. لملاحظة الروايات الدالة على ثبوت الشفعة في المملوك لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٢-٤٠٤، ح ٣.

وفيه: أن مرسل يونس معارض برواية السكوني المزبورة^١ وبمرسل الكافي:

إِنَّ الشَّفْعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْأَرْضِينَ وَالْأَرْضِينِ^٢

مضافاً إلى ضعفه بالإرسال، كضعف معارضه.

الأقوى الاقتصار
على المتيقن

فمع تصادم الأدلة من الطرفين وتكافؤهما من حيث الحجية وعدمها والاشتغال على الجهات المرجحة وعدمه، يبقى الأصل المذكور سالماً عن المعارض الذي يطمئن به، فيقتصر في الخروج عنه على المتيقن.

وقوع الخلاف في
غير الأرضين

وكذا غير الأرضين من الثياب والآلات والسفن؛ ففيه أيضاً خلاف: فعن أكثر المتقدمين وجماعة من المتأخرين، نعم؛^٣ لرواية يونس المذكورة.^٤

ولكن عرفت حال الرواية من جهة الضعف والابتلاء بالمعارض وكونها على خلاف الأصل، ولهذا ذهب أكثر أصحابنا - كما عن الخلاف - إلى العدم؛^٥ اقتصاراً في التسلط على مال المسلم بموضع الإجماع، وهو الأقوى.

نعم، يدل غير واحد من الأخبار على ثبوتها في المملوك،^٦ وهي وإن كانت صحيحة، إلا أنه لم ينقل العمل بها إلا عن العلامة في المختلف وبعض ممن تقدمه الذي لم يعرف؛^٧ ولهذا لا يمكن الاعتماد عليها في الخروج عن الأصل، خصوصاً مع اشتغال بعضها على ثبوتها في الحيوان مطلقاً^٨ وبعضها على نفيها عنه كذلك.^٩

١. من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٧٨، ح ٣٣٧٤؛ لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٥، ذيل ح ١.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٥، ح ٢؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، ذيل ح ٨.

٣. حكى عنهم في مختلف الشيعة (ج ٥، ص ٣٢٥-٣٢٧) وجواهر الكلام (ج ٣٧، ص ٢٤١) ثبوت الشفعة فيه.

٤. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٢، ح ٢؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، ح ٨.

٥. حكاة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٢٥-٣٢٧؛ راجع: الخلاف، ج ٣، ص ٤٢٥.

٦. لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٢-٤٠٤، ح ٣، ٤ و ٧.

٧. حكاة في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٥٠؛ لاحظ: مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٢٨.

٨. لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٢، ح ٢ وما في ذيله.

٩. لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٢-٤٠٤، ح ٣ و ٤.

فالقول بنفيها عن غير المنقول، هو الأجود.

هذا إذا كان مشاعاً. وأما إذا كان مقسوماً، فلا شفعة فيه بلا شبهة نصاً^١ وفتوى^٢ إلا مع الاشتراك في الطريق، فإنه يثبت فيه الشفعة بلا خلاف؛ للنص^٣.
وأحقوا الشرب من النهر والساقية والبر بالطريق، ولعله للإجماع^٤ إن تم، وإلا فالأصل العدم.

الأجود نفي الشفعة
ع. غ. أ. ق. ١.
عدم الشفعة في
المقسوم إلا مع
الاشتراك في الطريق

اختصاص الشفعة
بالبيع

ثم إن المشهور أنه يشترط في ثبوت الشفعة انتقال الشقص بالبيع^٥ فلا شفعة في غيره؛ لاختصاص النصوص^٦ بالبيع، بل في بعض النصوص إشعار بل ظهور في القيدية؛ مضافاً إلى أن ذلك مقتضى الأصل أيضاً، وحكي الإجماع عليه عن جماعة^٧ خلافاً لما حكي عن ابن الحنيد من ثبوتها في مطلق النقل أو في الهبة، على اختلاف التقنين^٨.

وعلى التقديرين، لم ينقل له دليل معتد به إلا ما عن المسالك من تعليل ثبوتها في مطلق النقل بـ «اشتراك الجميع في الحكمة الباعثة على إثبات الشفعة، وهو دفع الضرر عن الشريك»^٩.

وفيه: إن دفع الضرر حكمة لجعل الحكم لا علة للحكم ليدور مداره.

١. وسائل الشفعة، ج ٢٥، ص ٣٩٦، باب ٣ أن الشفعة لا تثبت للمشارك إلا قبل القسمة فلورفع البيع بعدها فلا شفعة.
٢. لاحظ: جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٥٧.
٣. وسائل الشفعة، ج ٢٥، ص ٣٩٨، باب ٤ ثبوت الشفعة بعد القسمة إذا بقيت الشركة في الطريق وبيع مع الملك.
٤. لاحظ: جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٥٨.
٥. لاحظ: مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٢٧٣.
٦. وسائل الشفعة، ج ٢٥، ص ٣٩٥-٣٩٦، باب ٢، ح ١؛ وسائل الشفعة، ج ٢٥، ص ٤٠٢، ح ٢.
٧. حكاها في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٦٦.
٨. حكاها عنه في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٦٦-٢٦٧؛ لاحظ: مختلف الشفعة، ج ٥، ص ٣٢٩-٣٣٠ و مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٢٧٤.
٩. مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٢٧٣-٢٧٤ وكذا لاحظ: مختلف الشفعة، ج ٥، ص ٣٣٩.

المطلب الثاني: في الشفيع

المشهور أنه يشترط في الشفيع أن يكون واحداً، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه،^١ يدل عليه صحيحة عبد الله بن سنان:

لا تكون الشفعة إلا لشريكين ما لم يتقاسما، فإذا صاروا ثلاثة فليس لواحد منهم شفعة.^٢

مؤيداً بمرسل يونس:

وإن زاد على اثنين، فلا شفعة لأحد منهم.^٣ وبالصحيح الواردة في الحيوان والمملوك.^٤

ولا معارض لها من هذه الجهة إلا حسننا منصور بن حازم، حيث أثبتا فيهما للشركاء،^٥ وخبر عقبة بن خالد كذلك،^٦ وخبر طلحة بن زيد^٧ والسكوني^٨:

الشفعة على عدد الرجال.

ولكتها لا تصلح لمعارضتها لكثرتها عدداً وقائلاً وموافقتها للعمومات كتاباً وسنة ومخالفتها للعامة^٩ وصراحتها في الدلالة لاحتمال إطلاق الجمع على الاثنين وكون الشفعة على عدد الرجال في البيوع الكثيرة، لا في البيع الواحد، بل يجب حملها على ذلك أو على التقية؛ جمعاً؛ ومع فرض تساويهما في جهات الترجيح،

١. مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٢٧٩-٢٨٠.

٢. الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، ح ٧؛ وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٠١-٤٠٢، ح ١؛ لكن ورد في الوسائل «ما لم يتقاسما» بدل «ما لم يقاسما».

٣. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٠٢، ح ٢؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، ح ٨.

٤. لاحظ: وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٠١-٤٠٢، باب ٧؛ باب أن الشفعة لا تثبت إلا بين شريكين لا أزيد فإن زادوا فلا شفعة لأحد منهم وثبتت الشفعة في الحيوان والمملوك.

٥. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٣٩٨، ح ١ و ٢؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٨٠، ح ٢؛ ص ٢٨١، ح ٩.

٦. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٣٩٩-٤٠٠، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٨٠، ح ٤.

٧. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٠٣، ذيل ح ٥؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٧٧، ح ٣٣٧١.

٨. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٠٣، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٦، ح ١٣.

٩. لاحظ: جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٧٤ والانتصار، ص ٤٥٠.

فيتساقطان، فيرجع إلى الأصل.

اشتراط قدرة الشفيع
على الثمن

ويشترط أيضاً قدرة الشفيع على الثمن، فلو كان عاجزاً عنه بطلت شفيعته؛ لأنها خلاف الأصل، فيقتصر في الخروج عنه على مورد اليقين، وهو ما إذا كان الشفيع باذلاً للثمن، مضافاً إلى الإجماع الذي ادّعى على اشتراط القدرة.^١

تأجيل الشفيع إلى
ثلاثة أيام في ما لو
ادّعى غيبة الثمن

ولكن لو ادّعى غيبة الثمن يؤجل إلى ثلاثة أيام. وإن طلب الأجل إلى أن يحضره من بلد آخر، فيؤجل ثلاثة أيام بعد مدة الرواح إلى تلك البلد و مجيئه، وإن لم يحضره بطلت شفيعته بلا خلاف ظاهراً؛^٢ لحسن علي بن مهزيار:

سألت أبا جعفر الثاني عليه السلام عن رجل طلب شفعة أرض فذهب على أن يحضر المال فلم ينص، فكيف يصنع صاحب الأرض إن أراد بيعها، أبيعها أو ينتظر محجيء شريكه صاحب الشفعة؟ قال عليه السلام: إن كان معه بالمصر، فلينتظره ثلاثة أيام فإن أتاه بالمال، وإلا فليبع وبطلت شفيعته في الأرض. وإن طلب الأجل إلى أن يحمل المال من بلد إلى بلد آخر فلينتظره مقدار ما يسافر الرجل إلى تلك البلدة وينصرف وزيادة ثلاثة أيام إذا قدم، فإن وافاه، وإلا فلا شفعة له.^٣

تقييد الأصحاب
الحكم بعدم تضرر
المشتري بالتأجيل

وهو وإن كان مطلقاً، لكن الأصحاب قيّدوا حكم تأجيله إلى أن يحضر المال من بلد آخر، بعدم تضرر المشتري بذلك،^٤ ولعله لدليل الضرر معتضداً بالإجماع الذي

١. غنية النزوع، ص ٢٢٥؛ جامع الوفاق والخلاف، ص ٢٨٤؛ مجمع الفائدة والبرهان، ج ٩، ص ١٩؛ رياض المسائل، ج ١٤، ص ٦٩؛ مفتاح الكرامة، ج ١٨، ص ٤٦٤؛ وجواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٤٧، ٢٧٩.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٨٣.

٣. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٠٦، باب ١٠، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٧، ح ١٧.

٤. قد قيّد به في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٠١؛ إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣٨٥؛ اللغة الدمشقية، ص ١٦١؛ جامع المقاصد، ج ٦، ص ٣٦٥؛ مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٢٨٥؛ مجمع الفائدة والبرهان، ج ٩، ص ٢٠؛ وكفاية الأحكام، ج ١، ص ٥٤٥.

إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

ادّعاءه في الغنية،^١ وبعدهم الخلاف ظاهراً،^٢ مع أنّ الأصل عدم الشفعة في غير مورد المتيقّن ثبوتها، خصوصاً مع ملاحظة أنّ منشأ مشروعية الشفعة تضرر الشريك، وهو يزاحم هنا بتضرر المشتري. هذا فيما لو كان الثمن غائباً.

وأما لو كان الشفيع غائباً ولم يعلم البيع، فله الشفعة ولو بعد سنين متطالية بلا خلاف،^٣ بل عن الخلاف والتذكرة الإجماع عليه؛^٤ للإطلاقات، مضافاً إلى التصريح به في خبر السكوني - المنجير - عن أمير المؤمنين عليه السلام:
وصيّ اليتيم بمنزلة أبيه يأخذ له الشفعة إذا كان له رغبة فيه. وقال: للغائب شفعة.^٥

ثبوت الشفعة
للشفيع الغائب ولو
بعد سنين

وكذا لغير الكامل من السفيه والصبي والمجنون الشفعة، غاية الأمر يأخذ عنهم الولي حسب غيره من التصرفات المالية؛ لإطلاقات أدلة الشفعة والولاية، مضافاً إلى خبر السكوني المزبور في الصبي. نعم، لو لم يأخذ لهم الولي مع الغبطة، فلمهم أخذها بعد الكمال؛ لأنّ تقصير الولي لا يسقط حقّهم.

ثبوت الشفعة لغير
الكامل

وكذا للمفلس الشفعة بلا خلاف ظاهراً،^٦ ولكنّه في الأخذ يحتاج إلى إذن الغرماء كسائر تصرفاته، إلّا أن يرضى المشتري ببقاء الثمن في ذمّته أو يبرئها له أو نحو ذلك ممّا لا ينافي حقّ الغرماء.

ثبوت الشفعة
للمفلس

ثم إنّ مقتضى الإطلاقات ثبوت الشفعة للكافر على مثله.

ثبوت الشفعة
للكافر على مثله

١. غنية النزوع، ص ٢٣٦.

٢. جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٨٣.

٣. حكاة في مفتاح الكرامة، ج ١٨، ص ٤٨٤؛ لاحظ: جامع الوفاق والخلاف، ص ٢٨٤.

٤. حكاة عنهما في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٨٦؛ راجع: الخلاف، ج ٣، ص ٤٣١؛ وتذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ٢٨٣.

٥. وسائل الشريعة، ج ٢٥، ص ٤٠١، ح ٢؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، ح ٦.

٦. لاحظ: مفتاح الكرامة، ج ١٨، ص ٤٩٧ و جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٨٩.

وما في رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام:

ليس لليهودي والنصراني شفعة.^١

محمولٌ على نفها^٢ على المسلم؛ للإجماع المحكي عن جماعة على الحكمين: ثبوتها له على مثله و نفها عن المسلم؛^٣ لقاعدة نفي السبيل و علو الإسلام بلا خلاف في الحكمين، كثبوتها للمسلم على الكافر، بل ادّعي هنا ضرورة المذهب.^٤

المطلب الثالث: في كيفية الأخذ

وفيه مسائل:

الأولى: [ثبوت الشفعة بالعقد]

إنه حكى عن جمع أنه يستحق الشفعُ الأخذ بالعقد و انقضاء الخيار للبائع؛^٥ معللاً في الشرائع بأنه وقت لزوم،^٦ و عن الخلاف و المبسوط و المهذب و الغنية بأن الملك لم يزل عن البائع،^٧ و عن التحرير بأن في الأخذ إسقاط حق البائع.^٨

ولكن هذه التعليلات كلّها ضعيفة؛ لأن حكم الشفعة في النصوص إنما ترتّب على البيع، لا على لزومه و لا على الملك الحاصل منه و أنه ليس في الأخذ إسقاط حق البائع، بل الشفع يكون بمنزلة المشتري، فيبقى الأخذ مراعى بالفسخ و عدمه، كما أنّ بقاء ملك المشتري كان مراعى به؛ ولذا اختار جمع ثبوتها بالعقد وحده؛^٩ وفيه قوة.

١. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠١، ح ٢؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، ح ٦.

٢. أي شفعة الكافر على المسلم.

٣. رياض المسائل، ج ١٤، ص ٦٧.

٤. جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٢٩٣-٢٩٤.

٥. حكاة عنهم في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٣٢٠-٣٢١.

٦. شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٠٤.

٧. حكاة عنهم في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٣٢٠؛ لاحظ: الخلاف، ج ٣، ص ٤٤٥؛ المبسوط، ج ٣، ص ١٢٣؛ المهذب لابن البراج، ج ١، ص ٢٥٥؛ وغنية النزوع، ص ٢٣٣.

٨. حكاة عنه في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٣٢٠؛ لاحظ: تحرير الأحكام، ج ٤، ص ٥٦٩.

٩. حكاة عنهم في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٣٢١؛ لاحظ: السرائر، ج ٢، ص ٣٨٦؛ إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣٨٥.

لو كان الخيار
للمشتري

ولو كان الخيار للمشتري خاصة، فإنه يستحق الأخذ بنفس العقد بلا خلاف،^١ كما هو مقتضى القاعدة.

الثانية: [عدم ثبوت الشفعة فيما إذا كان الثمن قيمياً]
إنه لا إشكال في أن الشفع يدفع مثل الثمن إن كان مثلياً.

وقوع الخلاف في
الشفعة إذا كان
الثمن قيمياً

وأما إن كان قيمياً ففي سقوط الشفعة وعدمه؟ قولان:

فعن الشيخ في الخلاف وابن حمزة والعلامة في المختلف والكرخي والحراساني في الكفاية أنه تسقط الشفعة؛ لتعدّر المثلية المعتبرة في الشفعة،^٢ ولرواية علي بن رثاب عن أبي عبد الله عليه السلام:

في رجل اشترى داراً بريقق ومتاع وبزّو جوهر، قال: ليس لأحد فيها شفعة.^٣

وخبر الغنوي:

الشريك أحق من غيره بالثمن.^٤

ومرسل ابن محبوب:

ليس له إلا الشراء والبيع الأول.^٥

لأنه معلوم أنه لا يصدق الثمن ولا البيع الأول على القيمي.

وعن الأكثر منهم المفيد في المنفعة والشيخ في غير الخلاف والعلامة في غير

قواعد الأحكام، ج ٢، ٢٥٠؛ اللعة الدمشقية، ص ١٦١؛ جامع المقاصد، ج ٦، ص ٣٩٦؛ مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٣٠٧؛ ومجمع الفائدة والبرهان، ج ٩، ص ٢٧.
١. الخلاف، ج ٣، ص ٤٤٥؛ المبسوط، ج ٣، ص ١٢٣؛ المهذب لابن البراج، ج ١، ص ٤٥٥؛ غنية النزوع، ص ٢٣٣؛ وجواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٣٢٢.
٢. حكاه عنهم في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٣٣٣؛ لاحظ: الخلاف، ج ٣، ص ٤٣٢؛ الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ص ٢٥٨؛ مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٣٣٧-٣٣٨؛ جامع المقاصد، ج ٦، ص ٤٠٥؛ وكفاية الأحكام، ج ١، ص ٥٤٦؛ وفي الوسائل (ج ٢٥، ص ٣٩٦، ح ١) «الشفعة في البيوع إذا كان شريكاً فهو أحقّ بها بالثمن».
٣. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٦، باب ١١، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٧، ح ١٧.
٤. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٣٩٥، باب ٢، ح ١؛ الكافي، ج ٥، ص ٢٨١، ح ٥.
٥. وسائل الشيعة، ج ٢٥، ص ٤٠٥، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٩٢، ح ٣٦.

المختلف وأبو الصلاح وابنا زهرة وإدريس ثبوتها،^١ فيأخذ بقيمة الثمن استناداً إلى الإطلاقات بعد استضعاف الرواية سنداً بحسن بن سماعة الواقفي،^٢ ودلالة بأن نفي الشفعة فيها أعم من كونه بسبب كون الثمن قيمياً؛ لاحتمال أن يكون نفي ذلك عن الجار أو لكونها غير قابلة للقسمة أو لغير ذلك؛ فلا وجه لحمل الوجه فيه على كون الثمن قيمياً.

وفيه: إن الرواية مروية في الفقيه بطريق صحيح،^٣ فلا غم في واحد من رجاله. ولذا وصفها العلامة في التحرير بالصحة.^٤ فما في المسالك من التعجب من دعوى التحرير صحته،^٥ عجيب.

وأما المناقشة في دلالتها، فيمكن دفعها بأنه يكفي فيها ترك الاستفصال عن وجود ما للشفعة من الشرائط وعدمه.

فع تمامية الرواية سنداً ودلالة لا يبق مجال للإطلاقات؛ مضافاً إلى كون الحكم على خلاف الأصل، فيقتصر في الخروج عنه على المتيقن؛ فالمتجه نفي الشفعة في المقام.

١. حكاه عنهم في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٣٣٣؛ لاحظ: المقنعة (للشيخ المفيد)، ص ٦١٩؛ المبسوط، ج ٣، ص ١٠٨؛ الكافي في الفقه، ص ٣٦١؛ غنية النزوع، ص ٢٣٢؛ السرائر، ج ٢، ص ٣٨٥؛ شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٥٥؛ المختصر النافع، ج ٢، ص ٢٥٨؛ كشف الرموز، ج ٢، ص ٣٩٤؛ تذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ٢٥٧؛ تبصرة المتعلمين، ص ١٠٤؛ إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣٨٦؛ الدروس الشرعية، ج ٣، ص ٣٦٧-٣٦٨؛ لللمعة الدمشقية، ص ١٦١؛ ومسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٣١٦.

٢. سند الرواية هكذا: «الحسن بن محمد بن سماعة، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبدالله عليه السلام...» تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٧، ح ١٧.

٣. «و روى الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبدالله عليه السلام...» من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٨٠، ح ٣٣٧٩. قال في مشيخة الفقيه (ج ٤، ص ٤٥٣) «وما كان فيه عن الحسن بن محبوب، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه) عن عبدالله بن جعفر الحميري؛ وسعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمد ابن عيسى، عن الحسن بن محبوب...» وهذا السند صحيح. وكذا روي بسند صحيح في قرب الإسناد (ص ١٦٥).

٤. تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٥٧٣.

٥. مسالك الأفهام، ج ١٢، ص ٣١٥.

الثالثة: [بطلان الشفعة بترك المطالبة]

المشهور^١ بل قيل:

لا خلاف فيه بين المتأخرين عدا ابن إدريس، أنه تبطل الشفعة بترك المطالبة مع [العلم و] عدم العذر.^٢

وعن جمع من قدماء الأصحاب أنه:

لا تبطل إلا أن يصرح بالإسقاط ولو تطاولت المدة.^٣

المشهور بطلان
الشفعة بترك
المطالبة

القول ببقائها إلا أن
يصرح بالإسقاط

واستدل على الأول: بأصالة عدم جواز التصرف في مال الغير بغير إذنه، إلا فيما أحرز إذن الشارع فيه، والمحرز منه إنما هو في الفور، وأما في التراخي فلا؛^٤ وبالإجماع المحكي عن الخلاف؛^٥ وبرواية علي بن مهزيار الماضية؛^٦ إذ بطلان الشفعة بعد الثلاثة فيها، يكشف عن عدم استقامة القول ببقائها ولو تطاولت المدة.

وعلى الثاني: بأصالة بقاء الشفعة بعد انقضاء زمان الفور؛ وبالإجماع المحكي عن الانتصار؛^٧ وبالرواية المذكورة^٨ ببيان أن الصبر في المدة المذكورة فيها من زمان الذهاب والمجيء بالثمن، ثم ثلاثة أيام، يكشف عن [عدم] اعتبار الفورية؛ إذ يبعد تأخير ما هو فوريٌّ إلى تلك المدة بمجرد دعواه أن الثمن ليس بحاضر.

١. اختاره أكثر علمائنا فراجع: الخلاف، ج ٣، ص ٤٣٠؛ المسوط، ج ٣، ص ١٠٨؛ شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢١١؛ تبصرة المتعلمين، ص ١٠٣؛ مختلف الشيعية، ج ٥، ص ٣٤١؛ إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ٢٠٩؛ كشف الرموز، ج ٢، ص ٣٩٥؛ اللعة الدمشقية، ص ١٤١؛ الدروس الشرعية، ج ٣، ص ٣٦٣؛ التنقيح الرابع، ج ٤، ص ٩٢-٩٣؛ المهذب البار، ج ٤، ص ٢٧٠؛ غاية المرام، ج ٤، ص ١٠٩؛ وجامع المقاصد، ج ٦، ص ٤٣٧؛ ونسب إلى المشهور في تذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ٣١٢، و جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٤٢٣.

٢. حكاة في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٤٢٣.

٣. حكاة عنهم في مختلف الشيعية، ج ٥، ص ٣٤١؛ جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٤٢٣؛ راجع: الانتصار، ص ٤٥٤؛ غنية النزوع، ص ٢٣٤؛ السرائر، ج ٢، ص ٣٨٨؛ الكافي في الفقه، ص ٣٦١؛ وجامع الخلاف والوفاق، ص ٢٨٣.

٤. استدلل به العلامة في مختلف الشيعية، ج ٥، ص ٣٤١؛ وحكاة في الهدائق الناضرة، ج ٢٠، ص ٣٢٠.

٥. حكاة في جواهر الكلام، ج ٣٧، ص ٤٢٣-٤٢٤؛ راجع: الخلاف، ج ٣، ص ٤٢١.

٦. وسائل الشيعية، ج ٢٥، ص ٤٠٦، باب ١٠، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٦٧، ح ١٦.

٧. الانتصار، ص ٤٥٦.

٨. يعني رواية علي بن مهزيار المتقدم ذكرها.

الأقوى القول
بالفورية

أقول: العمدة رواية علي بن مهزيار، وإلا فالإجماعان مع عدم حجّيتهما في أنفسهما، ساقطان بالتعارض. والأصل الذي تمسك به لكلّ من القولين لا يجري مع تمامية الدليل على خلافه.

والرواية على القول الأول دلالتها تامة.

وأما على القول الثاني فلا؛ إذ تجوز التأخير إلى المدة المذكورة إنما هو للعذر وذلك لا ينافي عدم جوازه بدون العذر. وأما نفي الشفعة بعد الثلاثة فينافي القول ببقائها إلى أن يصرح بالإسقاط؛ فظهر من الرواية عدم استقامة القول الثاني، فمع عدم استقامته يثبت القول بالفورية؛ إذ لا ثالث للقولين ظاهراً.^١

على أنه إذا كان وجه مشروعيتهما الضرر، فإنه يناسب الفورية؛ إذ التراخي يكون سبباً لتضرر المشتري؛ لبقاء ما اشتراه معلقاً.

ويؤيد الفورية النبويان، أحدهما:

الشفعة لمن واثبها.^٢

إذ الوثوب معناه بالفارسية «جستن» وهو لا يكون إلا فيما يؤخذ بالوثوب، بحيث لولاه لما يتمكن من أخذه ولا يكون ذلك إلا أن يكون فورياً. و ثانيهما:

الشفعة كحلّ العقال.^٣

فكما أنّ حلّ العقال ليس له زمان إلا الفور، فكذلك الشفعة، فتشبيها إياه من جهة قصر الزمان.

وهما وإن كانا قاصرين سنداً بل دلالة أيضاً إلا أنّهما لا يخلوان من تأييد على

١. رياض المسائل، ج ١٤، ص ٨٥-٨٦.

٢. مصنف عبد الرزاق الصنعاني، الشفعة، ج ٨، ص ٨٣، ح ١٤٤٠٦؛ لاحظ: تذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ٣١٢؛ إيضاح الفوائد، ج ٢، ص ٢٠٩؛ والتنقيح الرائع، ج ٤، ص ٩١.

٣. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٣٥، ح ٢٥٠٠؛ والسنن الكبرى، ج ٦، ص ١٠٨. أي: الفلّك عن ركبة البعير. فكما أنّ الفلّك عن ركبته يتم بسرعة كذلك الشفعة يجب أن تتم بسرعة.

ما يؤيد الفورية

المرام.

الرابعة: [عدم بطلان الشفعة بالإقالة]

إنه لو تقايل المتبايعان لم تبطل الشفعة؛ لثبوتها بالعقد ولا دليل على بطلانها بالإقالة، كما لا دليل على بطلان الإقالة بالشفعة، بل تكون صحة الإقالة مراعى بعفو الشفع؛ فإن عفى بقي الإقالة على حالها، وإن أخذ بالشفعة انفسخ الإقالة من حين الأخذ.

هل تنفسخ الإقالة
إن أخذ بالشفعة؟

ويحتمل أن لا تنفسخ الإقالة، غاية الأمر أنه يأخذ من البائع بعد الإقالة؛ لأنه ليس في الأخبار ما يلزم منه الأخذ من المشتري.^١ بل قد يقال: إن الأخبار ظاهرة في الأخذ من البائع.^٢

وتظهر الثمرة في درك الثمن؛ فعلى القول بانفساخ الإقالة يكون هو على المشتري؛ لأن الأخذ يكون منه، فيكون الدرك عليه. وعلى ما احتمل من عدم الانفساخ يكون الدرك على البائع.

ثم إن للشفعة فروعاً وأحكاماً كثيرة تعرضوا لها في الكتب المبسطة، وليس هذا الكتاب باختصاره متعهداً لبيانها إلا بنحو الإشارة والإجمال؛ إذ ليس مرمى هذا المختصر إلا عدّ الحالات التي أذن فيها الشارع في التصرف في المال بدون إذن مالكة، ويحصل هذا الغرض بذلك القدر من البيان، بل بما دون.

١. لاحظ: مجمع الفائدة والبرهان، ج ٩، ص ٣٢؛ ومفتاح الكرامة، ج ١٨، ص ٦٠١.

٢. مجمع الفائدة والبرهان، ج ٩، ص ٣٢.

الحالة الثامنة عشر: كونه ملكاً للمفلس

الغريم أحق بماله

فإنه يجوز لمن باعه أن يأخذه في ثمنه؛ لأنهم اتفقوا على [أنه] إن وجد أحد من الغرماء عين ماله فهو أحق به،^١ وإن وقع الخلاف في إطلاقه أو تقييده بالوفاء:

قصر الحكم على صورة الوفاء في كلام الشيخ

فعن الشيخ في أكثر كتبه تخصيص الاختصاص بما إذا كان للمدين ما يقضي به ديون الباقيين منه؛ وإلا كان صاحبه وباقي الغرماء فيه سواء.^٢

ولعله أراد الوفاء بمال متجدد بإرث أو اكتساب ونحوه؛ وإلا فينافي فرض الإفلاس.

الدليل على أصل المطلب

أما الدليل على أصل المطلب فصحيح عمر بن يزيد، عن أبي الحسن عليه السلام: سألت عن الرجل يركبه الديون، فيوجد متاع رجل عنده بعينه، قال: لا يحاصه^٣ الغرماء.^٤

١. مفتاح الكرامة، ج ١٦، ص ٣١٢-٣١٣.

٢. حكاة في مفتاح الكرامة، ج ١٦، ص ٣١٣-٣١٤ و جواهر الكلام، ج ٢٥، ص ٢٩٥؛ لاحظ: النهاية في مجرد الفقه و الفتاوى، ص ٣١٠؛ المبسوط، ج ٢، ص ٢٥٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٨.

٣. الحصة: النصيب، وجمعها الحصص. ويقال تخاض القوم تخاضاً إذا اقتسموا. وتخاض الغرماء اقتسموا المال بينهم حصصاً. راجع: تهذيب اللغة، ج ٣، ص ٢٥٩؛ المصباح المنير، ج ٢، ص ١٣٩.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤١٥، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٣، ح ٤٥.

بضميمة النبوي ﷺ المروى في كتب فروع الأصحاب:

إذا أفلس الرجل ووجد سلعته [بعينها] فهو أحق بها [من الغرماء].^١

ونحوه غيره^٢ حيث يظهر من النبوي ﷺ أن وجه عدم محاصة الغرماء، كونه أحق به؛ مضافاً إلى ما قاله العلامة في المختلف من:

أنه لم يسلم له العوض، فكان له الرجوع إلى المعوض؛ دفعاً للضرر.^٣

وأما الدليل على ما ذهب إليه الشيخ من التقييد بالوفاء، صحيحة أبي ولاد، قال:

الدليل على التقييد
بالوفاء

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع من رجل متاعاً إلى سنة، فمات المشتري قبل أن يحل ماله وأصاب البايع متاعه بعينه له أن يأخذه إذا حقق له؟ قال فقال: إن كان عليه دين وترك نحواً مما عليه فليأخذ إن حقق له، فإن ذلك حلال له وإن لم يترك نحواً من دينه؛ فإن صاحب المتاع كواحد ممن له عليه شيء يأخذ بمحضته ولا سبيل له على المتاع.^٤

وفيه: أن صحيحة أبي ولاد في الميت، فكيف يقيّد بها إطلاق صحيحة عمر بن يزيد الواردة في الحي؛ مضافاً إلى ظهور قوله عليه السلام «لا يحاصه الغرماء» فيها في عدم الوفاء، فكيف يصح حملها على صورة الوفاء.

المناقشة في دليل
التقييد

نعم، لومات محجوراً عليه يمكن تقييد إطلاقها بها، وإن كان تعارض الصحيحتين بالعموم من وجه؛ إذ مفاد صحيحة عمر بن يزيد الاختصاص بالعين مع عدم الوفاء، سواء بقى المدين في الحياة بعد ركوبه الدين أم لا؛ ومفاد صحيحة أبي ولاد عدم

١. تذكرة الفقهاء، ج ١٤، ص ٧٩، ١١٤ و ١٧؛ مفتاح الكرامة، ج ١٦، ص ٣١٤؛ وجواهر الكلام، ج ٢٥، ص ٢٩٦؛

لاحظ: صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٩٤، ح ٢٥؛ وسنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٩٠، ح ٢٣٥٨.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٤١٤، ح ١؛ ح ٤١٥، ج ٣؛ مستدرک الوسائل، ج ١٣، ص ٤٣٠، ح ١.

٣. مختلف الشريعة، ج ٥، ص ٤٤٣.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٨، ص ٤١٥، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٣، ح ٤٦.

الاختصاص بها لو لم يف المال، سواء كان موته في حال الحجر أو في غيرها؛ فالموت في زمان الحجر مورد توارد الصحيحتين؛ إلا أنه يمكن ترجيح صحة أبي ولّاد على إطلاق صحة عمر بن يزيد بما في الجواهر وغيره^١ من:

أن الميت لم يبق له ذمة بعد الموت، فلا يناسب الاختصاص إلا مع الوفاء لئلا يتضرر الغرماء، بخلاف الحي؛ فإن ما يتخلف من الدين متعلق بذمته، فربما لا يضيع^٢ انتهى.

على أن الاختصاص خلاف القواعد من وجوب الإيفاء بالعقود ولوازمها بالنص^٣ والإجماع كما أفاده في مجمع البرهان،^٤ فيقتصر في الخروج عنها على المتيقن، وهو غير الفرض.

فتلخص من ذلك، أن الغريم يختص بعين ماله، إلا مع موت المفلس، فإنه حينئذ يضرب مع الغرماء إذا لم يف المال.

ومنه، يظهر ضعف ما قوّاه في الجواهر، من القول بعدم اشتراط الاختصاص بالوفاء إذا كان قد مات مفلساً؛ استصحاباً للخيار الثابت لصاحب العين، ولإطلاق صحيح عمر بن يزيد، منضمّاً إلى عدم ظهور صحيح أبي ولّاد في موت المفلس.^٥

إذ الاستصحاب لا يجري مع الدليل الذي هو صحيح أبي ولّاد، وقد مرّ عنه عليه السلام وجه تقديمه على صحيح عمر بن يزيد.

وأما عدم ظهور صحيح أبي ولّاد في موت المفلس، ففيه: أنه يكفي فيه الظهور بترك الاستفصال، فإن أبيت عن ذلك، فلا أقل من بقاء الشك بعد تعارض الصحيحين

١. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٤٥؛ مسالك الأفهام، ج ٤، ص ٩٩؛ وكتاب المناهل، ص ١٩٦.

٢. جواهر الكلام، ج ٢٥، ص ٢٩٧.

٣. مثل قوله تعالى ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ المائدة، ١.

٤. مجمع الفائدة والبرهان، ج ٩، ص ٢٥٢.

٥. جواهر الكلام، ج ٢٥، ص ٢٩٧.

و الأصلين، فيرجع إلى عموم الوفاء بالعقود.^١

وفي مقابل قول الشيخ المشترط للوفاء حتى في الحى، قول ابن الجنييد الغير المشترط له حتى في الميت؛^٢ لإطلاق مرسل جميل عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل باع متاعاً من رجل فقبض المشتري المتاع ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري، والمتاع قائم بعينه، فقال: إذا كان المتاع قائماً بعينه رُدَّ إلى صاحب المتاع. وقال: وليس للغرماء أن يحاصوه.^٣

ولكنه مع ضعفه بالإرسال يجب تقييده بصحيفة أبي ولاد المشترطة للوفاء.

ثم إنه قال العلامة في التذكرة:

إذا دفع الغرماء من خالص أموالهم ثمن السلعة وكان في السلعة زيادة بأن غلا سعرها أو كثرا الراغبون إليها ويرجى لها صعود سعر، كان على صاحب السلعة أخذ ما بذله الغرماء لما فيه من انتفاعهم بالسلعة.^٤

ولكن رده في الجواهر بإطلاق النص وقال: «كأنه اجتهد في مقابل النص».^٥

أقول: ليس الأمر كذلك، بل هو اجتهد في النص؛ زعماً منه أن النص منصرف عن الفرض، وهو ليس ببعيد.

وهنا فروع:

الأول: [وجدان عين بعض المبيع]

إنه لو وجد بعض المبيع يجوز له أن يأخذ الموجود بحصته من الثمن ويضرب

لو وجد بعض
المبيع

١. مثل قوله تعالى ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ المائدة: ١.

٢. راجع: مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٤٤.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٤١٤، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٦٦، ح ٢٣. لكن في من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٥، ح ٥٥٣١، «أن يُحَاصَوْهُ» وفي الاستبصار، ج ٤، ص ١١٦، ح ١ «أن يُحَاصِرَهُ»

٤. تذكرة الفقهاء، ج ١٤، ص ٨٦.

٥. جواهر الكلام، ج ٢٥، ص ٢٩٩.

بالباقى مع الغرماء؛ لصدق وجدان العين على وجدان عين البعض، فيأخذه بمحضته من الثمن.

بقاء التالف
بمقتضى أصالة
اللزوم

وأما التالف، فإنه باق على مقتضى أصالة اللزوم. غاية الأمر أنه يتبعض مقتضى العقد وهو وإن كان مما تنظر فيه جامع المقاصد. قال:
والذي يقتضيه نظرائه يفسخ المعاوضة مطلقاً أو يترك مطلقاً حذراً من لزوم تبعض الصفقة.^١

إلا أنه لا مانع من الالتزام به إذا كان مقتضى الدليل ذلك؛ لأن دليل الأحقية مورده ما وجد من العين، فلا أثر له بالنسبة إلى التالف، بل يكون التالف باقياً على أصالة اللزوم، فتبعض مقتضى العقد نتيجة الجمع بين دليل الأحقية في الموجود و أصالة لزوم العقد في التالف؛ إذ الفسخ مطلقاً ينافي أصالة اللزوم في التالف، والترك مطلقاً ينافي دليل الأحقية في الموجود، فلا مناص إلا من التبعض لمقتضى العقد؛ حذراً من مخالفة الدليلين.

الثاني: [الزيادات المتصلة والمنفصلة للعين]

لا إشكال في كون
الزيادة المنفصلة
للمشتري

إنه لو كان للعين زيادة منفصلة، كالولد واللبن ونحوهما، لا خلاف^٢ ولا إشكال في أنه كانت الزيادة للمشتري وليس للبائع أخذها؛ إذ دليل الأخذ ليس فيه عموم يتناول النماء، بل يختص بأصل العين.

وقوع الخلاف في
الزيادة المتصلة

وأما الزيادة المتصلة، كالسمن والطول؛ فعن جماعة أنها تتبع الأصل؛^٣ لتناول دليل الأخذ على أخذ العين الكذائي، فليست الزيادة مالا بالاستقلال لتخرج عن صدق أخذ العين.

وعن جمع، أنها للمفلس؛ لأنها زيادة عينية قد وقعت في ملكه وإن لم تكن من

١. جامع المقاصد، ج ٥، ص ٢٧٩.

٢. لاحظ: جواهر الكلام، ج ٢٥، ص ٣٠٥.

٣. حكاه عنهم في الحدايق الناضرة، ج ٢٠، ص ٤٠٢؛ لاحظ: المبسوط، ج ٢، ص ٢٥٢.

فعله، فهي في الحقيقة عين مال البائع مع شيء آخر لكنها لا تمنع من رجوع البائع؛ لعدم سلبها صدق اسم وجدان العين، فإذا رجع كان شريكاً بالنسبة.^١

أقول: ليس هنا مع عين البائع شيء آخر، بل زيادة وقعت في مال المشتري الذي في معرض الرجوع إلى ملك البائع ولا يصدق عليه أنه وجد عين ماله وشيئاً آخر، بل عين ماله زائداً، وعدم تحاّص الغرماء حكم مرّتب على وجدان عين المال مطلقاً، زائداً كان أم لا. نعم، لو كانت الزيادة كثيرة بحيث اندك الأصل فيما زيد عليه و يرى العرف الزائد مغايراً للمزيد عليه، يمكن أن يقال بعدم الاختصاص؛ لعدم صدق وجدان عين المال عليه.

الثالث: [الرجوع بالأرض لو وجد العين معيياً]

إنّه لو وجد العين معيياً بعيداً قد استحقّ أرضه - كما فيما كان تعييه من الأجنبي - ضرب مع الغرماء بأرض النقصان، ولعلّ مدركه الإجماع؛^٢ وإلا فالنصّ إنّما هو على الرجوع بالعين، وليس على الرجوع بالأرض نصّ.

١. لو وجد العين معيياً وكان التعييب من الأجنبي

ولهذا قال في مجمع البرهان:

لولا الإجماع على رجوع الأرض إذا كان الجاني أجنبياً لكان القول بعدمه جيّداً، لأنّ الرجوع على خلاف الأصل والنصّ كتاباً^٣ وستة^٤ والإجماع.^٥

ثمّ إنّ المراد بالأرض جزء من الثمن نسبته إليه كنسبة النقصان إلى القيمة إن كان الثمن أنقص عن القيمة، وإلا فأرض الجناية، لا جزء الثمن بالنسبة المذكورة مطلقاً

المراد بالأرض

١. حكاة عنهم في جواهر الكلام، ج ٢٥، ص ٣٠٦؛ لاحظ: مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٤٦؛ و جامع المقاصد، ج ٥، ص ٢٨١.

٢. ادعى في مسالك الأفهام (ج ٤، ص ١٠٠-١٠١) عدم الخلاف فيه بل يمكن استظهار الإجماع من كلامه.

٣. المراد عموم أدلّة لزوم الوفاء بالعقد مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة، ١) و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (النساء، ٢٩) و﴿أَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (البقرة، ٢٧٥).

٤. كالنّبوي المشهور: «المؤمنون عند شروطهم» تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣٧١.

٥. مجمع الفائدة والبرهان، ج ٩، ص ٢٥٥؛ مع تقديم وتأخير في بعض ألفاظه.

ولا أرش الجناية مطلقاً؛ بل التفصيل بين زيادة القيمة على الثمن وعدمها، فالأول في الأول والثاني في الثاني؛ إذ أرش الجناية في صورة زيادة القيمة قد يستلزم الجمع بين العوض والمعوّض، كما إذا اشترى عبداً يساوي مائتين بمائة فقطع أحد يده، فإنه يأخذ العبد ومائة أرش الجناية؛ مع أنه كان ثمنه مائة، وهذا هو الجمع بين العوض والمعوّض.

وجزء الثمن بالنسبة المذكورة في صورة نقصان القيمة عن الثمن يستلزم ضرراً على المفلس، كما في عكس الفرض، بأن اشترى عبداً يساوي مائة بمائتين، فقطع أحد يده. فأرش الجناية الذي أخذه المفلس من الجاني خمسون، وجزء الثمن بالنسبة المفروضة مائة، وهذا ضرر على المفلس. وفيما ذكر من التفصيل، يثبت أقلّ الأمرين الذي هو المتيقن من الخروج عن الأصل.

هذا فيما كان تعيبه من الأجنبي. وأما لو كان من المشتري أو بأفة من الله، فلا رجوع بالأرش؛ للأصل وعدم الدليل عليه من الإجماع والنص.

ولكن عن المختلف والمحقق والشهيد الثانيين، الرجوع بالأرش هنا أيضاً؛ لأنّ الأخذ فسخ للعقد من رأس، فيلزم كون المبيع للمالك، فإن كان باقياً بجميع أجزائه؛ وإلا فيأخذ عوضه.

وفيه: أنّ فسخ العقد تأثيره من حينه لا من الأصل، مع إمكان أن يقال: إنّ الرجوع إلى العين ليس من الفسخ في شيء، بل استيفاء للدين من هذا المال بإذن الشارع؛ غاية الأمر أنه ألحق به أرش التعيب من الأجنبي بالإجماع وبقي ما عداه تحت الأصل والقواعد العامة.

١. حكاه عنهم في جواهر الكلام، ج ٢٥، ص ٣٠٣؛ لاحظ: مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٤٦؛ جامع المقاصد، ج ٥، ص ٢٧٤-٢٧٥؛ ومسالك الأفهام، ج ٤، ص ١٠١.

٢. لو كان التعيب من المشتري أو بأفة من الله

الرابع: [تقديم الشفعة على رجوع صاحب العين]

إنه لو كان العين شقصاً مشفوعاً [ففيه] احتمالات: أقربها تقديم حق الشفيع، بل في الجواهر نفي الخلاف عنه.^١ وعلل ذلك بوجوه: أوجهها أن الشفعة تثبت بمجرد وقوع البيع، فالعين المشفوع فيها بمنزلة التالف، فيأخذ الشفيع العين ويضرب البائع بالثمن مع الغرماء.

وأما احتمال تقديم حق البائع من أجل أن الشفعة شرعت لدفع الضرر بالشركة التي لا يختارها الشريك، ففي رجوع البائع يزول ذلك الضرر ويعود الأمر على ما كان قبل البيع؛^٢ ففيه: أن الضرر حكمة لتشريع الحكم لا علة لثبوته وجوداً وعدمًا.

ضعف احتمال
تقديم حق البائع

وأضعف من ذلك احتمال اختصاص البائع بالثمن الذي يعطيه الشفيع، معللاً بأن فيه جمعاً بين الحقين، حيث يأخذ الشفيع العين والبائع بدلها.^٣

ضعف احتمال
اختصاص البائع
بالثمن

وجهه: أن مورد حق الاختصاص للبائع إنما هو العين نصّاً وإجماعاً، وأما بدلها فلا؛ مع أن الحكم على خلاف الأصل، فلا يخرج عنه إلا بدليل صريح، والجمع بين الحقين إنما يكون دليلاً في المقام لو قلنا ببقاء حق البائع، وبعد تقديم حق الشفيع لا يبقى حق له كي يجمع بينه وبين حق الشفيع بما ذكر، فتأمل.

١. جواهر الكلام، ج ٢٥، ص ٣٠٨.

٢. احتمله في قواعد الأحكام (ج ٢، ص ١٥٤) ونسب هذا القول إلى بعض الشافعية في تذكرة الفقهاء (ج ١٢، ص ٢٢٦) ونسب هذا القول إلى الشافعي في أحد أقواله الثلاث في الخلاف (ج ٣، ص ٢٦٥).

٣. نقله في تذكرة الفقهاء (ج ١٢، ص ٢٢٦) بلا تسمية قائله، لكنه نال الأقوال عن الشافعي، فانظر الخلاف، ج ٣، ص ٢٦٥.

الحالة التاسعة عشر: كونه ملكاً للكافر الحربي

عدم الاحترام لمال
الكافر الحربي

فإنه لا احترام لماله، بل هو فيء للمسلمين. يدل عليه أدلة الغنيمة نصاً، كتاباً^١ وستة قولاً^٢ وعملاً^٣ وإجماعاً وضرورة^٤، فيجوز الأخذ منهم بالحرب أو السرقة أو الجبر ونحوها.

نعم، لو كان المسلم دخل دار الحرب مستأمنًا، فإنه لا يجوز له أن يسرق من ماله، بل لو سرق يجب إعادته؛ لظهور أمان المستأمن في عدم خيانة لهم؛ مضافاً إلى النهي عن الغلول والغدر لهم.^٥ فالحربي ما لم يدخل في الأمان بقبول شرائط الذمة أو الاستيمان، ليس لماله ولا لدمه احترام، حتى أنه لو أخذ مالا من المسلم في الحرب ثم أخذه المسلمون من يده واقتسموه في ضمن قسمة الغنيمة، قيل: إنه يملكه

١. مثل قوله تعالى <وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ...> الأنفال، ٤١.

٢. مثل رواية أبي حمزة الثمالي في وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ٩٨، ح ٢.

٣. مثل ما ورد في وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ١٠٨، ح ١.

٤. انظر: جواهر الكلام، ج ٢٧، ص ١٩٤؛ «بعد معلومية جواز تملك مال الحربي، وأنه فيء للمسلمين».

لاحظ: مفتاح الكرامة، ج ٢١، ص ٦١٩؛ وجواهر الكلام، ج ٢١، ص ٢٢٢؛ ج ٢٧، ص ١٢٤.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ٥٨، ح ٢ وما في ذيله؛ ص ٥٩، ح ٣ وما في ذيله؛ ص ٦٩، ح ١.

صاحب القسم؛ غاية الأمر أن الإمام يغرم لصاحبه ثمنه من بيت المال.^١

وهذا القول وإن كان ضعيفاً إلا أن فيه مبالغة في نفي احترام مال الحربي مؤذناً بأن يده في عدم الاحترام بمثابة يسقط بها مال المسلم المحترم أيضاً عن الاحترام بدرجة لا يجوز لصاحبه أخذ عينه عن المتصرف. نعم، له أخذ البديل لبقاء درجة من الاحترام لأجله.

لو استأمن الحربي
بالعمل بشرائط أهل
الذمة

هذا فيما إذا كان حربياً. وأما لو استأمن بالعمل بشرائط الذمة فأمنه المسلمون وأذموه، يحرم التصرف في ماله بدون إذنه كأموال المسلمين مادام عاملاً بشرائط الذمة، ولكن لو أتى ما يخالف شرطاً من شرائط الذمة يخرج بذلك عن الذمة، فيكون حربياً أيضاً فيترتب عليه حكم الحربي.

حكم من منهم الآن
في بلاد الإسلام

وأما من منهم الآن في بلاد الإسلام ساكنون آمنون، فلا يجوز التصرف في أموالهم وإن لم يعملوا بشرائط الذمة؛ إذ عدم عملهم بشرائط الذمة ليس من قصورهم، بل من قصور من أذمتهم حيث أذمتهم بلا شرط، فهم يرون أنفسهم في أمان المسلمين مطلقاً؛ لأنه ما ألزمهم من أذمتهم بشرائط الذمة، حتى يخرجوا بمخالفة شيء منها عن الذمة.

والحاصل، أن ذلك من قصور المسلمين الذين أذمتهم ولم يعرفوهم بشرائط الذمة ولم يلزمهم بها لا عن قصورهم وتقصيرهم في ترك العمل بها؛ إذ لا شرط عليهم حتى يكون تركه خلافاً له. فهم في هذه الصورة في أمان ولا أقل من شبهة الأمان، فلازمه احترام أموالهم ونفوسهم مادام الحال بهذا المنوال.

نعم، لو كان لسلطين الإسلام قدرة ونفوذ وبسط يد، بحيث ألزمهم بشرائط الذمة وجعلوا تأمينهم مشروطاً بالعمل بشرائط الذمة، ففي هذا الفرض يكون ترك شيء منه مخرجاً لهم عن الذمة ولكن أتى لهم ذلك.

١. حكاة في رياض المسائل (ج ٨، ص ٩٧) عن الشيخ لاحظ: النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ص ٢٩٥.

الحالة المتممة للعشرين: كونه مملوكاً للذمي فأسلم

فإنّه لا يقترفي يد مولاہ الذمي، بل يباع عليه ويدفع ثمنه إليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾؛^١ حيث إنّ إبقاءه في يده إثبات سبيل له عليه، مع أنّه منفي في الآية.

وفي الحديث: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»؛^٢ حيث كونه عبداً له يوجب علوّاً له عليه، مع أنّ الحديث نفاه حتّى أنّ مباشرته لبيعه نوع سبيل له عليه ونوع علوّ له عليه، بل يباع قهراً عليه بلا استئذان منه، كما في المرفوع إلى حماد بن عيسى: أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) أتى بعبد لذمي قد أسلم، فقال: اذهبوا فبيعهوه من المسلمين وادفعوا ثمنه إلى صاحبه ولا تقروه عنده.^٣

حيث إنّّه (عليه السلام) أمر ببيعه لا بإجباره على البيع. نعم، لو لم يمكن بيعه لغيره أجبره على بيعه.

فبالجملة، ليس لإذنه ورضاه دخل في صحّة المعاملة وضعا ولا في حليّته تكليفاً،

عدم مدخلية رضى
الذمي في المعاملة
وضعا وتكليفاً

١. النساء، ١٤١.

٢. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ١٤، ح ١١؛ ص ١٢٥، ح ٢؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٥٧١٩.

٣. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ١٤، ح ١؛ ج ٢٣، ص ١٠٩، باب ٧٣، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٨٧، ح ٢.

إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

بل إمّا يباع عليه أو يجبر ببيعه.

الحالة الحادية والعشرون: كونه متعلقاً للخيار

فإنه يجوز لذي الخيار التصرف فيه بإخراجه عن ملك مالكة وإرجاعه إلى نفسه من دون إذن مالكة.

فإن قلت: هذا غير داخل في موضوع الكتاب؛ لانتهاه التصرف بالخيار بالآخرة إلى إذن المالك؛ لأن إقدام المالك بالمعاملة التي فيها خيار للنقل، رضى منه بالتصرف الكذائي، فتصرف ذي الخيار مستند إلى إذن ورضى منه بذلك في أول المعاملة.

قلت: الخيار الذي يعلم المالك بموضوعه وحكمه هو كذلك، أي يرجع الفسخ فيه إلى إذنه فيه، وإلا كان لا يقدم على المعاملة إلا بشرط إسقاط الخيار، فحيث أقدم عليها بلا شرط ذلك، رضى بما يتبعه ويترتب عليه من الفسخ وانتزاع العين من يده. وأما الخيار الذي لا يعلم به للجهل بالموضوع أو الحكم، فليس إقدامه بالمعاملة، رضى منه بانتزاع العين من يده بالفسخ، خصوصاً مع فرض كون المالك ممن له حاجة شديدة إلى العين، بحيث لو كان عالماً بموضوع الخيار وحكمه، لما كان يقدم على المعاملة إلا بشرط إسقاط الخيار، فالإقدام منه بهذه المعاملة ليس إذناً ورضى منه بالفسخ، فالفسخ من ذي الخيار حينئذ تصرف منه في ملك الغير بلا إذنه، بل

للإذن من الشارع فيه، كما هو موضوع هذا الكتاب.

ثم إن الدليل على ذلك هو أدلة الخيار التي ذكرها في الكتب المبسطة، فليس
لذكرها هنا كثير تناسب لوضع الكتاب.

الحالة الثانية والعشرون: كونه مملوكاً مشتركاً

فإنه يجوز لواحد من الشركاء إخراج حصص شركائه عن ملكهم بدون إذنه بفعله بأن يعتق نصيبه منه، فإنه يقوم عليه، فعليه دفع قيمة الباقي إلى أصحابه إن كان موسراً، وإلا يسعى المملوك بقدر الباقي، فيعتق من دون رضى وإذن من أصحابه في ذلك؛ للروايات العديدة.

الروايات الدالة على
الحكم

منها: صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

سألته عن المملوك بين شركاء، فيعتق أحدهم نصيبه، فقال: إن ذلك فساد على أصحابه، فلا يستطيعون بيعه ولا مؤاجرته. قال: يقوم قيمة، فيجعل على الذي أعتقه عقوبة وإنما جعل ذلك عليه لما أفسده.^١

ومثله صحيح سليمان.^٢

ومنها: صحيحه^٣ الآخر عنه عليه السلام:

أنه سئل عن رجلين كان بينهما عبد فأعتق أحدهما نصيبه، فقال: إن كان

١. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٠، ح ٢٣؛ لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ٣٦، ح ١؛ مع تفاوت يسير في الفاظه.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ٣٩، ح ٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٠، ح ٢٣.

٣. الضمير في «صحيحه» راجع إلى الحلبي لا سليمان.

مضاراً كَلَّفَ أن يعتقه كَلَّه وإلا استسعى العبد في النصف الآخر.^١

و منها: خبر محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام:

من كان شريكاً في عبد أو أمة قليل أو كثير، فأعتق حصته وله سعة، فليشتريه من صاحبه، فيعتقه كَلَّه؛ وإن لم يكن له سعة من مال، نُظِرَ قيمته يوم أعتق منه ما أعتق، ثم يسعى العبد بحساب ما بقي حتى يعتق.^٢

و منها: أخبار آخر تدلّ على استسعاء العبد فيما بقي مطلقاً.^٣

و منها: ما يدلّ على أنه ليس على المعتق شيء مطلقاً.^٤

[فالأقوال في المسألة]

فالمشهور جمعوا بينها بحمل مطلقات الأخبار على مقيدتها، فقالوا: إن كان المعتق موسراً قَوْمَ عليه؛ وإلا استسعى العبد في فكّ ما بقي منه.^٥

القول الأول من
المشهور

و عن الشيخ والقاضي، أنه:

إن قصد الإضرار فكّه إن كان موسراً، وبطل عتقه إن كان معسراً. وإن قصد القرية عتقت حصته وسعى العبد في حصته الشريك ولم يجب على المعتق فكّه، بل يستحب؛ وإن امتنع العبد من السعي كان له من نفسه قدر ما أعتق ولمولاه الباقي.^٦

القول الثاني من
الشيخ والقاضي

١. وسائل الشريعة، ج ٢٣، ص ٣٦، ح ٢؛ الكافي، ج ٦، ص ١٨٢-١٨٣، ح ٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢١، ح ٢٤؛ وسائل الشريعة، ج ٢٣، ص ٣٦-٣٧، ح ٣؛ إلا أن فيه «يوم أعتق» بدل «يوم أعتق منه ما أعتق»

٣. وسائل الشريعة، ج ٢٣، ص ٣٩، ح ١٠؛ ص ٤٠-٤١، ح ١٣.

٤. وسائل الشريعة، ج ٢٣، ص ٣٨-٣٩، ح ٨؛ وما في ذيله.

٥. ادعى شهرته في جواهر الكلام، ج ٣٤، ص ١٥٤ و١٥٧؛ لاحظ: المنع للشيخ الصدوق، ص ٤٦١؛ المنفعة للشيخ المفيد، ص ٥٥٠؛ المراسم العلوية، ص ١٩١؛ شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٨٤؛ المختصر النافع، ج ٢، ص ٢٣٧؛ تبصرة المتعلمين، ص ١٥٤؛ وتحرير الأحكام، ج ٤، ص ١٩٦؛ وادعى انفرد الإمامية به في الانتصار، ص ٣٧٣؛ نسبه إلى الأكثر في رياض المسائل، ج ١٣، ص ٣٨-٣٩.

٦. حكاة في جواهر الكلام، ج ٣٤، ص ١٥٦؛ لاحظ: الخلاف، ج ٦، ص ٣٥٩؛ النهاية في مجرد الفقه والفتاوى،

لصحيح محمد بن مسلم، قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل ورث غلاماً وله فيه شركاء فأعتق لوجه الله نصيبه، فقال: إذا أعتق نصيبه مضارة وهو موسر ضمن للورثة، وإذا أعتق لوجه الله كان الغلام قد أعتق من حصّة من أعتق ويستعملونه على قدر ما أعتق منه له وهم فإن كان نصفه عمل لهم يوماً وله يوماً، وإن أعتق الشريك مضاراً وهو معسر، فلا عتق له؛ لأنّه أراد أن يفسد على القوم ويرجع القوم على حصصهم^١.

القول الثاني من
الحلي

و عن الحلي، القول بإطلاق وجوب السعي على العبد؛ أخذاً لمطلقات الاستسعاء^٢.

القول الثاني من
الإسكافي

و عن الإسكافي، تخيير الشريك في صورة اليسار وعدم المضارة بين إلزام المعتق القيمة وبين سعي العبد؛ جمعاً بين الأخبار^٣.

القوة مع القول
المشهور

أقول: إنّ ما جمع به المشهور ليس جمعاً جامعاً لجميع النصوص؛ إذ ليس فيه ممّا تضمّنه صحيح محمد بن مسلم والحلي من التفصيل بين قصد الإضرار وقصد القربة شيء. وأما ما جمع به الطوسي والقاضي، فجمع جامع يجمع عليه جميع النصوص؛ إلّا أنّ ذهاب المشهور إلى الجمع الأوّل مع أنّه ليس ممّا تجتمع عليه النصوص، بل يوجب طرح بعضها، يكشف عن قرينة عندهم قويّة، بحيث ترجّح بها جمعهم على جمع الشيخ والقاضي، مع أنّه أجمع من جمعهم، فمن ذلك يظهر قوة ما عليه المشهور^٤.

ص ٥٤٢؛ والمهذّب (لابن البراج)، ج ٢، ص ٣٥٨.

١. وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ٤٠، ح ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢١، ح ٢٧.

٢. حكاه عنه في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٤ وجواهر الكلام، ج ٣٤، ص ١٥٤.

٣. أنه سهو من قلّمه الشريف والصحيح هو «الحلي» كما حكاه عنه في مختلف الشيعة (ج ٨، ص ٣٤) وجواهر الكلام (ج ٣٤، ص ١٥٤) لاحظ: الكافي في الفقه، ص ٣١٧. أمّا ابن إدريس الحلي فقد فضل في المسألة وقال بأنّ قصد المعتق إنّ كان الإضرار بالشركاء يطلّ العتق وإلا فإن كان موسراً أعتق الباقي وأجبر على قيمته لشريكه، وإن كان معسراً يستسعى العبد في فك الباقي لاحظ: السرائر، ج ٣، ص ٥.

٤. هذا ما ذكر في جواهر الكلام، ج ٣٤، ص ١٥٧.

المستفاد من
الروايات حصول
الانعتاق بالأداء أو
سعي العبد

ثم إنَّ المستفاد من الروايات حصول الانعتاق بالأداء أو بسعي العبد لا بعق ذي النصيب نصيبه كما عن الحلبي؛^١ ولا بالإعتاق بعد أداء القيمة، كما هو ظاهر بعض الروايات؛^٢ إذ بعد التأمل في مجموع الروايات يفهم منها ما ذكرنا؛ فلا مناص إلا عن رفع اليد عن بعض الظواهر؛ جمعاً.

لأنكل أحد
الشركاء عبده

وكذا الحكم فيما إذا أنكل أحد الشركاء عبده، فإنه ينعتق، وعليه قيمة الباقي مع اليسار ويسعى العبد مع عدمه؛ للنصوص الدالة على انعتاق العبد بالتنكيل،^٣ منضماً إلى قاعدة لزوم دفع الضرر عن توجّه إليه الضرر؛ إما بدفع القيمة إلى الشركاء أو بسعي العبد.

والملمّس من الله تعالى أن يتقبل سعي العبد ويفك رقبتة من النار.

كتبه مصتّفه الجاني أحمد الحسيني الزنجاني في ١٧ الربيع الثاني عام تسع وستين بعد ثلاثمائة والألف [١٣٦٩]

١. حكاة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٥؛ السرائر، ج ٣، ص ٥.
٢. مثل خبر محمد بن قيس؛ لاحظ: وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ٣٦-٣٧، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢١، ح ٢٤.
٣. وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ٤٣-٤٤، ح ١ و ٢ و ٣.

المصادر والمنابع

القرآن الكريم. كلام الله المجيد

١. الاحتجاج على أهل اللجاج، أحمد بن علي الطبرسي، تحقيق / تصحيح: محمد باقر خراسان، مشهد، نشر المرتضى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ق.
٢. إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي الحلبي (العلامة الحلبي)، تحقيق / تصحيح: فارس حسون، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٠ق.
٣. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (الشيخ الطوسي)، طهران، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ق.
٤. الانتصار في انفردات الإمامية، علي بن الحسين بن موسى (السيد المرتضى)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ق.
٥. الإنصاف في تحقيق مسائل الخلاف من كتاب جواهر الكلام، محمد طه بن مهدي التبريزي، الناشئ: الشيخ أحمد الشيرازي، ١٣٢٤ ق.
٦. أنوار الفقهاء - كتاب المكاسب، الشيخ جعفر كاشف الغطاء، مؤسسه كاشف الغطاء، النجف الاشرف، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ق.
٧. إيضاح الفوائد في شرح مشكلات القواعد، محمد بن الحسن بن يوسف الحلبي، (فخر المحققين)، تحقيق: السيد حسين الموسوي الكرمانی - الشيخ عليناه الاشتهادي، عبد الرحيم البروجردي، قم، مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الأولى، ١٣٨٧ق.

٨. بحار الأنوار، محمد باقر بن محمد تقي المجلسي، تحقيق / تصحيح: جمع من المحققين، بيروت دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ق.
٩. البيان، محمد بن مكي العاملي، (الشهيد الأول)، تحقيق / تصحيح: محمد الحسون، الطبعة الأولى، قم، ١٤١٢ق.
١٠. تبصرة المتعلمين في أحكام الدين، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي الحلّي، (العلامة الحلّي)، تحقيق / تصحيح: محمد هادي اليوسفي الغروي، طهران، مؤسسة النشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١ق.
١١. تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي الحلّي، (العلامة الحلّي)، تحقيق / تصحيح: إبراهيم بهادري، قم مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ق.
١٢. تحف العقول، الحسن بن علي بن حسين بن شعبة الحرّاني، تحقيق / تصحيح: علي أكبر الغفاري، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ق / ١٣٦٣ق.
١٣. تذكرة الفقهاء (ط - القديمة)، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي الحلّي (العلامة الحلّي)، قم، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ق.
١٤. تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي الحلّي (العلامة الحلّي)، تحقيق و نشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤ق.
١٥. تفسير الصافي، ملا محمد محسن الفيض الكاشاني، تحقيق: حسين الأعلمي، طهران، انتشارات الصدر، الطبعة الثانية، ١٤١٥ق.
١٦. تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، تحقيق / تصحيح: السيد طيّب الموسوي الجزائري، قم، دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ق.
١٧. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن العاملي، تحقيق و نشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ق.
١٨. التنقيح الرائع لمختصر الشرائع، مقداد بن عبد الله الحلّي السيوري، (الفاضل المقداد)، تحقيق / تصحيح: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكبري، قم، مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ق.
١٩. تهذيب الأحكام، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (الشيخ الطوسي)، طهران، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ق.

إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

٢٠. جامع الخلاف والوفاق بين الإمامية وبين أئمة الحجاز والعراق، على المؤمن السبزواري القمي، تحقيق / تصحيح: حسين الحسني البيرجندی، قم، انتشارات زمينه سازان ظهور امام عصر عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢١ق.
٢١. جامع الشتات في أجوبة السؤالات، الميرزا ابوالقاسم الحيلاني (الميرزاي القمي)، تحقيق / تصحيح: مرتضى الرضوي، طهران، مؤسسة كهان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ق.
٢٢. جامع المقاصد في شرح القواعد، على بن الحسين العاملي (المحقق الثاني)، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٤ق.
٢٣. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، الشيخ محمد حسن النجفي، (صاحب الجواهر)، تحقيق: عباس قوجاني و علي آخوندی، دار إحياء التراث العربي، الطبعة السابعة، ١٤٠٤ق.
٢٤. حاشية المكاسب، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، قم، مؤسسة اسماعيليان، الطبعة الثانية، ١٤٢١ق.
٢٥. حاشية شرائع الإسلام، زين الدين بن علي العاملي، (الشهيد الثاني)، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ق.
٢٦. الحاشية على مدارك الأحكام، محمد باقر بن محمد اكمل البهبهاني (الوحيد البهبهاني)، تحقيق و نشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩ق.
٢٧. حاشية كفاية الأصول، أبو الحسن المشكيني الأردبيلي، قم، نشر لقمان، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣ق.
٢٨. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، الشيخ يوسف بن أحمد بن ابراهيم البحراني، تحقيق: الشيخ محمد تقی الايروانی و السيد عبد الرزاق المقرم، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ق.
٢٩. الخصال، محمد بن علي بن بابويه (الشيخ الصدوق)، تحقيق: على أكبر الغفاري، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٣٦٢ش.
٣٠. الخلاف، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، (الشيخ الطوسي)، تحقيق: على الخراساني - السيد جواد الشهرستاني - مهدي طه نجف - مجتبی العراقی، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ق.
٣١. الدروس الشرعية في فقه الإمامية، محمد بن مكي العاملي، (الشهيد الأول)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثانية، ١٤١٧ق.

٣٢. دعائم الإسلام، أبوحنيفة نعمان بن محمد المغربي (قاضي نعمان)، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ق.
٣٣. ذخائر الإمامة في الخمس، فياض الدين الزنجاني، تحقيق: حسين جعفرى الزنجاني، قم، نشر آل عبا (ع)، ١٣٨٠ش.
٣٤. ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، محمدباقر بن محمد المؤمن السبزواري، قم، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٢٤٧ق.
٣٥. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، محمد بن مكى العاملى (الشهيد الأول)، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩ق.
٣٦. رسائل الشريف المرتضى، على بن الحسين بن موسى (السيد المرتضى)، تحقيق / تصحيح: السيد مهدي الرجائي، قم، دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ق.
٣٧. الرسائل العشر، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، (الشيخ الطوسي)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثانية، ١٤١٤ق.
٣٨. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، زين الدين بن علي العاملى (الشهيد الثاني)، تحقيق و تعليق: السيد محمد كلانتر، قم، مكتبة الداوري، الطبعة الأولى، ١٤١٠ق.
٣٩. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت - دمشق - عمان، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤١٢ق / ١٩٩١م.
٤٠. روضة المتقين في شرح كتاب من لا يحضره الفقيه، محمد تقى المجلسي، تحقيق: السيد حسين الموسوي الكرماني - الشيخ علي بنه الاشتهادي - السيد فضل الله الطباطبائي، قم، بنياد فرهنگ اسلامي كوشانبور، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ق.
٤١. رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل، السيد علي بن محمد الحائري الطباطبائي، تحقيق / تصحيح: محمد بهرمند - محسن قديري - كريم أنصاري - علي مرواريد، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨ق.
٤٢. زبدة البيان في أحكام القرآن، أحمد بن محمد الأردبيلي (المحقق الأردبيلي)، تحقيق / تصحيح: محمد باقر الهبودي، طهران، المكتبة الجعفرية لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة الأولى.
٤٣. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى (والمستطرفات)، محمد بن أحمد بن إدريس، ، تحقيق / تصحيح: حسن بن احمد الموسوي وابوالحسن ابن مسيح، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثانية، ١٤١٠ق.

إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

٤٤. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، منشورات دار الفكر، بيروت،
٤٥. سنن أبي داود، أبوداود سليمان بن أشعث السجستاني، بيروت، دار الكتاب العربي.
٤٦. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ق / ٢٠٠٣م.
٤٧. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، نجم الدين جعفر بن الحسن الحلبي، (المحقق الحلبي)، تحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال، قم، مؤسسة اسماعيليان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ق.
٤٨. شرح الشيخ جعفر على قواعد العلامة ابن المطهر، الشيخ جعفر كاشف الغطاء، مؤسسة كاشف الغطاء - الذخائر، ١٤٢٠ق.
٤٩. الشرح الصغير في شرح مختصر النافع (حديقة المؤمنين)، السيد علي بن محمد الحائري الطباطبائي، تحقيق / تصحيح: السيد مهدي الرجائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ق.
٥٠. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري، تصحيح: حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الأرياني - يوسف محمد عبد الله، بيروت، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ق.
٥١. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، اسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق / تصحيح: احمد عبد الغفور العطار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٤١٠ق.
٥٢. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه)، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ق.
٥٣. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي،
٥٤. العروة الوثقى فيما تعم به البلوى، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، بيروت، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ق.
٥٥. علل الشرائع، محمد بن علي بن بابويه، (الشيخ الصدوق)، قم، مكتبة الداوري، الطبعة الأولى، ١٣٨٥ش.
٥٦. عوالي اللآلي العزيزية، محمد بن علي بن أبي جمهور الأحسائي، قم، دار سيد الشهداء للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ق.

٥٧. عيون أخبار الرضا عليه السلام، محمد بن علي بن بابويه، (الشيخ الصدوق)، تحقيق / تصحيح: مهدي لاجوردى، طهران، نشر جهان، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ ق.
٥٨. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد، محمد بن مكي العاملي، (الشهيد الاول)، تحقيق / تصحيح: رضا المختارى، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤ ق.
٥٩. غاية المرام في شرح شرائع الإسلام، مفلح بن الحسن (الحسين) الصميرى، تحقيق / تصحيح: جعفر كوثرانى العاملي، بيروت، دار الهادي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ ق.
٦٠. غنائم الأثام في مسائل الحلال والحرام، الميرزا ابوالقاسم الجيلاني (الميرزاى القمى)، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧ ق.
٦١. غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، أبوالمكارم حمزة بن علي بن زهره الحسيني الحلبي، قم، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧ ق.
٦٢. الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، مشهد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ ق.
٦٣. قرب الإسناد، عبد الله بن جعفر الحميرى، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣ ق.
٦٤. قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي الحلبي (العلامة الحلبي)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى ١٤١٣ ق.
٦٥. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، تحقيق / تصحيح: علي أكبر الغفارى، طهران، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ ق.
٦٦. الكافي في الفقه، ابوالصلاح تقى الدين بن نجم الدين الحلبي، تحقيق: رضا استادى، اصفهان، المكتبة العامة للإمام أمير المؤمنين عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ ق.
٦٧. كتاب المكاسب، مرتضى بن محمد أمين الأنصارى (الشيخ الأنصارى)، تحقيق ونشر: لجنة المؤتمر العالمى للشيخ الأنصارى، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ ق.
٦٨. كتاب المناهل، السيد محمد مجاهد الطباطبائي، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى.
٦٩. كشف الرموز في شرح مختصر النافع، الحسن بن أبى طالب اليوسفى، (الفاضل الآبى)، تحقيق / تصحيح: الشيخ عليبنه الاشتهااردى - آقا حسين البيزى، قم، مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ق.

٧٠. كشف الغطاء عن مهمات الشريعة الغراء، الشيخ جعفر كاشف الغطاء، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ق.

٧١. كشف اللثام والإبهام عن قواعد الأحكام، محمد بن الحسن الفاضل الهندي، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦ق.

٧٢. كفاية الأحكام، محمد باقر بن محمد المؤمن السبزواري (المحقق السبزواري)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ق.

٧٣. كمال الدين وقام النعمة، محمد بن علي بن بابويه، (الشيخ الصدوق)، تحقيق / تصحيح: علي أكبر الغفاري، طهران، منشورات اسلاميه، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ق.

٧٤. اللعة الدمشقية في فقه الإمامية، محمد بن مكي العاملي، (معروف به الشهيد الأول)، تحقيق / تصحيح: محمد تقى مروايد- علي اصغر مروايد، بيروت، دار التراث- الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٠ق.

٧٥. المبسوط في فقه الإمامية، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (الشيخ الطوسي)، تحقيق: السيد محمد تقى الكشفي، طهران، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧ق.

٧٦. مجمع البحرين، فخر الدين الطريحي، تحقيق: السيد احمد الحسيني، طهران المكتبة المرتضوية، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ق.

٧٧. مجمع البيان في تفسير القرآن، ابو علي فضل بن الحسن الطبرسي، طهران، انتشارات ناصر خسرو، الطبعة الثالثة، ١٣٧٢ ش.

٧٨. مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، احمد بن محمد الأردبيلي (المحقق الأردبيلي)، تحقيق: مجتبي العراقي، الشيخ علي بنهه الإشتهاردي، حسين الزيدى الإصفهاني، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ق.

٧٩. المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، تحقيق: جلال الدين المحدث، قم، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٣٧١ق.

٨٠. المحيط في اللغة، ابوالقاسم اسماعيل بن عباد، تحقيق / تصحيح: محمد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، ١٤١٤ق.

٨١. المختصر النافع في فقه الإمامية، نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي (المحقق الحلي)، قم، مؤسسة المطبوعات الدينية، الطبعة السادسة، ١٤١٨ق.

٨٢. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، حسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي الحلي (العلامة الحلي)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٣ق.
٨٣. مدارك الأحكام في شرح عبادات شرائع الإسلام، محمد بن علي الموسوي العاملي، تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ق.
٨٤. المراسم العلوية والأحكام النبوية في الفقه الإمامي، حمزة بن عبد العزيز سلار الديلمي، تحقيق: محمود بستاني، قم، منشورات الحرمين، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ق.
٨٥. مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين بن علي العاملي (الشهيد الثاني)، تحقيق ونشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ق.
٨٦. مسائل علي بن جعفر ومستدركاها، علي بن جعفر العريضي، تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ق.
٨٧. مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، الميرزا حسين النوري، (المحدث النوري)، تحقيق و نشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ق.
٨٨. مستند الشيعة في أحكام الشريعة، أحمد بن محمد مهدي التراقي، تحقيق ونشر: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ق.
٨٩. مصابيح الأحكام، السيد مهدي بحر العلوم البروجردي، تحقيق / تصحيح: السيد مهدي الطباطبائي وفخر الدين الصانعي، قم، منشورات ميثم التمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ق.
٩٠. المصنف، أبوبكر عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المجلس العلمي - الهند، الطبعة الثانية، ١٣٠٣ق.
٩١. معاني الأخبار، محمد بن علي بن بابويه (الشيخ الصدوق)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٣ق.
٩٢. المعتبر في شرح المختصر، نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي (المحقق الحلي)، تحقيق / تصحيح: محمد علي الحيدري - السيد مهدي شمس الدين - السيد أبو محمد المرتضوي - السيد علي الموسوي، قم، مؤسسه سيد الشهداء عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ق.
٩٣. المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، قاهره، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ق / ١٩٦٨م.
٩٤. مفاتيح الشرائع، ملا محمد محسن الفيض الكاشاني، قم، مكتبة آية الله المرعشي النجفي (ره)، الطبعة الأولى.

إيضاح الأحوال في أحكام الحالات الطارئة على الأموال

٩٥. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، السيد جواد بن محمد العاملی، تحقيق: محمد باقر الخالصی، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٩ق.
٩٦. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط - القديمة)، السيد جواد بن محمد العاملی، تحقيق: محمد باقر الحسيني الشهيدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.
٩٧. المختصر من شرح المختصر، الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي الحلّي، (العلامة الحلّي)، تحقيق / تصحيح: السيد مهدي الرجائي، مشهد، مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٠ق.
٩٨. المقنع، محمد بن علي بن بابويه (الشيخ الصدوق)، تحقيق ونشر: مؤسسه الإمام الهادي عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ق.
٩٩. المقنعة، محمد بن محمد بن نعمان العكبري (الشيخ المفيد)، قم، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى ١٤١٣ق.
١٠٠. ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، محمد باقر بن محمد تقي المجلسي، (العلامة المجلسي)، تحقيق / تصحيح: السيد مهدي الرجائي، قم، مكتبة آية الله المرعشي النجفي (ره)، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ق.
١٠١. كتاب من لا يحضره الفقيه، محمد بن علي بن بابويه (الشيخ الصدوق)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثانية، ١٤١٣ق.
١٠٢. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني، تصحيح: علي أكبر الغفاري، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٣٦٢ ش.
١٠٣. منتهى المطلب في تحقيق المذهب، حسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي الحلّي، (العلامة الحلّي) تحقيق ونشر: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، مشهد، ١٤١٢ق.
١٠٤. المهذب، القاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي، تحقيق: جماعة من المحققين بإشراف الشيخ جعفر السبحاني، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ق.
١٠٥. المهذب البارع في شرح المختصر النافع، جمال الدين أحمد بن محمد الأسدي الحلّي، (ابن الفهد)، تحقيق / تصحيح: مجتبی العراقي، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ق.

١٠٦. النوادر، احمد بن محمد بن عيسى الاشعري القمى، قم، مدرسه الإمام المهدي عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ق.
١٠٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد إبن الاثير الجزرى، قم، مؤسسه اسماعيليان، الطبعة الأولى.
١٠٨. النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسى (الشيخ الطوسى)، بيروت، دار الكتاب العربى، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ق.
١٠٩. الوافي، ملا محمد محسن الفيض الكاشانى، تحقيق: ضياء الدين الحسينى الاصفهاني، إصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ق.
١١٠. وسائل الشيعة = تفصيل وسائل الشيعة
١١١. الوسيلة إلى نيل الفضيلة، محمد بن على الطوسى (ابن حمزه)، تحقيق: محمد الحسون، مكتبة آية الله المرعشى النجفى (ره)، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ق.